# السلطة الوطنية الفلسطينية

# الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## خصائص المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية

## (من واقع بيانات التعداد العام للمنشآت 2004)

**كانون ثاني/ يناير، 2006**

"ثمن النسخة 4 دولار أمريكي"

© ذو الحجة 1426 هـ – كانون ثاني، 2006
**جميع الحقوق محفوظة.**

**في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:**

**الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006.** *خصائص المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية (من واقع بيانات التعداد العام للمنشآت 2004)*
رام الله– فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**
**ص.ب. 1647، رام الله– فلسطين.**

هاتف: 6340 240 2 (970/972)
فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

## شـــكر وتقدير

**لقــد تــم تخطيط وتنفيذ هذه الدراسة بدعم مالي مشترك بين كل من السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA) ومجموعة الــتمويل الرئيسية للجهاز (CFG) ممثلة بمكتب الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الممثلية الهولــندية لــدى الســلطة الوطنية الفلسطينية، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون(SDC)، وزارة التنمية الدولية البريطانــية (DFID)، المفوضــية الأوروبــية (EU)، والبــنك الدولــي (WB). يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لمجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG).**

## فريق العمل

- **إعداد الدراسة**

  إبراهيم الطرشه

  رشاد يوسف

- **المراجعة الأولية**

  سفيان البرغوثي

- **المراجعة النهائية**

  محمود جرادات

- **الإشراف العام**

  لؤي شبانه رئيس الجهاز

## تقديم

يسعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ تأسيسه إلى إنتاج الرقم الإحصائي الفلسطيني الرسمي وتغطية الجوانب المختلفة من حياة الشعب الفلسطيني (الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية ...الخ) من خلال تقديم بيانات إحصائية شاملة تلقي الضوء على التطورات والتغيرات البنيوية التي تحصل على المجتمع الفلسطيني، حيث تتيح هذه البيانات المجال لاستطلاع ودراسة مختلف التغيرات سواء من خلال المقارنات عبر السلاسل الزمنية أو من خلال إجراء المقارنات مع الدول الأخرى.

تعتبر التعدادات بشكل عام وتعدادات المنشآت بشكل خاص من أهم مصادر البيانات بما توفره من قاعدة بيانات تمكن من استخدامها كأطر معاينة إحصائية وكقاعدة بيانات لإغراض الدراسة والتحليل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتجاوباً مع هذه الأهمية قام الجهاز بتنفيذ ثلاثة تعدادات للمنشآت، الأول تم تنفيذه في عام 1994، بينما تم تنفيذ التعداد الثاني إلى جانب تعداد السكان والمساكن عام 1997، وفي عام 2004 تم تنفيذ التعداد الأخير للمنشآت، وقد وفرت هذه التعدادات قاعدة متكاملة من البيانات التي تتعلق بالخصائص لهذه المنشآت.

يقدم الجهاز هذه الدراسة كإضافة نوعية أخرى تعني في البحث ودراسة خصائص المنشآت في الأراضي الفلسطينية، حيث تستند هذه الدراسة إلى تحليل نتائج التعداد العام للمنشآت 2004، وتأتى هذه الدراسة ضمن سعي الجهاز المتواصل لتطوير أدائه وتقديم كل ما من شأنه التسهيل على مستخدمي البيانات وتزويدهم بالبيانات التي تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم متطلباتهم.

تقدم هذه الدراسة عرضاً تحليلياً وصفياً لخصائص المنشآت العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتشكل هذه الدراسة مرجعاً غنياً حول المنشآت العاملة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ونأمل في الوقت ذاته أن تساعد في تقديم ما يفيد أغراض التخطيط ورسم السياسات التنموية من قبل المهتمين بقضايا الاقتصاد الفلسطيني بشتى قطاعاته.

والله ولي التوفيق،،،

**كانون ثاني، 2006**

**لؤي شبانه**

**رئيس الجهاز**

## قائمة المحتويات


| الموضوع | | الصفحة |
|---|---|---|
| | قائمة الجداول | |
| | قائمة الأشكال البيانية | |
| | ملخص تنفيذي | |
| **الفصل الأول:** | **مقدمة** | **19** |
| | 1.1 أهداف الدراسة | 19 |
| | 2.1 أهمية الدراسة | 19 |
| | 3.1 منهجية الدراسة | 20 |
| | 4.1 مصادر البيانات | 20 |
| | 5.1 فصول الدراسة | 20 |
| | 6.1 المفاهيم الرئيسية | 20 |
| **الفصل الثاني:** | **خلفية عامة** | **23** |
| **الفصل الثالث:** | **التوزيع الجغرافي والقطاعي للمنشآت** | **27** |
| | 1.3 الواقع الجغرافي | 27 |
| | 1.1.3 التوزيع حسب المنطقة والمحافظة | 27 |
| | 2.1.3 التوزيع حسب نوع التجمع | 29 |
| | 2.3 التوزيع حسب الأنشطة الاقتصادية | 29 |
| | 1.2.3 تركز المنشآت في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية | 29 |
| | 2.2.3 تركز المنشآت داخل القطاعات الاقتصادية | 30 |
| | 3.3 التغير في أعداد المنشآت | 37 |
| | 1.3.3 على مستوى المناطق الجغرافية والمحافظات | 37 |
| | 2.3.3 على مستوى الأنشطة الاقتصادية | 38 |
| **الفصل الرابع:** | **السمات الديمغرافية للمنشآت** | **41** |
| | 1.4 توزيع المنشآت حسب الملكية | 41 |
| | 2.4 توزيع المنشآت حسب الكيان القانوني | 41 |
| | 3.4 توزيع المنشآت حسب التنظيم الاقتصادي | 42 |
| | 4.4 توزيع المنشآت حسب فئات العمالة | 43 |
| | 5.4 توزيع المنشآت حسب فئات سنة التأسيس | 45 |
| | 6.4 توزيع المنشآت حسب القطاع المؤسسي | 46 |
| | 7.4 توزيع المنشآت حسب جنس المدير أو المالك | 47 |
| | 8.4 توزيع المنشآت من حيث الإمساك بالسجلات والقيود المحاسبية | 48 |
| | 9.4 التغير في أعداد المنشآت على مستوى فئات العمالة | 49 |

| الموضوع | | الصفحة |
|---|---|---|
| **الفصل الخامس:** | **واقع العمل** | **51** |
| | 1.5 توزيع المشتغلين حسب المنطقة | 51 |
| | 2.5 توزيع المشتغلين حسب المحافظة | 51 |
| | 3.5 توزيع المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية | 54 |
| | 1.3.5 تركز المشتغلين في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية | 54 |
| | 2.3.5 تركز المشتغلين داخل القطاعات الاقتصادية | 55 |
| | 4.5 توزيع المشتغلين حسب الجنس | 59 |
| | 5.5 توزيع المشتغلين حسب نوع العمل | 60 |
| | 6.5 توزيع المشتغلين حسب فئات العمالة | 61 |
| | 7.5 التغير في عدد المشتغلين | 62 |
| | 1.7.5 على مستوى المناطق الجغرافية والمحافظات | 62 |
| | 2.7.5 على مستوى الأنشطة الاقتصادية | 63 |
| | 3.7.5 على مستوى فئات العمالة | 63 |
| **الفصل السادس:** | **واقع راس المال** | **65** |
| | 1.6 رأس المال المستثمر حسب المنطقة الجغرافية | 65 |
| | 2.6 رأس المال المستثمر حسب المحافظة | 65 |
| | 3.6 رأس المال المستثمر حسب النشاط الاقتصادي | 67 |
| | 4.6 رأس المال المستثمر حسب فئة العمالة | 67 |
| | 5.6 رأس المال المستثمر حسب ملكية المنشآت | 68 |
| **الفصل السابع:** | **الاستنتاجات والتوصيات** | **71** |
| | 1.7 الاستنتاجات | 71 |
| | 2.7 التوصيات | 73 |

# قائمة الجداول


| الجدول | | الصفحة |
|---|---|---|
| **جدول 1:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، وعدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة/ المنطقة–2004 | **75** |
| **جدول 2:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، والمشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي–2004 | **76** |
| **جدول 3:** | التوزيع النسبي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية حسب الجنس والمنطقة–2004 | **77** |
| **جدول 4:** | التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة–2004 | **78** |
| **جدول 5:** | عدد المنشآت الاقتصادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي–1997، 2004 | **79** |
| **جدول 6:** | عدد المنشآت الاقتصادية والمشتغلين حسب المحافظة/المنطقة–1997، 2004 | **80** |

# قائمة الأشكال البيانية


| الشكل | | الصفحة |
|---|---|---|
| **شكل 1:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، وعدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة–2004 | **27** |
| **شكل 2:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة وعدد السكان المقدر في الضفة الغربية حسب المحافظة–2004 | **28** |
| **شكل 3:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة وعدد السكان المقدر في قطاع غزة حسب المحافظة–2004 | **28** |
| **شكل 4:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة ونوع التجمع–2004 | **29** |
| **شكل 5:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي–2004 | **30** |
| **شكل 6:** | التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الصناعة حسب المنطقة–2004 | **32** |
| **شكل 7:** | التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الإنشاءات حسب المنطقة–2004 | **33** |
| **شكل 8:** | التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة التجارة الداخلية حسب المنطقة –2004 | **34** |
| **شكل 9:** | التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات حسب المنطقة–2004 | **35** |
| **شكل 10:** | التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الوساطة المالية والتأمين حسب المنطقة–2004 | **36** |
| **شكل 11:** | التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الخدمات حسب المنطقة –2004 | **37** |
| **شكل 12:** | عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المنطقة –1997، 2004 | **38** |
| **شكل 13:** | عدد المنشآت الاقتصادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي–1997، 2004 | **39** |
| **شكل 14:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والملكية–2004 | **41** |
| **شكل 15:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والكيان القانوني–2004 | **42** |
| **شكل 16:** | التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والتنظيم الاقتصادي–2004 | **43** |

**الشكل** **الصفحة**


**شكل 17:** التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وفئة العمالة–2004 **44**

**شكل 18:** التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي وفئة العمالة–2004 **45**

**شكل 19:** التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وسنة التأسيس–2004 **46**

**شكل 20:** التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع المؤسسي–2004 **47**

**شكل 21:** التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وجنس المالك/المدير–2004 **48**

**شكل 22:** التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والإمساك بالسجلات المحاسبية–2004 **49**

**شكل 23** عدد المنشآت الاقتصادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات حجم العمالة–1997، 2004 **49**

**شكل 24:** التوزيع النسبي للمشتغلين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة ونوع التجمع–2004 **51**

**شكل 25:** التوزيع النسبي للمشتغلين في الضفة الغربية حسب المحافظة/المنطقة–2004 **52**

**شكل 26:** التوزيع النسبي للمشتغلين في قطاع غزة حسب المحافظة–2004 **52**

**شكل 27:** التوزيع النسبي للمشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي–2004 **53**

**شكل 28:** نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة الصناعة حسب المنطقة–2004 **54**

**شكل 29:** نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة الإنشاءات حسب المنطقة–2004 **55**

**شكل 30:** نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة التجارة الداخلية حسب المنطقة–2004 **56**

**شكل 31:** نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة النقل والاتصالات حسب المنطقة–2004 **57**

**شكل 32:** نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة الخدمات حسب المنطقة–2004 **58**

**الشكل** **الصفحة**


**شكل 33:** التوزيع النسبي للمشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي–2004 **59**

**شكل 34:** التوزيع النسبي للمشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب نوع العمل والنشاط الاقتصادي–2004 **60**

**شكل 35:** التوزيع النسبي للمشتغلين في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المنطقة وفئة العمالة–2004 **61**

**شكل 36:** عدد المشتغلين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات العمالة–1997، 2004 **63**

**شكل 37:** التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر حسب المنطقة ونوع التجمع–2004 **65**

**شكل 38:** التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في الضفة الغربية حسب المحافظة/المنطقة–2004 **66**

**شكل 39:** التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في قطاع غزة حسب المحافظة–2004 **66**

**شكل 40:** التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي–2004 **67**

**شكل 41:** التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المنطقة وفئة العمالة–2004 **68**

**شكل 42:** التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المنطقة والملكية–2004 **69**

# ملخص تنفيذي

يلاحظ من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2004 أن المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغت 91,369 منشاة توزعت بواقع 64.7% في باقي الضفة الغربية، و32.4% في قطاع غزة، وبما نسبته 2.9% في القدس، وكذلك يتضح أن 60.2% من هذه المنشآت تمارس أنشطة التجارة الداخلية (أي أنشطة تجارة الجملة والتجزئة للسلع وصيانة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية)، و14.4% تمارس أنشطة الصناعة التحويلية، بالمقابل شكلت بقية الأنشطة الاقتصادية 25.4%.

يتضح من خلال النتائج على مستوى باقي الضفة الغربية أن النسبة الأكبر من عدد المنشآت يتركز في التجمعات الحضرية وان أنشطة التجارة الداخلية تحتل موقع الصدارة من بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة في التجمعات المختلفة، حيث يعمل ما يقارب من 63.2% من المنشآت في المناطق الحضرية، ويمارس 58.0% من هذه المنشآت أنشطة التجارة الداخلية، في حين بلغت نسبة المنشآت العاملة في التجمعات الريفية 32.6% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية، منها 64.3% تمارس أنشطة التجارة الداخلية، وفي المخيمات الفلسطينية بلغت نسبة المنشآت 4.2%، تمارس 66.2% منها أنشطة التجارة الداخلية، أما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة المنشآت التي تقع ضمن التجمعات الحضرية، 73.8% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، و 58.6% من هذه المنشآت تمارس أنشطة التجارة الداخلية، بالمقابل شكلت نسبة المنشآت في التجمعات الريفية 2.8% فقط، ويمارس أنشطة التجارة الداخلية منها 52.6%، في حين بلغت نسبة المنشآت في المخيمات الفلسطينية 23.4%، منها 64.0% تمارس أنشطة التجارة الداخلية.

يظهر توزيع المنشآت على الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية أن أنشطة صنع المنتجات المعدنية الإنشائية شكلت ما نسبته 20.3% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الصناعي على مستوى الأراضي الفلسطينية، أما في قطاع الإنشاءات فقد حققت أنشطة بناء المنشآت الكاملة أو جزاء منها، وأنشطة الهندسة المدنية النسبة الأكبر في هذا المجال لتشكل ما نسبته 58.5% من إجمالي عدد المنشآت في هذا القطاع، وقد شكلت أنشطة تجارة التجزئة للمتاجر غير المتخصصة (محلات البقالة والسوبر ماركت) ما نسبته 28.8% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع التجارة الداخلية، أما في قطاع النقل والتخزين والاتصالات شكلت أنشطة نقل الركاب غير المحدد بمواعيد (مكاتب المركبات العمومية) 33.6% من إجمالي عدد المنشآت في هذا القطاع، فيما 20.2% من المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع الخدمات تمارس أنشطة المطاعم والمقاصف.

عند توزيع المنشآت الاقتصادية حسب ملكيتها يتضح تمركز معظم المنشآت في القطاع الخاص الوطني والذي شكل ما نسبته 96.8% من أجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، أما من جانب الكيان القانوني فان 82.4% من المنشآت هي منشآت فردية (مملوكة بالكامل من قبل شخص واحد)، كذلك يتضح من خلال النتائج أن 93.6% من المنشآت الاقتصادية هي عبارة عن منشآت مفردة ( ليست مراكز رئيسية أو فروع تتبع لمراكز)، و91.1% من المنشآت هي منشآت تتبع لقطاع الأسر المعيشية ( منشآت صغيرة)، ويلاحظ من توزيع المنشآت الاقتصادية على فئات العمالة أن 90.8% من المنشآت تعمل ضمن فئة العمالة الأولى، هذه الفئة التي تشمل المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين.

تشير نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 أن إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بلغ 245,299 مشتغل في كافة الأنشطة الاقتصادية، وتوزع المشتغلون بواقع 62.6% في باقي الضفة الغربية، 33.2% في قطاع غزة، و4.2% في القدس. أما من حيث توزيع المشتغلين حسب أنواع التجمعات فيتضح من خلال النتائج أن 72.9% من المشتغلين يعملون في تجمعات حضرية، مقابل 18.5% يعملون في تجمعات ريفية، و8.6% من المشتغلين يعملون في المخيمات.

يتضح من خلال النتائج أن معظم المشتغلين في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية هم من الذكور، حيث شكلوا ما نسبته 84.9% من إجمالي عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، بالمقابل بلغت نسبة الإناث 15.1%، كذلك يلاحظ أن هناك اعتماداً في المنشآت الفلسطينية على المشتغلين من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة، حيث بلغت نسبتهم 41.3% من إجمالي عدد المشتغلين، في حين شكل المشتغلون مقابل رواتب وأجور ما نسبته 58.7%، أما من حيث فئات العمالة فإن 57.0% من المشتغلين يعملون ضمن فئة العمالة الأولى (المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين).

يتبين من خلال النتائج أن غالبية رؤوس الأموال المستثمرة في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية تتركز في باقي الضفة الغربية حيث شكلت ما نسبته 71.9% من إجمالي قيمة راس المال المستثمر في الأراضي الفلسطينية، مقابل 18.1% في قطاع غزة، و10.0% في القدس، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية فقد شكلت أنشطة التجارة الداخلية النسبة الأعلى بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك بنسبة 33.2% من إجمالي قيمة راس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية.

عند مقارنة نتائج تعداد المنشآت 2004 مع نتائج تعداد المنشآت 1997 يتبين أن هناك ارتفاعاً في العدد الإجمالي للمنشآت الاقتصادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 25.3%، وكذلك يلاحظ أن نسبة الارتفاع في قطاع غزة أعلى بكثير مما هي عليه في باقي الضفة الغربية، حيث بلغت هذه النسبة 37.5% في قطاع غزة، مقابل 19.9% في باقي الضفة الغربية، ويتضح عند إجراء مقارنة على مستوي الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية أن هناك نمواً في عدد المنشآت في جميع القطاعات باستثناء أنشطة الصناعة حيث سجلت هذه الأنشطة تراجعاً بنسبة 14.5%، في حين سجلت أنشطة الخدمات أعلى نسبة نمو في عدد المنشآت وذلك بنسبة 45.5%.

بشكل عام تظهر النتائج أن معظم المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية تصنف ضمن المنشآت الصغيرة التي تشغل اقل من 5 عاملين، حيث بلغت نسبة هذه المنشآت 90.8%، وكما تبلغ نسبة المنشآت المملوكة من قبل فرد واحد (مشاريع فردية) 79.9% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وتوضح النتائج أيضاً أن هناك اعتماد في هذه المنشآت على العمالة غير مدفوعة الأجر (من أصحاب العمل وأفراد الأسرة) حيث شكلت 41.2%، كذلك يلاحظ أن طابع المشتغلين يغلب عليه الذكور، حيث شكلوا 84.9% من إجمالي المشتغلين.

الفصل الأول

# مقدمة

تمـــثل الـــتعدادات بمختلف أنواعها أهم المشاريع الإحصائية الحيوية في الدولة، حيث ترصد هذه التعدادات الواقع بشكل اشمل وأدق مقارنة مع المسوح بالعينة، وبالتالي تساهم بشكل فعال في توفير قاعدة بيانات هامة تساعد في عملية التنمية والتخطـــيط، وتكمن أهمية البيانات التي يوفرها تعداد المنشآت من خلال المؤشرات التي تعكس طبيعة هيكلية الاقتصاد وبنيـــته الداخلية بمختلف قطاعاته، وهنا تبرز الحاجة لدراسة علمية متخصصة للبيانات التي توفرها هذه التعدادات لتعيد تقديم البيانات على شكل دراسة تهدف إلى المساهمة في مساعدة أصحاب القرار في التخطيط والتنمية، مع تنفيذ الجهاز لـــتعداد العام للمنشآت 2004، يكون الجهاز قد نفذ التعداد الثالث للمنشآت في الأراضي الفلسطينية، وبهذا يكون قد وفر قـــاعدة بيانات أساسية ومهمة حول واقع المنشآت الفلسطينية، وتأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذه البيانات الهامة التـــي وفـــرها الـــتعداد العـــام للمنشات وترصد أهم التغيرات التي فرضت نفسها على القطاعات والأنشطة الاقتصادية الفلسطينية.

### 1.1 أهداف الدراسة

تهـــدف هـــذه الدراســـة إلى تسليط الضوء على خصائص المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب نتائج تعداد المنشآت 2004، وإظهار أبرز الخصائص الاقتصادية والهيكلية والتنظيمية والجغرافية لهذه المنشآت، بالإضافة لإجراء المقارنة لاهم المؤشرات مع نتائج تعداد المنشآت 1997.

وتبرز الدراسة الجوانب التالية:

1. التركز الجغرافي للمنشآت
2. التركز القطاعي للمنشآت
3. السمات الديمغرافية للمنشآت
4. الواقع الاستثماري
5. واقع العمل والتشغيل
6. التغيرات الهيكلية مقارنة مع تعداد 1997
7. الاستنتاجات والتوصيات

### 2.1 أهمية الدراسة

تكمـــن أهمية هذه الدراسة بصفة عامة بأهمية سجل المنشآت والذي يعكس ويؤشر على الواقع الاقتصادي في الأراضي الفلســـطينية، ودراسة هذه المنشآت المكونة لسجل المنشآت ورصد خصائصها يعتبر من المجالات المهمة والضرورية، كذلك تساهم الدراسة في مساعدة أصحاب القرار وذوي الاهتمام في مجال التخطيط ورسم السياسات الإقتصادية لا سيما المـــتعلقة منها في تنمية القطاعات الاقتصادية وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية والاستثمارية وتدعيم البنية التحتية التي تساهم في الارتقاء بدورها في عملية التنمية والبناء.

### 3.1 منهجية الدراسة

تعــتمد الدراسة بصفة أساسية على المنهج التحليلي الوصفي في تشخيص كافة خصائص ومميزات المنشآت العاملة في الأراضـــي الفلســـطينية مـــع نهاية عام 2004. كما أنها تستند إلى المنهج المقارن عبر مقارنة ابرز النتائج مع نتائج لتعدادات سابقة تم تنفيذها ومحاولة إبراز التغيرات والتحولات بالإستناد الى المتغيرات الأساسية قيد الدراسة.

### 4.1 مصادر البيانات

تعــتمد بيانات هذه الدراسة في تشخصيها لواقع المنشآت في الأراضي الفلسطينية على قواعد البيانات والمعلومات التي وفرتها التعدادات الخاصة بالمنشآت التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء، وهي:

- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.
- تعداد المنشآت 2004.

### 5.1 فصول الدراسة

تتكون هذه الدراسة من سبعة فصول رئيسية هي:

**الفصل الأول:** يتناول مقدمة الدراسة، وأهمية الدراسة وأهدافها، ومنهجية الدراسة، بالإضافة لمصادر البيانات.

**الفصـــل الثانـــي:** يتـــناول الخلفية العامة للدراسة، حيث تم التطرق إلى السجل التجاري، وسجل المنشات على مستوى العالمي بشكل عام، بالإضافة إلى وضع هذا السجل في الأراضي الفلسطينية.

**الفصـــل الثالـــث:** يتـــناول هذا الفصل التوزيع الجغرافي للمنشآت حسب المناطق الجغرافية والمحافظات، ونوع التجمع (حضر، ريف، مخيم)، وتوزيع المنشآت حسب القطاع والنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التغير في أعداد المنشآت.

**الفصـــل الـــرابع:** يتـــناول السمات الديمغرافية ( الهيكلية) للمنشآت الفلسطينية من حيث الحالة العملية، الملكية، التنظيم الاقتصادي، الكيان القانوني، سنة التأسيس، السجلات المحاسبية، وفئة العمالة.

**الفصل الخامس:** يتناول هذا الفصل واقع العمل والتشغيل في المنشآت، وخصائص العاملين من حيث العمل المدفوع أو غـــير المدفـــوع، والجنس، وتوزيع المشتغلين حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي وفئة العمالة، بالإضافة إلى التغير في أعداد المشتغلين.

**الفصـــل الســـادس:** يتـــناول هـــذا الفصل واقع رأس المال والاستثمار في المنشآت الفلسطينية حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي وفئة العمالة.

**الفصل السابع:** أما الفصل الأخير يلخص أهم الاستنتاجات، ويعرض أهم التوصيات التي خرجت بها الدارسة.

### 6.1 المفاهيم الرئيسية

- **المنشاة:**

هـــي مؤسسة أو جزء منها والتي تنتج بشكل أساسي مجموعة واحدة من السلع (مع احتمالية الإنتاج من أنشطة ثانوية) وتـــتوفر عـــنها بـــيانات بما يسمح بحساب فائض التشغيل، حيث يهدف تجزيء المؤسسة الواحدة إلى عدة منشآت خلق وحدات إحصائية اكثر تجانساً من الناحية الإنتاجية.

- **النشاط الاقتصادي:**

هو عبارة عن عملية أو مجموعة من الأعمال التي ينتج عنها مجموعة معينة من المنتجات، والنشاط الاقتصادي الرئيسي هو ذلك النشاط الذي يساهم بأكبر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المنشأة.

- **وحدة نشاط مساند:**

يعرف النشاط المساند أن مخرجاته تستخدم في نفس المؤسسة ولا تقدم للغير.

- **ملكية المنشاة:**

يقصد بذلك القطاع الذي تتبع له المنشاة من حيث ملكية أغلبية رأس مال المنشاة (أي 51% فأكثر).

- **التنظيم الاقتصادي:**

هو الشكل التنظيمي للمنشاة، من حيث كون المنشاة مفردة، أو مركز رئيسي له فروع أو فرع يتبع لمركز رئيسي.

- **الكيان القانوني:**

يقصد به الوضع القانوني للمؤسسة من حيث ملكية رأس المال كما حدده قانون التجارة والصناعة.

- **العاملون بدون اجر:**

هـــم العاملون الذين لا يتقاضون أجوراً مقابل القيام بأعمالهم في المنشأة سواء كانوا من أصحاب العمل أو أفراد أسرهم، ويجب أن يكون هؤلاء متفرغين للعمل في المنشأة. ويدخل في عداد أصحاب العمل الأشخاص الذين يستأجرون المنشأة لحسابهم ويعملون بها.

- **العاملون بأجر:**

هـــم العاملون مقابل أجور شهرية أو يومية أو بالساعة، نقدية أو عينية بما في ذلك العاملون المؤقتون، وكذلك العاملون في بيوتهم لحساب المؤسسة وذلك مقابل اجر محدد (وليس بالقطعة ).

- **القطاعات المؤسسية:**

يصنف نظام الحسابات القومية 1993 الاقتصاد الوطني إلى خمسة قطاعات اقتصادية مقيمة بالإضافة إلى قطاع العالم الخارجي، وهي:

الحكومـــة، الأســـر المعيشـــية، المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية، الشركات المالية والشركات غير المالـــية. حيـــث استخدمت المعايير المقترحة في نظام الحسابات القومية لتصنيف هذه المؤسسات. وبصفة عامة يضم قطاع الشركات غير المالية الشركات التي يمكن أن توصف بأنها كبيرة وتمسك سجلات محاسبية منظمة، في حين يشمل قطاع الأسر المعيشية المؤسسات الصغيرة وخصوصاً الفردية منها.

- **رأس المال المستثمر:**

هو قيمة استثمار المنشأة في الأصول الثابتة والسلع الرأسمالية والجارية منذ التأسيس وحتى نهاية عام 2004.

- **فئة حجم العمالة:**

هي تلك الفئة من حجم العمالة والتي تم التعامل معها كأساس لتوزيع العاملين في المنشآت وذلك كما يلي:

الفئة الأولى: تشمل المنشآت التي تشغل 4 عاملين فأقل (منشآت صغيرة الحجم).

الفئة الثانية: تشمل المنشآت التي تشغل من 5 – 9 عاملين (منشآت متوسطة الحجم).

الفئة الثالثة: تشمل المنشآت التي تشغل من 10 – 19 عاملين (منشآت كبيرة الحجم).

الفئة الرابعة: تشمل المنشآت التي تشغل اكثر من 20 عامل (منشآت كبيرة جداً).

- **فئة سنة التأسيس:**

هي تلك الفئة التي تم التعامل معها كأساس لتوزيع المنشآت حسب سنة تأسيسها وذلك كما يلي:

الفئة الأولى: تشمل المنشآت التي سنة تأسيسها قبل عام 1967.

الفئة الثانية: تشمل المنشآت التي سنة تأسيسها ما بين عام 1968 – 1993.

الفئة الثالثة: تشمل المنشآت التي سنة تأسيسها ما بين عام 1994 – 2000.

الفئة الرابعة: تشمل المنشآت التي سنة تأسيسها ما بين عام 2001 – 2004.

الفئة الخامسة: تشمل المنشآت التي سنة تأسيسها غير مبين.

- **باقي الضفة الغربية:**

تعنـــي الضـــفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- **القدس:**

يقصد بالقدس هو ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الفصل الثاني

# خلفية عامة

تعتبر السجلات الإدارية والتعدادات المختلفة للمنشآت بالإضافة للسجل التجاري المصادر الأساسية للدراسات المتخصصة للمنشآت لما توفره من بيانات شاملة تحتاجها أي دراسة تهدف للنفاذ إلى الخصائص والتركيب والبنية الداخلية لواقع الهيكل العام للاقتصاد الوطني في مرحلة زمنية معينة ويمتاز كل من هذه المصادر بخصائص وميزات منفردة تؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة ونتائج أي دراسة.

يعتبر السجل التجاري في العديد من دول العالم والاتحادات والمنظمات الدولية أحد أهم قواعد البيانات لادارة وتنظيم وتبادل المعلومات ما بين الإدارات والمؤسسات الرسمية المختلفة ويعتبر أحد أهم المصادر لأي دراسة تتناول خصائص المنشآت العاملة، في العديد من الدول تشترك جهات مختلفة في الإشراف على إنشاء وتحديث وإدارة السجل التجاري ويمكن القول بأن غالبية الدول تشترك فيها مراكز الإحصاء الوطنية ووزارة المالية ومؤسسات الضمان الاجتماعي في إنشاء وإدارة السجل، حيث تعتبر هذه الجهات صاحبة المصلحة وذات العلاقة المباشرة في إدارة السجل التجاري والتعرف على مكوناته ومتغيراته والتي يجب أن تتوفر بصورة محدثة وصالحة زمنياً لكي تخدم الأهداف التي تلبي حاجات المستخدمين بصورة فعالة وتمكن من وضع الخطط ورسم السياسات المناسبة، ولهذا تحرص مكاتب السجلات التجارية على أن توفر بيانات حديثة وتعكس وضع المنشآت الحقيقي في فترات زمنية متقاربة، بهذا فهي تتتبع التغيرات الديمغرافية (ولادة ووفاة) المنشآت وترصد كل المتغيرات التي تحصل على أوضاع المنشآت من حيث بياناتها التعريفية، العمالة وخصائصها، رأس المال الموظف، النشاط الاقتصادي الرئيسي والأنشطة الثانوية.

في الواقع الفلسطيني لم يكن متاحا طوال الفترة الزمنية الماضية ولأسباب عديدة بناء سجل تجاري يلبي الاحتياجات العامة، وبهذا فقد لجأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تنفيذ تعدادات للمنشآت والتي تهدف بشكل أساسي إلى خلق قاعدة بيانات حول المنشآت والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تستخدم بالأساس كأطر معاينة لتنفيذ برامج ومشاريع إحصائية ذات العلاقة، هذا عدا عن استخدام قاعدة البيانات ذاتها في إجراء الدراسات والبحوث واستخلاص المؤشرات والمتغيرات المطلوبة ومراقبة التوجهات العامة للاقتصاد الوطني.

منذ نشأته في عام 1993 عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تأسيس النظام الإحصائي الفلسطيني وأولى أهمية خاصة لإنتاج الرقم الإحصائي الفلسطيني وخلق قاعدة بيانات إحصائية شاملة تساهم في مساعدة أصحاب القرار والمهتمين بالواقع الفلسطيني، ومن بين الأنشطة الهامة التي نفذها الجهاز تعداد المنشآت لعام 1994 والذي هدف بشكل أساسي إلى:

- إعداد إطار عام للمنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية تمهيداً لاستخدامه كإطار معاينة لتنفيذ المسوح الاقتصادية.
- خلق قاعدة بيانات خاصة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- المساهمة في بناء السجل التجاري المركزي تمهيداً لاستخدامه من قبل الدوائر الحكومية والمؤسسات والأفراد.
- التعرف على الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية.

تمـــيز هـــذا التعداد بحداثة التجربة الفلسطينية وتأثير ذلك على بعض الجوانب التقنية لنتائج التعداد، واعتمد في تصنيف الأنشـــطة الاقتصادية على التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC3) الصادر عن الأمم المتحدة، وقد شكل هذا التعداد إطار معاينة للدورة الأولى من سلسلة المسوح الاقتصادية والتي نفذت عام 1995 عن عام الإسناد الزمني 1994، ومن ثم الدورة الثانية من السلسلة والتي نفذت عام 1997 عن عامي الإسناد 1995، 1996، بالإضافة إلـــى أن الـــتعداد وفـــر قـــاعدة بيانات غنية حول المنشآت الفلسطينية والتي ساعدت في إعداد مجموعة من الدراسات المتخصصـــة حـــول الموضوع، ومكن استخدام التصنيف الصناعي الدولي في تصنيف الأنشطة الاقتصادية من إجراء عمليـــات المقارنـــة الإقليمـــية والدولـــية وخصوصـــاً مـــع الدول التي تتشابه مع فلسطين من حيث الواقع الاقتصادي والاجتماعي، كما مكن المنظمات الدولية من استخدام هذا البيانات بما يخدم أغراضها وأهدافها.

وفـــي نهاية عام 1997 رافق تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن تنفيذ التعداد الثاني للمنشآت وقد تميز هذا التعداد بأنه نفـــذ فـــي ظل وجود وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، علماً بان الفترة التي فصلت بين التعدادين ( 1994-1997) شـــهدت عملـــيا مراجعة وتنقيح لإطار المعاينة الإحصائي وذلك اعتماداً على البيانات التي كانت توفرها نتائج المسوح الاقتصادية المختلفة، ومع نهاية عام 2004 تم تنفيذ احدث تعداد للمنشآت في الأراضي الفلسطينية وذلك حرصاً مـــن الجهـــاز على توفير إطار معاينة حديث يكون قاعدة لبيانات حديثة وذات جودة عالية تتفق مع المقاييس والمعايير والتوصيات الدولية.

تلجـــأ الأجهزة الإحصائية إلى القيام بأنشطة متعددة في فترات زمنية محددة تهدف إلى تحديث بيانات سجل المنشآت من خـــلال الســـجلات الإدارية في مؤسسات الدولة، والذي يعتبر عملية تحديث جزئية لأطر المعاينة بالتالي لا بد من تنفيذ تعـــداد للمنشآت في فترات زمنية منتظمة قد تكون كل خمس سنوات حسب التوصيات الدولية في هذا المجال. أما فيما يـــتعلق بالســـجلات الإداريـــة فـــي الأراضي الفلسطينية فقد ساهمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي فرضتها على الأراضـــي الفلســـطينية منذ احتلالها في عام 1967 والتي تمثلت في سياسات الضم والإلحاق وفرض تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تميز الواقع الاقتصادي الفلسطيني خلال هذه المرحلة بالنشوء والافتقار إلى الحد الأدنـــى مـــن التنظيم والتناسق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكانت السجلات الإدارية التي تعنى بتنظيم العمل في القطاعـــات المخـــتلفة تقتصر على وجود بعض السجلات المتناثرة والجزئية لدى بعض المؤسسات المحلية مثل الغرف الـــتجارية والبلديات والمجالس المحلية وبعض النقابات المهنية، حيث أن الهدف من إعداد هذه السجلات لم يتعدى تقديم بعـــض الخدمـــات أو التســـهيلات للأعضـــاء المسجلين لدى هذه المؤسسات أو للتنظيم النقابي والمهني لبعض الحرف والقطاعات، أو لكون تقديم بعض الخدمات ( الكهرباء، الماء، الخدمات العامة) كانت مرتبطة بالتسجيل لدى هذه الجهات كما هو حادث في سجلات البلديات والمجالس المحلية.

يتضـــح مما تقدم أن الواقع الاقتصادي كان حتى بداية عام 1993 يفتقر لوجود أية سجلات تجارية للمنشآت الفلسطينية تتـــيح المجال لتصنيف هذه المنشآت بحسب أنشطتها الاقتصادية أو المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وقد شكل ذلك عقبة أمـــام المؤسســـات الوطنية الفلسطينية التي نشأت مع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء سجل تجاري فلسطيني، وبـــدأ الحوار بين الجهات المختلفة ( وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) لإعادة تنظيم السجلات التجارية، ورغم كل الجهود التي بذلت في هذا المجال إلا أن خلق السجل التجاري الفلسطيني ما زال بحاجة لمزيد من الوقت والجهد والتعاون بين المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بهذا السجل.

ويمكـــن القول بان ما يتوفر في فلسطين هو قاعدة بيانات أو إطار معاينة إحصائي يخدم الأغراض والأهداف الرئيسية التي تم بناءه من اجلها سواءً من حيث استخدامه كإطار معاينة إحصائي لتنفيذ المسوح والدراسات الميدانية أو من حيث اســـتخدامه لدراســـة وتحليل واقع القطاعات والأنشطة الاقتصادية الفلسطينية المختلفة أو من حيث استخدامه في إجراء المقارنات الإقليمية والدولية.

تستند دراسة خصائص المنشات العاملة في الأراضي الفلسطينية بالأساس إلى ما وفرته التعدادات المختلفة للمنشات على مـــدى عشر سنوات من قاعدة بيانات هامة، وتهدف إلى رصد التغيرات والتطورات التي حدثت على التركيب الهيكلي والبنـــية الداخلـــية للاقتصـــاد الوطنـــي، وتلقي الضوء على أهمية وضرورة الشروع الجدي في بناء السجل التجاري الفلســـطيني الـــذي مـــن شأنه تنظيم الاقتصاد الفلسطيني بقطاعاته المختلفة بما يمكن من رصد أية تغيرات تتيح المجال للتخطيط ووضع الحلول المناسبة لأية عوائق بشكل سريع وفعال ومناسب.

# التوزيع الجغرافي والقطاعي للمنشآت

## 1.3 الواقع الجغرافي

### 1.1.3 التوزيع حسب المنطقة والمحافظة

تشـــير الـــتقديرات الخاصة بعدد السكان في الأراضي الفلسطينية إلى أن عدد السكان الكلي بلغ 3,637,529 نسمة في منتصف عام 2004، وتوزعوا بواقع 56.5% في باقي الضفة الغربية، 36.8% في قطاع غزة، 6.7% في القدس، أي أن سكان باقي الضفة الغربية يشكلون ما يزيد عن نصف سكان الأراضي الفلسطينية وما يفسر ذلك هو أن باقي الضفة الغربـــية تزيد مساحتها بشكل واضح عن مساحة قطاع غزة، ولا شك بأن التباين في الظروف العامة والتطور وطبيعة الارتـــباطات التاريخية التي أثرت على الأجزاء الجغرافية المختلفة المكونة للأراضي الفلسطينية قد عكست نفسها على الجوانـــب المختلفة للحياة الفلسطينية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكنها بقيت تتفق مع المحددات العامة للواقع الفلســـطيني وتركيبـــته وبنيته الداخلية وبناءاً على ذلك فقد أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت 2004 إلى وجود علاقة إيجابية بين توزيع السكان والمنشآت حسب المنطقة أي أن المنشات الاقتصادية تتركز من حيث العدد في تلك المناطق التـــي يتزايد فيها عدد السكان ونلاحظ أن ذلك لا ينطبق على القدس والذي يعود إلى عدم استيفاء التعداد فيها للشروط الإحصـــائية السليمة حيث كان لارتفاع نسبة المنشآت الرافضة (لم تدلي ببياناتها) في محافظة القدس أثر كبير في القدرة علـــى حصر دقيق لأعداد المنشات فيها، وتجدر الإشارة إلى أن نتائج تعداد 2004 قد أظهرت أن عدد المنشات العاملة فـــي الأراضي الفلسطينية قد بلغت 91,369 منشاة توزعت بواقع 64.7% في باقي الضفة الغربية، و32.4% في قطاع غزة، وبما نسبته 2.9% في القدس.

**شكل 1: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، وعدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة-2004**

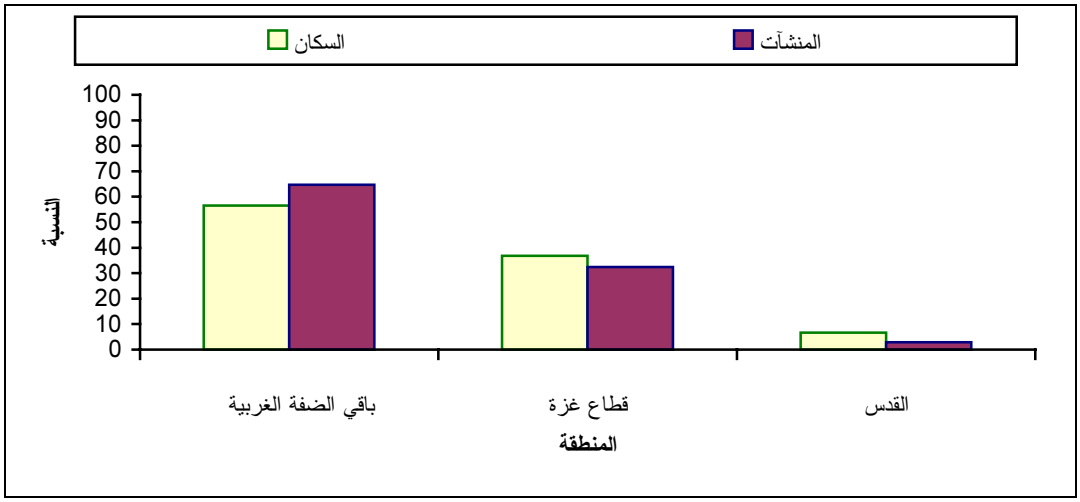


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

وعـــند الـــنظر إلـــى الـــتوزيع الجغرافي للمنشات العاملة على مستوى المحافظات الفلسطينية في باقي الضفة الغربية ومحافظـــات قطـــاع غزة يلاحظ تناسبها طردياً مع الكثافة السكانية وتوزيع السكان على المحافظات، حيث يرتفع عدد المنشـــات العاملة بارتفاع عدد السكان في المحافظة، وقد شكلت محافظة الخليل المحافظة الأكبر من حيث عدد السكان

بيـــن محافظـــات الضفة الغربية والتي شكلت ما نسبته 22.3% من إجمالي عدد السكان في الضفة الغربية، ينشط فيها العـــدد الأكبر من المنشات الاقتصادية والتي تمثل 21.7% من إجمالي عدد المنشات العاملة في الضفة الغربية، وتأتى محافظـــة نـــابلس في المرتبة الثانية من حيث عدد المنشات العاملة وعدد السكان والتي يقيم فيها ما نسبته 14.0% من إجمالـــي عـــدد السكان في الضفة الغربية وينشط فيها 17.5% من عدد المنشات، وهكذا حافظت بقية المحافظات على التوافق من حيث نسبة المنشات العاملة ونسبة السكان ، أما المراتب الأخيرة فكانت لمحافظات سلفيت، وأريحا والأغوار ســـواء من حيث عدد السكان والتي بلغت ما نسبته 2.6%، 1.8% على التوالي أو من حيث نسبة عدد المنشات 2.3%، 1.0% على التوالي.

**شكل 2: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، وعدد السكان المقدر في الضفة الغربية حسب المحافظة/ المنطقة –2004**

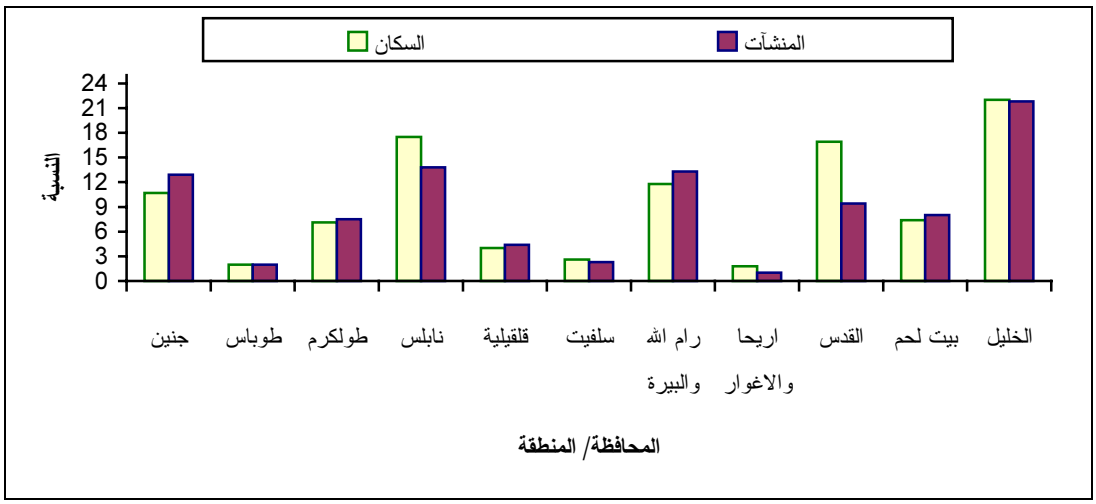


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

فـــي قطـــاع غزة يظهر التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية تمركز المنشآت بحسب تمركز السكان، ففي محافظة غزة والتي شكلت ما نسبته 35.2% من عدد السكان الكلي في قطاع غزة، مثلت ما نسبته 44.1% من إجمالي عدد المنشآت فـــي قطـــاع غـــزة، تلـــتها في المرتبة الثانية خانيونس من حيث عدد السكان والمنشات العاملة بنسبة 19.4% للسكان و17.2% للمنشات، وأخيراً جاءت محافظة رفح بنسبة 11.9% للسكان يقابلها 10.1% للمنشات الاقتصادية.

**شكل 3: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، وعدد السكان المقدر في قطاع غزة حسب المحافظة –2004**

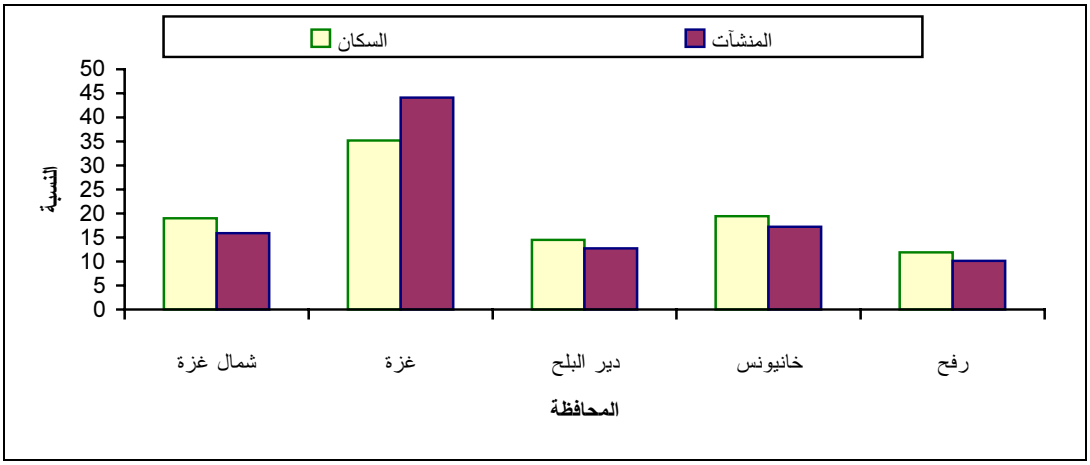


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

### 2.1.3 التوزيع حسب نوع التجمع:

عند النظر إلى نتائج التعداد العام للمنشات 2004 من منظار نوع التجمع (حضر، ريف، مخيم) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة يتضح أن تمركز المنشآت الاقتصادية في التجمعات الحضرية والتي عادة ما تتميز بتوفر البنية التحتية التي تعتبر أحد أهم الشروط اللازمة لتمركز الأنشطة الاقتصادية وتساهم في تشجيع الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المختلفة، حيث ينشط في التجمعات الحضرية الفلسطينية ما نسبته 66.8% من المنشات العاملة، في حين ينشط في التجمعات الريفية ما نسبته 22.6% والتي يغلب غليها طابع المنشات الصغيرة أو يمكن تصنيفها بالقطاع غير المنظم أو الاقتصاد غير المنظور، أما في المخيمات الفلسطينية فقد شكلت هذه المنشآت 10.6% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

التوزيع السابق يتوافق مع التوزيع للمنشات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفرد من حيث تركز المنشات الاقتصادية في المناطق الحضرية، حيث تظهر النتائج أن النسبة الأكبر من عدد المنشآت يتركز في التجمعات الحضرية في باقي الضفة الغربية، والنسبة الأقل في المخيمات الفلسطينية والتي بلغت نسبة عدد المنشآت فيها 4.2%، وتختلف الصورة قليلا عند تحليل النتائج في قطاع غزة وذلك باختلاف نسب توزيع السكان حسب نوع التجمع حيث أن توزيع المنشات بحسب نوع التجمع يظهر أن أغلبية المنشآت تقع ضمن التجمعات الحضرية، حيث بلغت نسبتها 73.8% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، في حين شكلت نسبة المنشآت في التجمعات الريفية نسبة متدنية وهذا يعود إلى صغر حجم التجمعات الريفية وقلة انتشارها في القطاع الذي يغلب عليه طابع الحضر والمخيمات، حيث ينشط في الريف ما نسبته 2.8% من المنشآت الاقتصادية، في حين بلغت نسبة المنشآت في المخيمات 23.4% نظرا لانتشار المخيمات الفلسطينية في القطاع وارتفاع نسبة عدد اللاجئين من بين عدد السكان في القطاع.

**شكل 4: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة ونوع التجمع-2004**

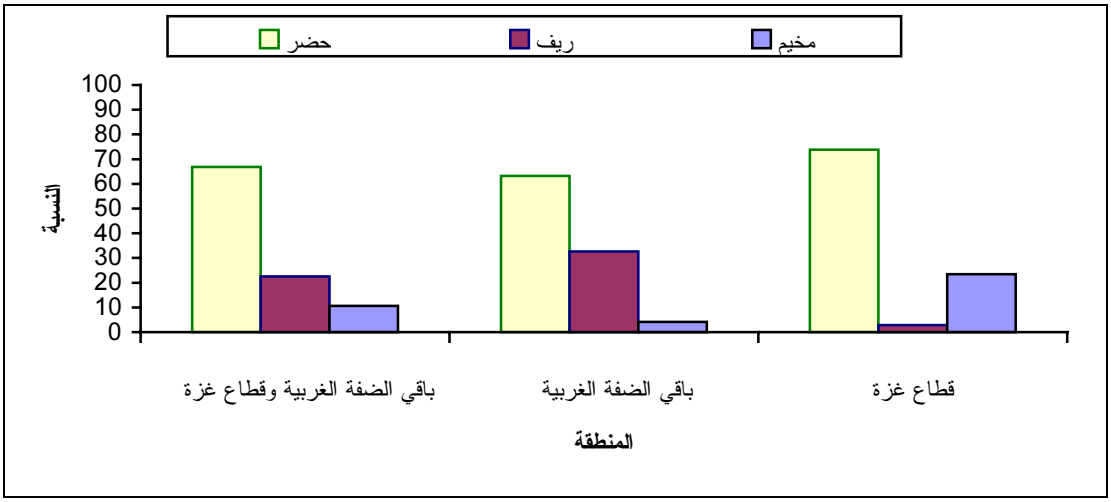


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة).

## 2.3 التوزيع حسب الأنشطة الاقتصادية:

### 1.2.3 تركز المنشآت في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية:

عند النظر إلى توزيع المنشآت حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على مستوى الأراضي الفلسطينية، يتضح أن أنشطة التجارة الداخلية تمثل الأنشطة الأهم من حيث عدد المنشات العاملة وتستقطب أعداد متزايدة من المنشات حيث تمارس

60.2% من المنشآت أنشطة مختلفة من التجارة الداخلية، وهذا ما يميز الاقتصاديات النامية في العالم الثالث والذي يعود الـــى أن أنشطة التجارة الداخلية لا تحتاج إلى توظيف راس مال ضخم أو إلى مستوى متطور من التكنولوجيا والتأهيل للعاملين، وفي الأراضي الفلسطينية تعتبر أنشطة ممارسة أنشطة التجارة الداخلية أحد الوسائل للتكيف مع ضعف القدرة الاقتصـــادية والظـــروف العامـــة التي يواجهها الشعب الفلسطيني وخاصة ارتفاع نسبة البطالة، أما أنشطة الصناعات التحويلية فقد مثلت 14.3%، والأنشطة الخدمية المجتمعية الأخرى فقد شكلت ما نسبته22.1% من إجمالي عدد المنشآت العاملـــة فـــي الأراضـــي الفلسطينية، بينما شكلت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته 1.0% ، أما الأنشطة الاقتصـــادية المتبقية فتتوزع على أنشطة المالية والتأمين، أنشطة الإنشاءات، أنشطة إمدادات المياه والكهرباء، وأنشطة التعدين واستخراج المحاجر بنسب متقاربة ومتدنية من حيث عدد المنشآت.

فـــي باقي الضفة الغربية تحافظ التجارة الداخلية على كونها النشاط الأبرز من بين بقية الأنشطة من حيث عدد المنشات العاملـــة وانتشارها الجغرافي حيث يمارس 60.4% من المنشآت العاملة أنشطة التجارة الداخلية، تليها أنشطة الصناعة التحويلـــية بنســـبة 15.7%، في حين شكلت بقية الأنشطة الاقتصادية ما نسبته 23.9%. وهكذا الحال في قطاع غزة حيـــث 59.7% من المنشآت العاملة في قطاع غزة تمارس أنشطة التجارة الداخلية، بينما 12.6% منها تمارس أنشطة الصـــناعة التحويلية، وتتوزع النسبة المتبقية على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا ما ينطبق على القدس حيث تتوزع أعداد المنشآت بنسب مماثلة تقريباً على المختلفة الأنشطة الاقتصادية.

**شكل 5: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي-2004**

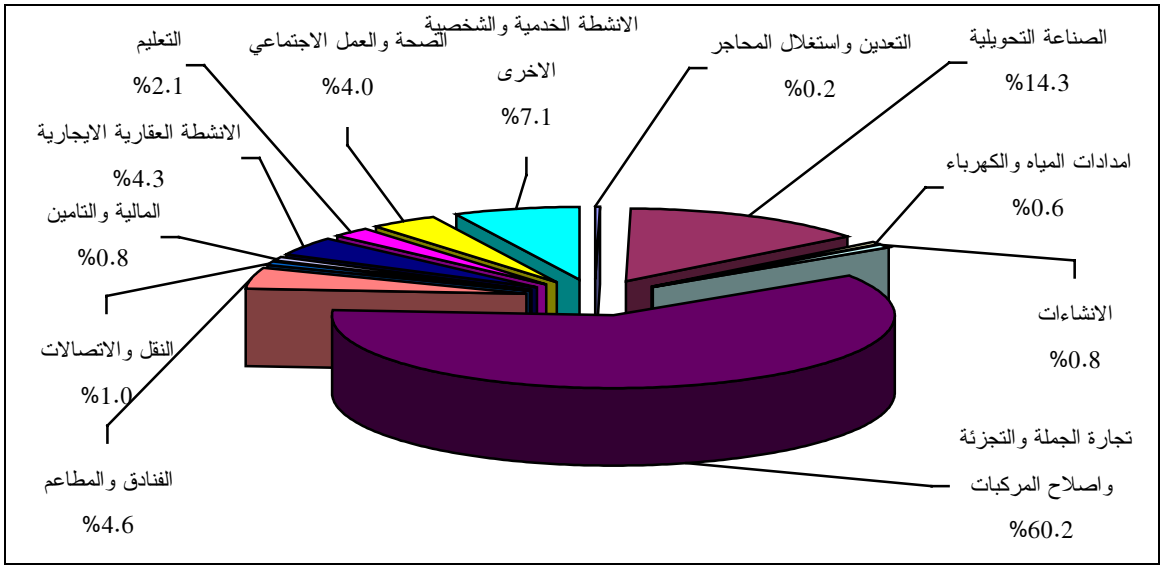


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

### 2.2.3 تركز المنشآت داخل القطاعات الاقتصادية:

- **أنشطة الصناعة:**

عـــادة ما يقاس تتطور وتقدم أي بنية اقتصادية بمدى تتطور وتقدم أنشطة الصناعة وبمدى مساهمة الصناعة في الناتج المحلـــي الإجمالـــي وحجم الاستثمار المالي الموظف في هذا القطاع ومدى التطور التكنولوجي المستخدم في المشاريع الصـــناعية والأيـــدي العاملة الفنية والماهرة، وتولي الخطط وبرامج التنمية في مختلف دول العالم أهمية لدعم وتطوير

المشـــاريع الصـــناعية وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، في الأراضي الفلسطينية فإن العديد من العقبات تواجه قطاع الصـــناعة وتفـــرض عليه النمو والتطور البطيء حيث يعاني من ضعف في رأس المال الموظف وضعف التكنولوجيا المســـتخدمة والصـــعوبات التي تواجهها الصناعة الفلسطينية في الحصول على المواد الخام والتسويق بما يضعف من قدرتها على المنافسة حتى في السوق المحلية، ويبدو ذلك جلياً عند تحليل التركيب الهيكلي الداخلي للمنشات العاملة في أنشـــطة الصـــناعة على مستوى الأراضي الفلسطينية حيث يلاحظ أن أنشطة الصناعة والتي يغلب عليها طابع الحرف الـــيدوية والصناعات الخفيفة تمثل الجانب الأهم من عدد المنشات العاملة في قطاع الصناعة فصنع المنتجات المعدنية الإنشـــائية تشكل النسبة الأعلى ضمن هذه الأنشطة، حيث مثلت 20.3%، تليها أنشطة صنع الأثاث بنسبة 15.8%، في حيـــن شـــكلت أنشطة صناعة الملابس وأنشطة صنع منتجات المخابز نسبة متقاربة، حيث مثلت 9.5%، و9.1% على التوالـــي، أما أنشطة قطع وتشكيل وتجهيز أحجار البناء شكلت ما نسبته 7.5% من إجمالي المنشآت الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية، بالمقابل شكلت بقية الأنشطة نسب متدنية ضمن أنشطة الصناعة.

عـــند تحليل النتائج في باقي الضفة الغربية تحافظ أنشطة صنع المنتجات المعدنية الإنشائية على النسبة الأكبر من حيث عدد المنشات وذلك بنسبة 21.6% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، في حين جاءت أنشطة صنع الأثاث في المركز الثاني من حيث نسبتها من إجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة في باقي الضفة الغربية، حيث بلغت نسبتها 16.8%، أما أنشطة قطع وتشكيل وتجهيز أحجار البناء فقد شكلت ما نسبته 9.6%، ويتضح كذلك من نتائج التعداد العام للمنشآت 2004 أن أنشـــطة صنع الملابس قد ساهمت بنسبة 7.8% من إجمالي عدد المنشات الصناعية العاملة في باقي الضفة الغربـــية، بالمقـــابل شـــكلت بقـــية الأنشطة الصناعية نسب متدنية ومتقاربة من حيث عدد المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة.

أما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة المنشآت التي تمارس أنشطة صنع المنتجات المعدنية الإنشائية 17.7% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة في قطاع غزة، وتلتها بنسبة 13.3% أنشطة صنع الأثاث، وبنسبة قريبة جاءت أنشطة صـــنع الملابـــس مشـــكلة 13.1% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة في القطاع، أما أنشطة صنع الأصناف المنـــتجة من الخرسانة والأسمنت فقد بلغت نسبة عدد المنشآت العاملة فيها 8.9%، وأنشطة جمع وتنقية وتوزيع المياه شـــكلت مـــا نســـبته 8.3%، وكان لانشطة صنع منتجات المخابز مساهمة جيدة في عدد المنشآت وذلك بنسبة 7.3%، بالإضافة لانشطة صنع منتجات النجارة، وقطع الأخشاب المعدة للأبنية والإنشاءات بنسبة 5.6%، في حين شكلت بقية الأنشطة الصناعية نسبة متدنية من حيث نسبتها من إجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة في قطاع غزة.

فـــي حيـــن تخـــتلف الصـــورة في القدس حيث أن أنشطة صنع منتجات المخابز تنشط بشكل فعال، حيث شكلت هذه الأنشطة 26.7% من أجمالي المنشآت الصناعية، وتلتها أنشطة صناعة الملابس الجاهزة مشكلةً ما نسبته 18.6%، أما أنشـــطة صناعة الأثاث فقد مثلت 15.7% من إجمالي المنشآت الصناعية، بينما شكلت أنشطة صنع المنتجات المعدنية الإنشائية 9.9% من إجمالي المنشآت الصناعية العاملة في القدس.

**شكل 6: التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الصناعة حسب المنطقة-2004**

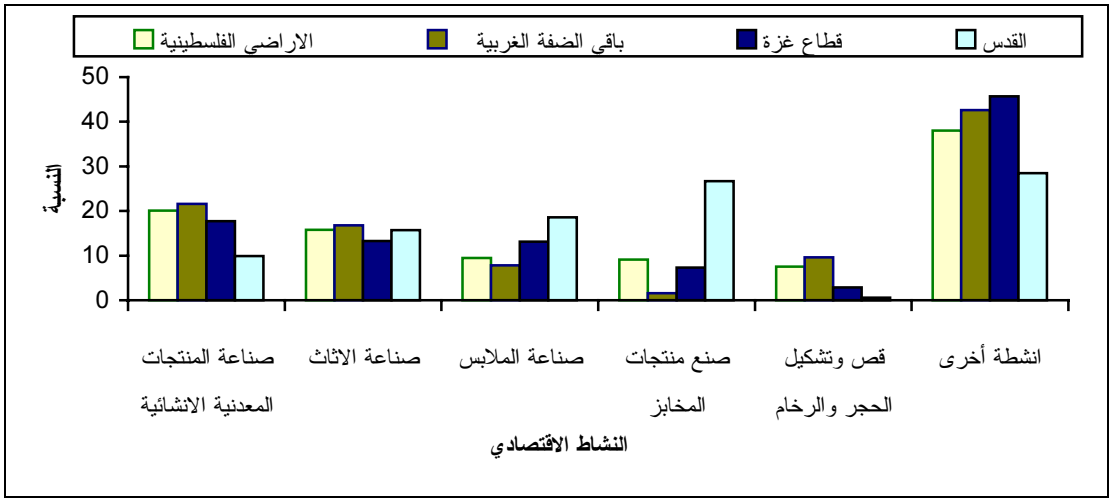


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة الإنشاءات:**

تقوم منهجية التعداد العام للمنشات على حصر كافة المنشات العاملة في الأراضي الفلسطينية أي أن ذلك يستثني القطاع غير المنظم أي تلك الأنشطة التي تنشط خارج المنشات وعند الحديث عن أنشطة الإنشاءات تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذه الأنشطة يقع خارج المنشات والدراسة هنا تغطي المنشات التي ينطبق عليها تعريف المنشاة (أنشطة القطاع المنظم)، وتشير نتائج التعداد على مستوى الأراضي الفلسطينية إلى أن أنشطة بناء المنشآت الكاملة أو أجزاء منها، وأنشطة الهندسة المدنية تمثل النسبة الأكبر من حيث عدد المنشآت العاملة في أنشطة الإنشاءات والتشييد، حيث بلغت نسبتها 58.5%، وتلتها أنشطة التركيب في المباني بنسبة 18.9%، وأنشطة تشطيب المباني بنسبة 15.9%، في حين شكلت أنشطة تأجير معدات البناء والهدم، وأنشطة إعداد مواقع البناء ما نسبته 5.3%، و1.4% على التوالي.

أما في باقي الضفة الغربية مثلت أنشطة بناء المنشآت الكاملة أو أجزاء منها، وأنشطة الهندسة المدنية ما نسبته 55.1% من إجمالي المنشآت العاملة في أنشطة إنشاءات والتشييد، تليها أنشطة التركيب في المباني والتي شكلت بما نسبته 26.3%، أما أنشطة تشطيب المباني فقد بلغت نسبتها 13.9%، وبنسب متقاربة جاءت أنشطة تأجير معدات البناء والهدم مع عامل، وأنشطة أعداد مواقع البناء، وذلك بنسبة 2.5%، 2.2% على التوالي.

وهكذا كان الحال في قطاع غزة فقد شكلت أيضاً أنشطة بناء المنشآت الكاملة أو أجزاء منها، وأنشطة الهندسة المدنية النشاط الأساسي حيث مثلت ما نسبته 61.1% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في أنشطة الإنشاءات، في حين حققت أنشطة تشطيب المباني ما نسبته 17.9%، وتلتها أنشطة التركيب في المباني بنسبة 12.8%، وبنسبة 7.7% جاءت أنشطة تأجير معدات البناء والهدم مع عامل، أما أنشطة إعداد مواقع البناء فقد جاءت بنسبه متدنية حيث بلغت 0.5%. أما القدس فان عدد المنشآت العاملة في أنشطة الإنشاءات قليلة جداً.

**شكل 7: التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الإنشاءات حسب المنطقة-2004**

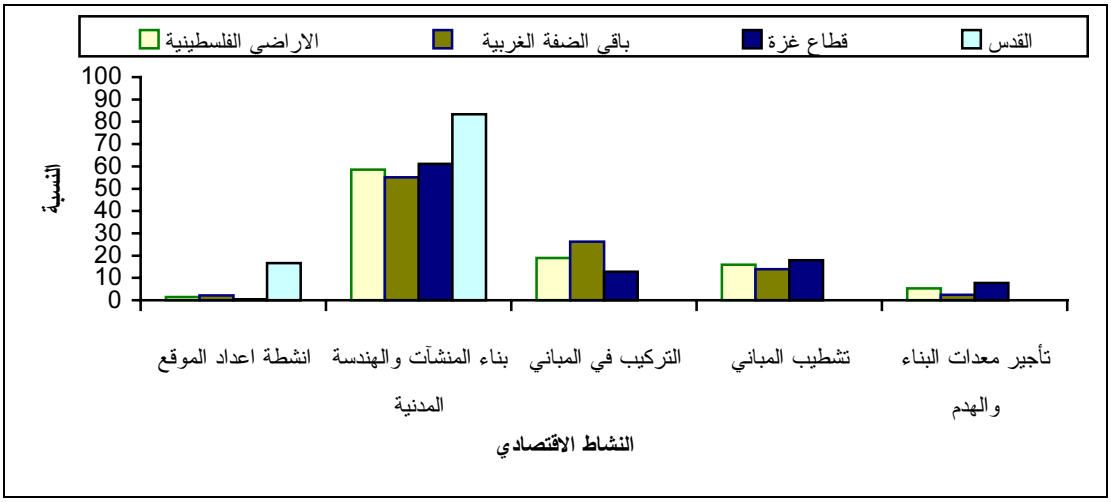


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة التجارة الداخلية:**

شكلت أنشطة تجارة التجزئة للمتاجر غير المتخصصة (محلات البقالة والسوبر ماركت) والتي عادة ما تعود في ملكيتها الـــى القطاع العائلي أو الأسرى وتقتصر العمالة فيها على أصحاب العمل أو العاملين من أفراد الأسرة بدون أجر وما يمـــيزها الدينامية العالية في الدخول والخروج من السوق أو تغير نشاطها بحسب متطلبات السوق، شكلت النسبة الأكبر مـــن عدد المنشآت التجارية العاملة في أنشطة التجارة الداخلية على مستوى الأراضي الفلسطينية وذلك بنسبة 28.8%، وتلتها أنشطة البيع بالتجزئة للمنسوجات والملابس والأحذية بنسبة 12.2%، وبنسبة 11.1%، و10.8% جاءت أنشطة البـــيع بالـــتجزئة للأغذيـــة والمشـــروبات في المتاجر المتخصصة، وأنشطة أنواع البيع بالتجزئة الأخرى في المتاجر المتخصصة على التوالي، في حين شكلت أنشطة صيانة وإصلاح المركبات بنسبة 8.6% من إجمالي المنشآت التجارية العاملة في التراضي الفلسطينية، أما بقية الأنشطة التجارية فقد شكلت نسب متدنية ومتقاربة في عدد المنشآت التجارية.

علـــى مســـتوى باقـــي الضفة الغربية جاءت أنشطة تجارة التجزئة للمتاجر غير المتخصصة (محلات البقالة والسوبر ماركـــت) في المقدمة من حيث عدد المنشات العاملة، حيث بلغت نسبتها 29.2% من إجمالي المنشآت التجارية، وتلتها أنشـــطة البـــيع بالـــتجزئة للمنســـوجات والملابس والأحذية، وأنشطة البيع بالتجزئة للأغذية والمشروبات في المتاجر المتخصصـــة، بنســـب مـــتقاربة لهذه الأنشطة وذلك بنسبة 12.2%، 12.0% على التوالي، أما أنشطة البيع بالتجزئة الأخرى في المتاجر المتخصصة فقد شكلت ما نسبته 10.1%، ومن ثم أنشطة صيانة وإصلاح المركبات بنسبة 9.1%، في حين شكلت بقية الأنشطة التجارية نسب متدنية ومتقاربة في عدد المنشآت التجارية العاملة في باقي الضفة الغربية.

أمـــا في قطاع غزة فقد شكلت أنشطة تجارة التجزئة للمتاجر غير المتخصصة النسبة الأكبر من عدد المنشآت التجارية وبنفس النسبة في باقي الضفة الغربية 29.2%، ومن ثم جاءت أنشطة البيع بالتجزئة الأخرى في المتاجر المتخصصة، وأنشـــطة البـــيع بالتجزئة للمنسوجات والملابس والأحذية وذلك بنسب متقاربة 11.3%، 10.9%، وتلتها أنشطة البيع بالـــتجزئة للأغذيـــة والمشروبات في المتاجر المتخصصة، وأنشطة صيانة وإصلاح المركبات بنسبة 9.1%، و8.0% على التوالي، بالمقابل شكلت بقية الأنشطة التجارية نسب متدنية من إجمالي عدد المنشآت التجارية في قطاع غزة.

تختلف طبيعة ونسبة الأنشطة العاملة في التجارة في القدس فقد كانت أنشطة أنواع البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة صاحبة النسبة الأكبر، حيث مثلت 22.6%، و19.9% جاءت أنشطة البيع بالتجزئة للمنسوجات والملابس والأحذية، وتلتها أنشطة تجارة التجزئة للمتاجر غير المتخصصة (محلات البقالة والسوبر ماركت) بنسبة 17.5%، و 5.5% لانشطة صيانة وإصلاح المركبات، بالمقابل شكلت بقية الأنشطة التجارية العاملة في القدس نسب متدنية ومتفاوتة.

**شكل 8: التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة التجارة الداخلية حسب المنطقة-2004**

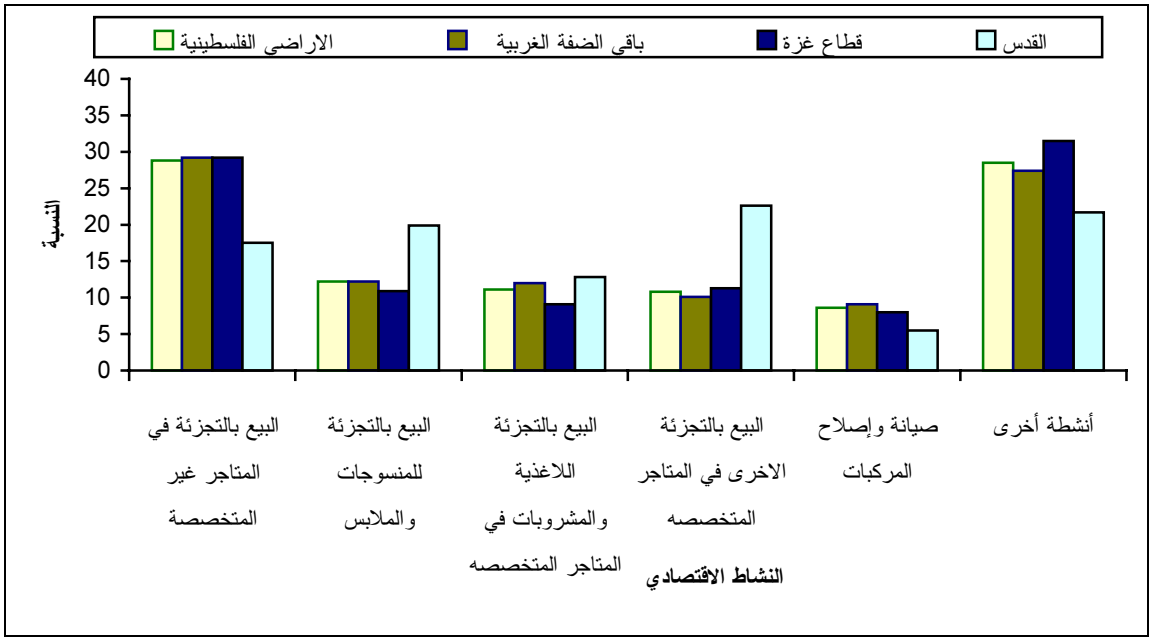


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة النقل والتخزين والاتصالات:**

عند دراسة واقع أنشطة النقل والتخزين والاتصالات في الأراضي الفلسطينية يتضح أن أنشطة نقل الركاب غير المحدد بمواعيد (مكاتب المركبات العمومية) تحتل المركز الأول من حيث عدد المنشآت، حيث مثلت 33.6%، وتلتها أنشطة مكاتب وكالات السياحة والسفر بنسبة 27.8%، في حين حققت أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية ما نسبته 13.2% من إجمالي المنشآت العاملة في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، مقابل نسب متدنية لبقية الأنشطة الاقتصادية.

أما في باقي الضفة الغربية تظهر النتائج أن أنشطة نقل الركاب غير المحدد بمواعيد (مكاتب المركبات العمومية) تمثل 36.0% من إجمالي عدد المنشآت، وتلتها أنشطة مكاتب وكالات السياحة والسفر مشكلة ما نسبته 21.9%، وكذلك أظهرت النتائج أن أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية شكلت ما نسبته 17.0% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في هذه الأنشطة، أما بقية الأنشطة فقد شكلت نسبة متدنية من حيث عدد المنشآت العاملة فيها.

في حين كان توزيع المنشآت العاملة في هذا القطاع مختلف عما هو في باقي الضفة الغربية، حيث برزت بشكل واضح أنشطة مكاتب ووكالات السياحة والسفر مشكلة ما نسبته 35.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، وجاءت أنشطة نقل الركاب غير المحدد بمواعيد (مكاتب المركبات العمومية) في المرتبة الثانية بنسبة 17.0%، في حين شكلت أنشطة التخزين ما نسبته 14.1% من إجمالي عدد المنشآت، وتلتها أنشطة النقل البري

للبضـــائع، وأنشـــطة الاتصـــالات الســـلكية واللاسلكية بنسبة 11.9%، 10.4% على التوالي، مقابل نسب متدنية لبقية الأنشطة الاقتصادية.

يلاحـــظ فـــي القدس أن أنشطة نقل الركاب غير المحدد بمواعيد (مكاتب المركبات العمومية)، وأنشطة مكاتب وكالات الســـياحة والســـفر تنشط بشكل فعال مقارنة مع بقية الأنشطة العاملة في النقل والتخزين والاتصالات، حيث شكلت هذه الأنشطة 45.1%، و37.1% على التوالي.

**شكل 9: التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات حسب المنطقة-2004**

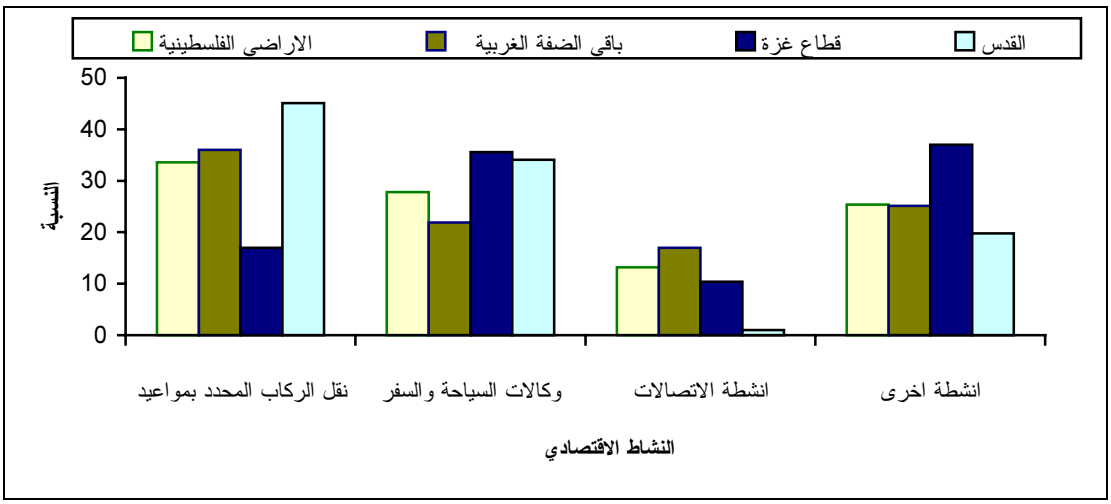


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة الوساطة المالية والتأمين:**

تـــبرز نـــتائج الـــتعداد العـــام للمنشآت 2004 في الأراضي الفلسطينية أن أنشطة أشكال الوساطة المالية الأخرى غير المصـــنفة فـــي موضع آخر (شركات الأوراق المالية ومكاتب الصرافة) تحتل النسبة الأعلى، حيث مثلت 44.1% ما إجمالـــي المنشآت العاملة في أنشطة الوساطة المالية والتأمين، تلتها أنشطة التأمين خلاف التأمين على الحياة ( شركات التأميـــن) بنســـبة 31.0%، في حين شكلت أنشطة الوساطة المالية الأخرى ( البنوك التجارية والإسلامية)، مقابل نسب متدنية لبقية الأنشطة الاقتصادية.

علـــى مســـتوى باقـــي الضفة الغربية برزت أنشطة أشكال الوساطة المالية الأخرى (شركات الأوراق المالية ومكاتب الصـــرافة) وذلـــك بنسبة 42.6%، أما أنشطة التأمين خلاف التأمين على الحياة ( شركات التأمين) فقد شكلت ما نسبته 30.9% من إجمالي عدد المنشآت، و20.0% لأنشطة الوساطة النقدية الأخرى ( البنوك التجارية).

أمـــا فـــي قطاع غزة فقد شكلت أنشطة أشكال الوساطة المالية الأخرى (شركات الأوراق المالية ومكاتب الصرافة) ما نســـبته 47.8% من إجمالي عدد المنشآت، وأنشطة التأمين خلاف التأمين على الحياة ( شركات التأمين) فقد شكلت ما نســـبته 27.6%، وأنشـــطة الوســـاطة الـــنقدية الأخـــرى ( البنوك التجارية) بما نسبته 14.0%، ومثلت بقية الأنشطة الاقتصـــادية مشـــاركة بنسب متدنية ضمن هذه الأنشطة. أما في القدس فان عدد المنشآت العاملة في هذه أنشطة قليلة جداً.

**شكل 10: التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الوساطة المالية والتأمين حسب المنطقة-2004**

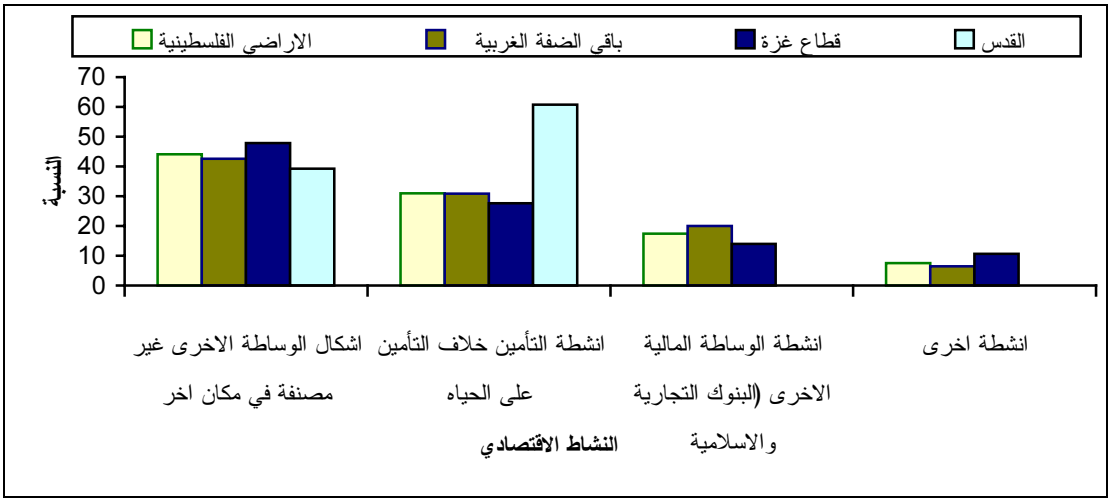


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة الخدمات:**

مثلــت أنشطة المطاعم والحانات والمقاصف المصنفة ضمن أنشطة الخدمات على مستوى الأراضي الفلسطينية النسبة الأكــبر مقارنة مع بقية الأنشطة وذلك بنسبة 20.4%، ومثلت هذه الأنشطة تتشابه من حيث الخصائص والمزايا العامة مــع أنشطة البيع في المتاجر غير المتخصصة في أنشطة التجارة الداخلية من حيث سهولة ممارسة هذه الأنشطة نظراً لبســاطة متطلــبات الاستثمار في هذه الأنشطة، أما أنشطة تصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى فقد مثلت ما نسبته 18.0%، فــي حين شكلت أنشطة الممارسة الطبية 14.1% من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية، وبنسبة 6.2% جاءت أنشطة التعليم الابتدائي، بالمقابل كانت نسبة بقية الأنشطة الاقتصادية من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية متدنية.

فــي باقــي الضفة الغربية كانت الصورة قريبة مع واقع أنشطة الخدمات في الأراضي الفلسطينية، حيث كانت النسبة الأكــبر لأنشطة المطاعم والحانات والمقاصف مشكلةً 22.1%، وتلتها أنشطة تصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى بنســبة 18.1%، وقد شكلت أنشطة الممارسة الطبية ما نسبته 14.1% من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية، أما أنشطة التعلــيم الابتدائــي ومــا دون فقد جاءت بنسبة 6.4%، بالمقابل كانت نسبة بقية الأنشطة الاقتصادية من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية متدنية مقارنة مع الأنشطة الأخرى.

أمــا فــي قطاع غزة فقد كان الوضع مختلفا فقد كانت النسبة الأعلى من عدد المنشات لأنشطة تصفيف الشعر وأنواع التجمــيل الأخــرى حيث بلغت 18.0%، وبنسبة اقل عما هو في باقي الضفة الغربية جاءت أنشطة المطاعم والحانات والمقاصــف17.1% ، في حين بلغت نسبة أنشطة الممارسة الطبية من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية في قطاع غزة 11.1%، ومثلــت أنشــطة التعلــيم الابتدائــي ما نسبته 6.1%، وقد توزعت النسبة المتبقية من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية على بقية الأنشطة الاقتصادية.

أمــا في القدس شكلت أنشطة المطاعم والحانات والمقاصف ما نسبته 23.9%، مقابل 15.8% لانشطة تصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى، وتلتها أنشطة الممارسة الطبية، والأنشطة القانونية بنسبة 11.3%، و11.0% على التوالي.

**شكل 11: التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الخدمات حسب المنطقة-2004**

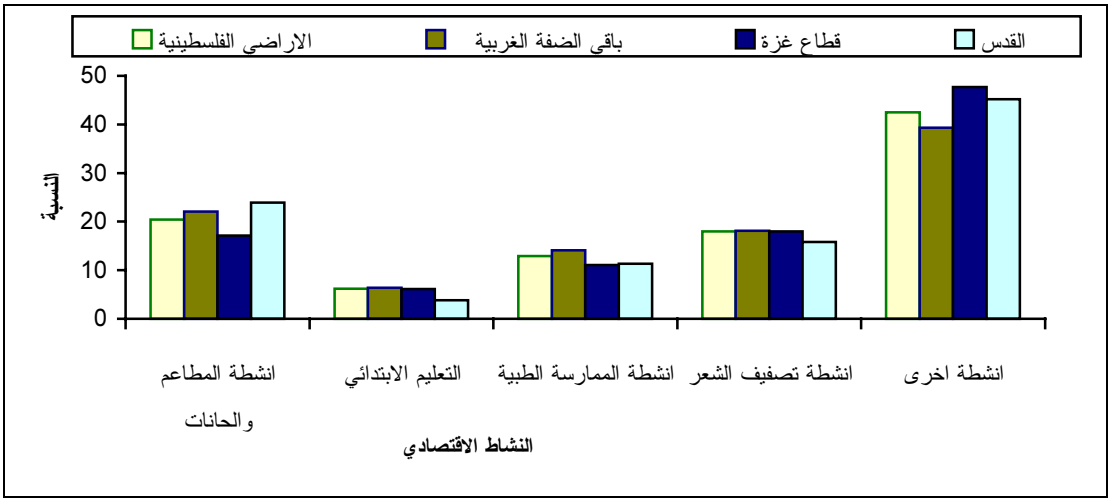


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

### 3.3 التغير في أعداد المنشآت :

#### 1.3.3 على مستوى المناطق الجغرافية والمحافظات:

عند المقارنة ما بين نتائج تعداد المنشآت 2004 ونتائج تعداد المنشآت 1997 يتبين أن هناك إرتفاع في عدد المنشآت الاقتصادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 25.3% مع نهاية عام 2004 مقارنة مع عددها في نهاية عام 1997، وكذلك يلاحظ أن نسبة الإرتفاع في قطاع غزة أعلى بكثير مما هي عليه في باقي الضفة الغربية، حيث بلغت هذه النسبة 37.5% في قطاع غزة مقابل 19.9% في باقي الضفة الغربية. على مستوى المحافظات يلاحظ في باقي الضفة الغربية وجود إرتفاع في عدد المنشآت في جميع المحافظات باستثناء محافظة أريحا والأغوار (حيث سجلت أعداد المنشآت نهاية عام 2004 مقارنة مع عام 1997 إنخفاضاً بنسبة 5.6%)، أما بقية المحافظات في باقي الضفة الغربية فقد سجلت إرتفاعاً في عدد المنشآت الاقتصادية، ويلاحظ أن نسب إرتفاع الأعلى تتركز في المحافظات الصغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، حيث سجلت محافظة طوباس نسبة إرتفاع وصلت 93.4%، ومحافظة قلقيلية بنسبة 32.8%، ومحافظة سلفيت بنسبة 19.0%، وكذلك فان عدد المنشآت سجل إرتفاعاً بنسبة 29.0% في محافظة الخليل حسب نتائج تعداد 2004 مقارنة مع نتائج 1997، أما محافظة جنين فقد سجلت زيادة بنسبة 27.9%، وتلتها محافظة رام الله والبيرة بنسبة 27.0%، في حين سجلت محافظات بيت لحم ونابلس وطولكرم زيادة في عدد المنشآت الاقتصادية بلغت 11.0%، 7.5%، و7.3% على التوالي. أما في قطاع غزة يتضح أن هناك إرتفاعاً في عدد المنشآت الاقتصادية في جميع المحافظات دون استثناء وبنسب أعلى مما هي عليه في باقي الضفة الغربية، حيث وصلت هذه النسبة إلى 56.7% في محافظة شمال غزة، و51.9% في محافظة دير البلح، مقابل زيادة بنسبة 41.8% في محافظة خانيونس، أما محافظتي رفح وغزة فقد سجلت زيادة بنسبة 31.5%، و28.2% على التوالي.

**شكل 12: عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المنطقة-1997، 2004**

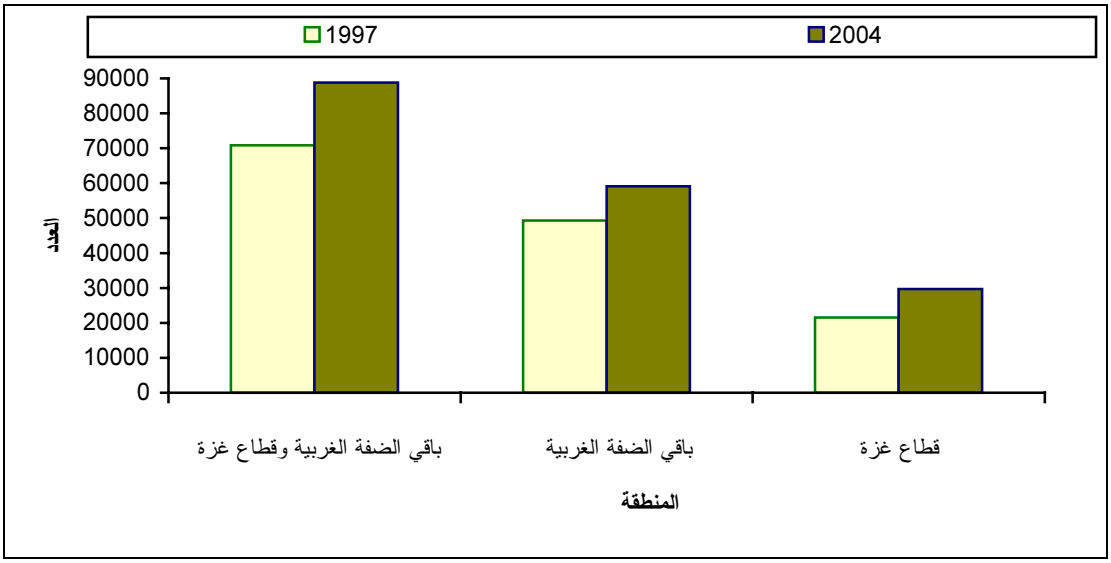


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 1997، 2004.

### 2.3.3 على مستوى الأنشطة الاقتصادية:

يتضح عند إجراء مقارنة ما بين عدد المنشآت الاقتصادية بناءاً على نتائج التعداد العام للمنشآت 2004 والتعداد العام للمنشآت 1997 على مستوى الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية أن هناك نمواً في عدد المنشآت في جميع القطاعات باستثناء أنشطة الصناعة حيث سجلت هذه الأنشطة تراجعاً بنسبة 14.5%، وكان التراجع الأعلى ضمن هذه الأنشطة في أنشطة إمدادات المياه والكهرباء، وأنشطة التعدين واستغلال المحاجر حيث تراجعت هذه الأنشطة بنسبة 42.7%، و42.3% على التوالي، في حين سجلت أنشطة الصناعات التحويلية تراجعاً بنسبة 12.2%، بالمقابل سجلت بقية القطاعات نمواً في عدد المنشآت الاقتصادية وقد سجلت أنشطة الخدمات أعلى نمو في هذا المجال والذي وصل إلى 45.5% نهاية عام 2004 مقارنة مع عام 1997، وكانت أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى الأنشطة الأبرز في تسجيل أعلى نسبة نمو ضمن أنشطة الخدمات حيث وصلت نسبة النمو في هذه النشطة 75.3%، وتلتها أنشطة الفنادق والمطاعم بنسبة ارتفاع 53.5%، أما الأنشطة العقارية والايجارية فقد حققت ارتفاع بنسبة 37.3%، في حين بلغت نسبة الزيادة في عدد المنشآت الاقتصادية نهاية عام 2004 مقارنة مع عام 1997 في أنشطة التعليم وأنشطة الصحة والعمل الاجتماعي 28.2%، و19.1% على التوالي، وكذلك تظهر النتائج أن عدد المنشآت الاقتصادية في أنشطة التجارة الداخلية إرتفاعاً بنسبة 34.9% خلال عام 2004 مقارنة مع عام 1997، وبنسبة ارتفاع 32.7% في عدد المنشآت جاءت أنشطة الإنشاءات، أما أنشطة النقل والاتصالات وأنشطة المالية والتأمين سجلت نسبة إرتفاع 12.6% لكل منهما.

**شكل 13: عدد المنشآت الاقتصادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي-1997، 2004**

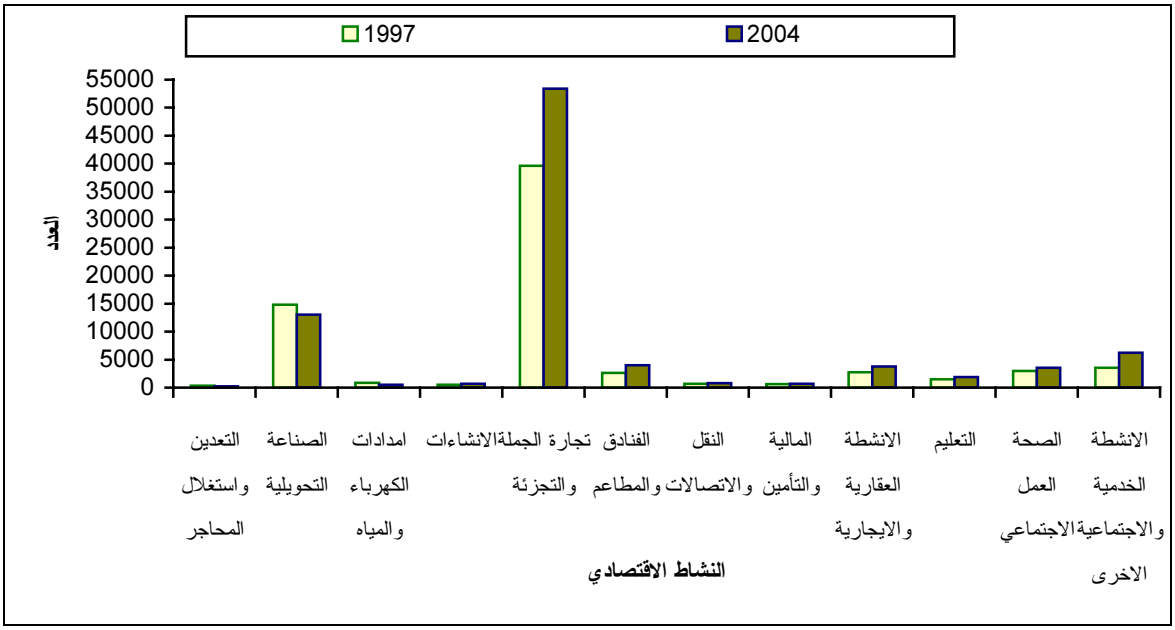


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 1997، 2004.

# السمات الديمغرافية للمنشآت

## 1.4 توزيع المنشآت حسب الملكية:

يتضح من نتائج التعداد العام للمنشآت 2004، أن الأراضي الفلسطينية لا تحظى باهتمام المستثمرين من الخارج ولعل عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يسود في المنطقة منذ فترة طويلة يشكل عاملا أساسيا في حذر وتخوف أصحاب رؤوس المال في الخارج من أي شكل من أشكال الاستثمار في الأراضي الفلسطينية وهذا ما تشير إليه نسبة عدد المنشآت التي تعود في ملكيتها إلى القطاع الخاص الأجنبي حيث بلغت هذه النسبة 0.2% فقط، في حين أن غالبية المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية تتبع من حيث ملكية رأس المال للقطاع الخاص الوطني، حيث شكل ما نسبته 96.8%، أما القطاع الأهلي فقد أظهر ضعفا في مساهمته في البنية الاقتصادية الفلسطينية والذي لم تتعدى مشاركته 2.9% من عدد المنشات، وهذا يتطابق مع ما هو قائم في كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة ويحافظ القطاع الخاص الوطني على إستئثاره بالنسبة العظمى من ملكية المنشات العاملة، أما في القدس فقد ارتفعت نسبة المنشات التي تعود في ملكيتها إلى القطاع الأهلي والتي بلغت 3.5% ويعود ذلك إلى إنتشار العديد من المنشات الدينية والاجتماعية والثقافية في المدينة المقدسة.

**شكل 14: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والملكية-2004**

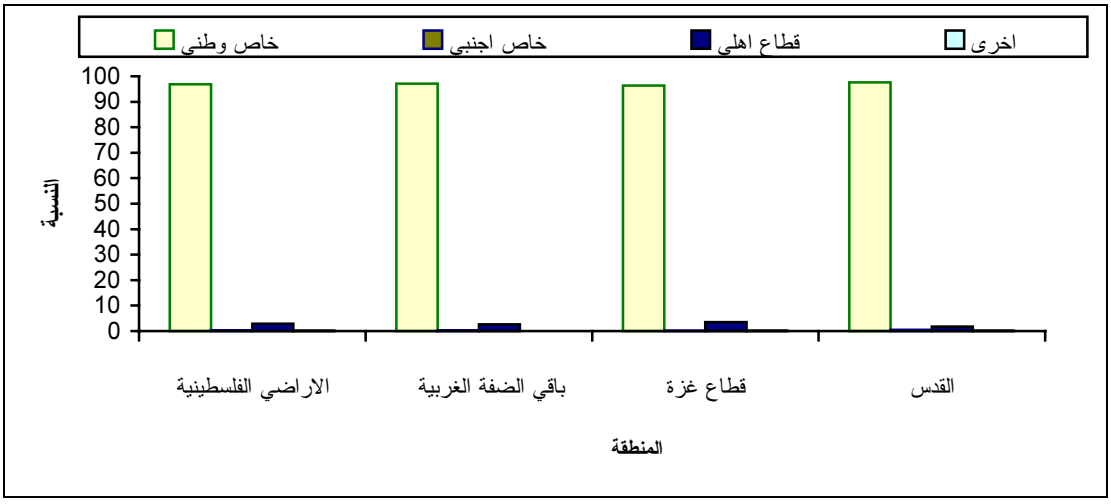


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

## 2.4 توزيع المنشآت حسب الكيان القانوني:

يتضح من خلال نتائج التعداد العام للمنشات 2004 أن الغالبية العظمى من المنشات الفلسطينية هي منشات فردية وهذا يعكس هشاشة وضعف الاقتصاد الفلسطيني وإعتماده على الاستثمار الفردي الذي يعاني من ضعف في رأس المال، ويلاحظ تدني نسبة شركات المساهمة سواء الخاصة أو العامة والتي تكون مؤهلة لتوظيف رؤوس أموال أكبر، حيث أن 82.4% من المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت فردية ( مملوكة من قبل شخص واحد)، أضف إلى ذلك شركات الواقع (المحاصة) والتي تشكل 9.0% من إجمالي المنشآت الاقتصادية، هذه المنشآت التي في أغلب الأحيان لا تعدو كونها اكثر من منشات فردية انتقلت بالوراثة الى مجموعة من الشركاء، وقد شكلت الهيئات والجمعيات الخيرية ما نسبته 3.1% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية، وتلتها الشركات العادية العامة (التضامن)

بنسبة 2.4%، والشركات المساهمة الخصوصية بنسبة 1.5%، في حين شكلت الأشكال الأخرى من الكيان القانوني 1.6%.

في باقي الضفة الغربية كانت نسبة المنشآت والتي كيانها القانوني منشآت فردية (أي يملكها شخص واحد) 79.9%، بينما شركات الواقع (المحاصة) 11.3% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في باقي الضفة الغربية، في حين مثلت الهيئات والجمعيات الخيرية، والشركات العادية العامة ( التضامن)، والشركات المساهمة الخصوصية نسب متقاربة بواقع 2.9%، 2.8%، 2.3% على التوالي، وقد توزعت 0.8% من المنشات على الأشكال الأخرى من الكيان القانوني. بالمقابل أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت في قطاع غزة أن 86.9% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة هي عبارة عن منشآت فردية، أما شركات المحاصة فقد بلغت 4.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، وتلتها الهيئات والجمعيات الخيرية بنسبة 3.7%، أما الشركات محدودة الضمان، والشركات العادية العامة فقد شكلت 2.3%، 1.8% على التوالي، بينما توزعت 0.8% على أشكال أخرى من الكيان القانون. أما في القدس فقد شكلت المنشآت الفردية ما نسبته 89.0%، وتوزعت بقية النسب على الأشكال الأخرى.

**شكل 15: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والكيان القانوني-2004**

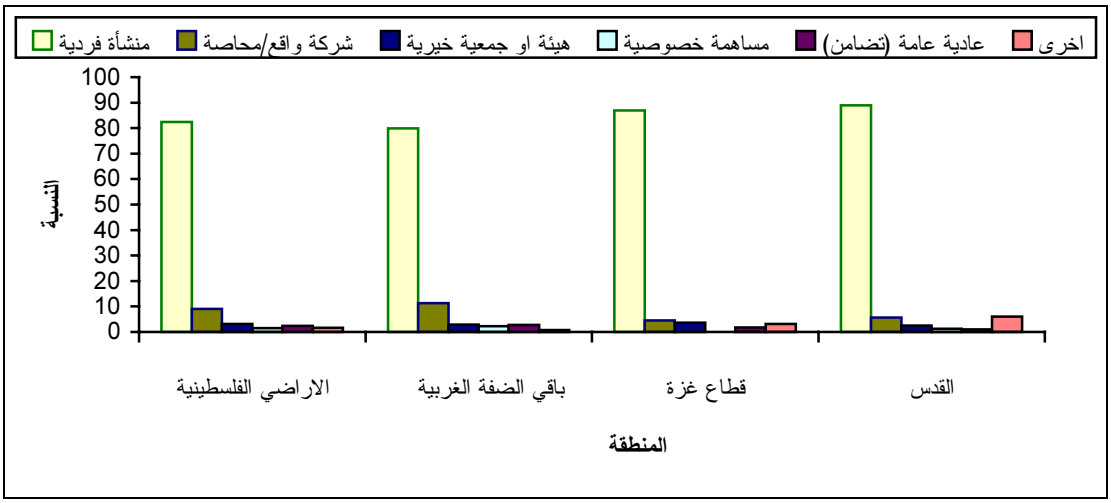


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

### 3.4 توزيع المنشآت حسب التنظيم الاقتصادي:

عند النظر إلى توزيع المنشآت من حيث شكلها التنظيمي يتضح أن المنشآت المفردة (مؤسسات ليس لها فروع وليست فرعاً لمركز رئيسي) تشكل السواد الأعظم من المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث شكلت ما نسبته 93.6%، وهذا يدلل على أن الطابع العام الذي يميز المنشآت في الأراضي الفلسطينية هو أن هذه المنشآت صغيرة ومتوسطة إلى حد بعيد، في حين مثلت المراكز الرئيسية ما نسبته 2.3% (1.7% مراكز رئيسية تشمل حسابات الفروع، 0.6% مراكز رئيسية لا تشمل حسابات الفروع)، مقابل 4.1% للفروع (1.3% تمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي، 2.8% لا تمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي). ويلاحظ أن هذا التوزيع ينطبق مع الوضع على مستوى المناطق الجغرافية في كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والتي شكلت فيها لمنشآت المفردة النسبة الأكثر، مما سبق يتضح أن طبيعة المنشآت الفلسطينية في المناطق الثلاث هي منشات صغيرة ومتوسطة.

**شكل 16: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والتنظيم الاقتصادي-2004**

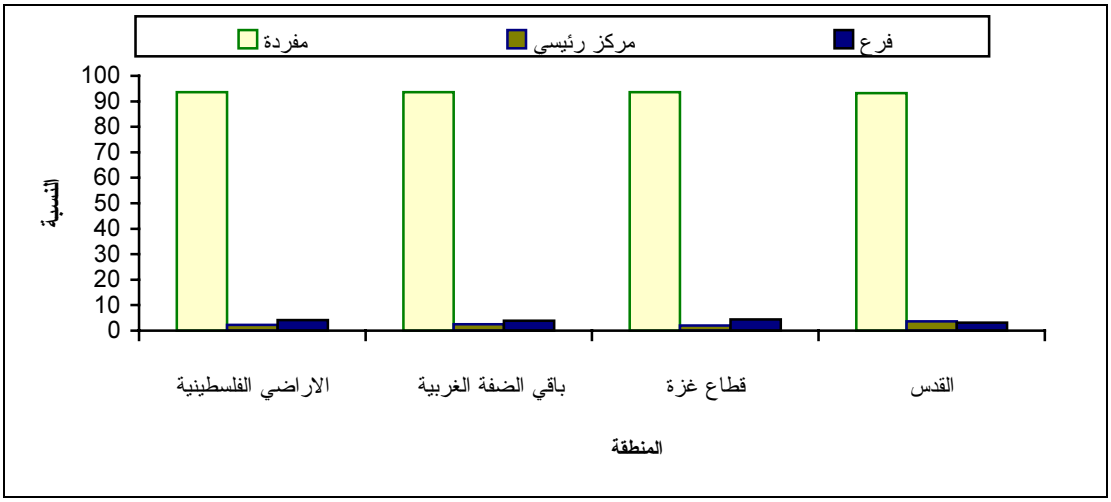


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

### 4.4 توزيع المنشآت حسب فئات العمالة:

عند توزيع المنشآت حسب فئات العمالة تظهر نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية أن تركز المنشات يقع ضمن الفئة التي تشغل اقل من 5 عاملين (المنشآت صغيرة الحجم)، هذه الفئة والتي هي اقرب إلى القطاع غـير المنظم من حيث حجم التوظيف أو القدرة الاستيعابية للعمالة حيث شكلت 90.8%، ومقابل 6.3% للمنشآت التي توظـف مـن 5 إلى 9 عاملين (منشآت متوسطة الحجم)، في حين بلغت نسبة المنشآت التي تشغل ما بين 10 إلى 19 عـامل 1.9% (منشـآت كبيرة الحجم)، أما المنشات التي توظف اكثر من 20 عاملا ( المنشآت الكبيرة جداً) فقد مثلت نسبة متدنية بلغت 1.0% فقط.

على مستوى باقي الضفة الغربية تتركز المنشآت أيضا ضمن فئة العمالة الأولى (المنشآت صغيرة الحجم)، حيث بلغت نسـبة المنشـآت فـي هذه الفئة 91.1% من إجمالي عدد المنشآت، في حين شكلت فئة العمالة الثانية (منشآت متوسطة الحجم) ما نسبته 6.0%، وتلتها فئة العمالة الثالثة (منشآت كبيرة الحجم) بنسبة 1.9% من إجمالي عدد المنشآت في باقي الضـفة الغربـية، أخيراً فئة العمالة الرابعة (المنشآت الكبيرة جداً) بنسبة 1.0%، وبنفس الاتجاه تشير النتائج في قطاع غـزة حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة ضمن فئة العمالة الأولى (المنشآت صغيرة الحجم) 90.4%، مقابل 6.7% من المنشـآت تقـع ضـمن فئة العمالة الثانية (المنشآت متوسطة الحجم)، أما فئة العمالة الثالثة (المنشآت كبيرة الحجم) فقد شـكلت مـا نسـبته 1.9% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، وبنسبة 1.0% جاءت فئة العمالة الرابعة (المنشآت الكبيرة جداً). في القدس تراجع عدد المنشآت في فئة العمالة الأولى لحساب الفئات الأخرى حيث بلغت نسبة المنشآت في هذه الفئة 86.2%، بالمقابل بلغت نسبة المنشآت في فئة العمالة الثانية 8.1% من إجمالي عدد المنشآت في القـدس، تلـتها الفئة الثالثة بنسبة 3.5%، أما الفئة الرابعة والأخيرة فقد ساهمت بنسبة 2.2% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في القدس.

**شكل 17: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وفئة العمالة-2004**

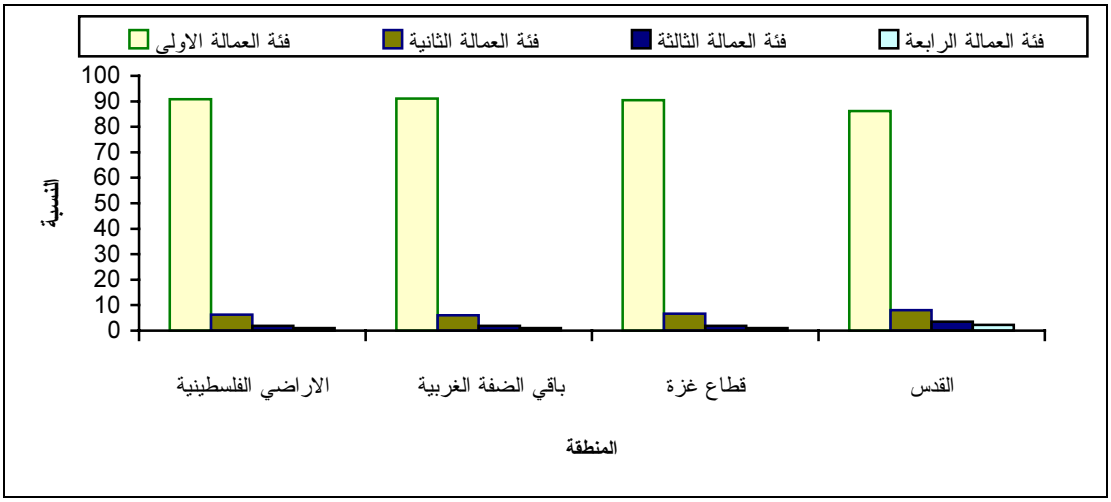


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية يتضح من خلال نتائج التعداد لانشطة الصناعة في الأراضي الفلسطينية أن فئة العمالة الأولى (المنشآت صغيرة الحجم) شكلت ما نسبته 77.1% من إجمالي عدد المنشآت الصناعة، في حين شكلت فئة العمالة الثانية (المنشآت متوسطة الحجم) ما نسبته 14.9%، وتلتها فئة العمالة الثالثة (المنشآت كبيرة الحجم) بنسبة 5.3% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، أخيراً فئة العمالة الرابعة (المنشآت الكبيرة جداً) بنسبة 2.7%. أما في أنشطة الإنشاءات فقد اظهر توزيع المنشآت على فئات العمالة اختلافاً عما هو عليه الحال في أنشطة الصناعة، حيث شكلت نسبة المنشآت الواقعة ضمن الفئة الأولى 59.2%، في حين شكلت الفئة الثانية ما نسبته 24.1% ، أما فئة العمالة الثالثة فقد جاءت بنسبة 9.5%، وتلتها الفئة الرابعة بنسبة 7.2% من إجمالي عدد المنشآت العاملة ضمن أنشطة الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية. في أنشطة التجارة الداخلية يظهر التوزيع تركز معظم المنشآت التجارية في الأراضي الفلسطينية ضمن فئة العمالة الأولى، حيث شكلت هذه الفئة ما نسبته 96.6% من إجمالي عدد المنشآت التجارية، في حين توزعت المنشآت على بقية الفئات (الثانية، الثالثة، الرابعة) بالنسب 2.8%، 0.5%، 0.2% على التوالي. أما في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات فقد مثلت فئة العمالة الأولى ما نسبته 62.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة ضمن هذه الأنشطة في الأراضي الفلسطينية، مقابل 22.7% لفئة العمالة الثانية، و9.6% لفئة العمالة الثالثة، و5.2% لفئة العمالة الرابعة. بالمقابل يتضح من توزيع المنشآت على فئات العمالة لانشطة المالية والتأمين في الأراضي الفلسطينية أن 71.6% من المنشآت يتركز في فئة العمالة الأولى، مقابل 11.2%، 9.2%، 8.0% للفئات الثانية والثالثة والرابعة على التوالي. أخيراً يلاحظ في أنشطة الخدمات أن 87.1% من المنشآت يتركز في فئة العمالة الأولى، بالمقابل شكلت فئة العمالة الثانية ما نسبته 8.5% من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية في الأراضي الفلسطينية، وتلتها الفئة الثالثة والرابعة بنسبة 2.7%، 1.7% على التوالي.

**شكل 18: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي وفئة العمالة-2004**

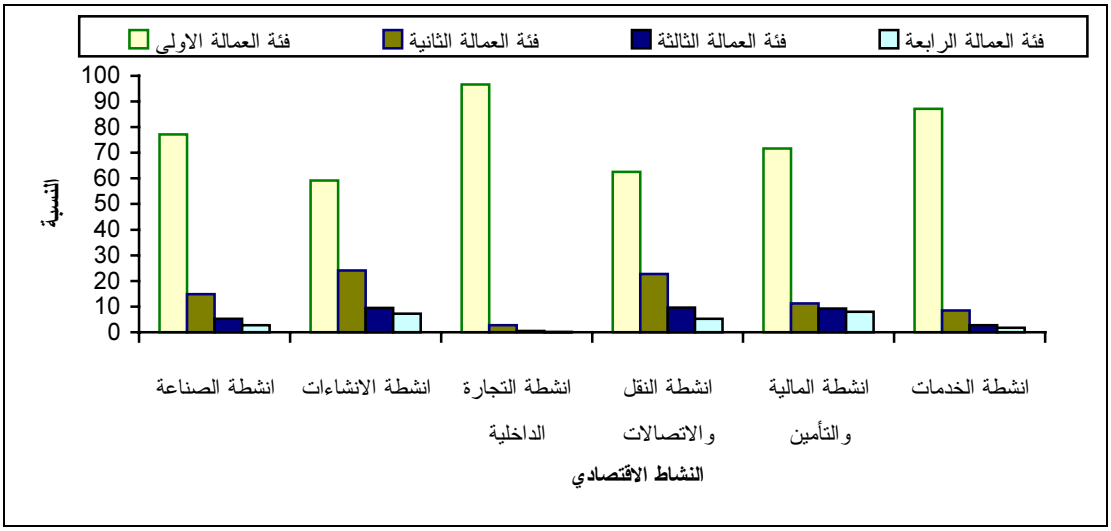


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004

### 5.4 توزيع المنشآت حسب فئات سنة التأسيس:

عند النظر إلى المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية من حيث سنة التأسيس يتضح أن 3.7% من هذه المنشآت قد تأسس قبل عام 1967 (قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة)، مقابل 17.6% من المنشآت الاقتصادية تأسست في الفترة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993، أما المنشآت التي تأسست في الفترة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية عام 2000 فقد شكلت ما بنسبته 32.5%، مقابل 45.5% للمنشآت التي تأسست منذ بداية عام 2001 وحتى نهاية عام 2004 ، وهنا لا بد من التنويه إلى أن النسبة المتبقية 0.9% هي لمنشآت سنوات تأسيسها غير معروفة.

أما على مستوى باقي الضفة الغربية يلاحظ أن 4.0% من هذه المنشآت قد تأسس قبل عام 1967 (قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة)، في حين بلغت نسبة المنشآت التي تأسست في الفترة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993 بنسبة 18.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في باقي الضفة الغربية، بينما بلغت نسبة المنشآت التي تأسست في الفترة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية عام 2000 بنسبة 32.7%، ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نهاية عام 2004 إلى إن هذه الفترة شهدت تأسيس ما نسبته 43.9% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في باقي الضفة الغربية، وهنا لا بد من التنويه إلى أن النسبة من المنشآت (0.9%) سنوات تأسيسها غير معروفة.

في قطاع غزة يلاحظ أن 1.9% من المنشآت فقط تأسس قبل عام 1967 (قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة)، بالمقابل بلغت نسبة المنشآت التي تأسست في الفترة ما بين احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993 حوالي 14.9% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة المنشآت التي تأسست في الفترة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية عام 2000 بنسبة 32.9%، أما الفترة ما بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نهاية عام 2004 فقد شهدت تأسيس 50.2% من المنشآت العاملة في قطاع غزة، والنسبة المتبقية (0.1%) لمنشآت سنوات تأسيسها غير معروفة.

على مستوى القدس أظهر التوزيع اختلافاً عما هو في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن 18.7% من المنشآت العاملة في القدس تأسست قبل عام 1967 (قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة)، أما نسبة المنشآت التي تأسست في الفترة ما بين احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993 فقد بلغت 27.4%، في حين بلغت نسبة المنشآت التي تأسست في الفترة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية عام 2000 ما نسبته 26.9%، أما الفترة ما بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نهاية عام 2004 فقد شهدت تأسيس 26.9% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في القدس، والنسبة المتبقية (5.0%) لمنشآت سنوات تأسيسها غير معروفة.

**شكل 19: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وسنة التأسيس-2004**

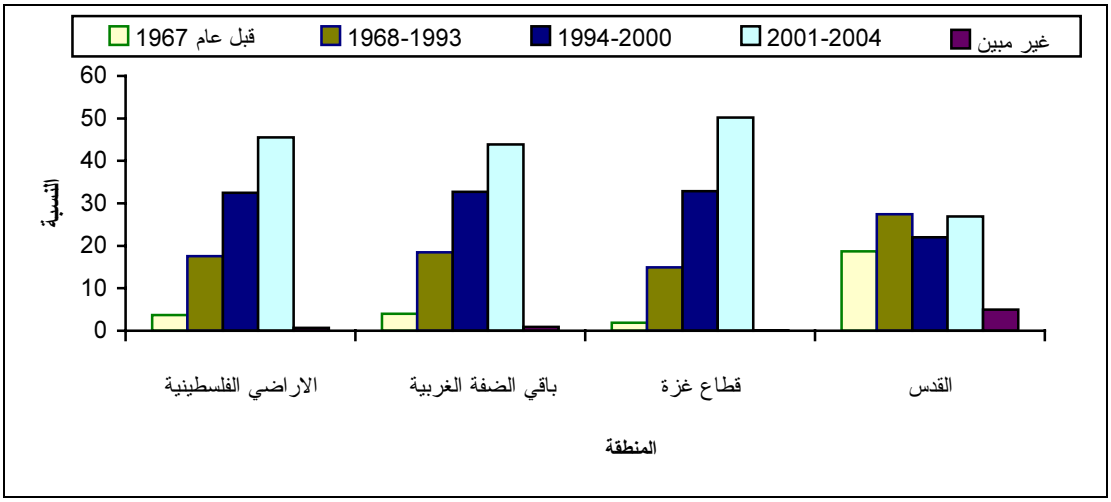


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة).

### 6.4 توزيع المنشآت حسب القطاع المؤسسي:

تظهر نتائج التعداد على مستوى الأراضي الفلسطينية عند توزيع المنشآت الاقتصادية حسب القطاع المؤسسي أن غالبية المنشآت تتركز ضمن قطاع الأسر المعيشية (المؤسسات الصغيرة)، حيث بلغت نسبتها 91.1% من إجمالي عدد المنشآت، في حين شكل قطاع المؤسسات غير المالية (المؤسسات الكبيرة) ما نسبته 5.8%، وبنسبة 3.1%جاء قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح.

كذلك يتضح من توزيع المنشآت الاقتصادية على مستوى باقي الضفة الغربية حسب القطاع المؤسسي أن 91.4% من المنشآت تتركز ضمن قطاع الأسر المعيشية (المؤسسات الصغيرة)، في حين شكل قطاع المؤسسات غير المالية (المؤسسات الكبيرة) ما نسبته 5.7%، أخيراً جاء قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح بنسبة 2.9% من إجمالي عدد المنشآت في باقي الضفة الغربية. كذلك يظهر التوزيع في قطاع غزة وجود تقارب مع باقي الضفة الغربية حيث بلغت نسبة المنشآت المصنفة ضمن قطاع الأسر المعيشية (المؤسسات الصغيرة) 90.5%، وجاء قطاع المؤسسات غير المالية (المؤسسات الكبيرة) بما نسبته 5.7%، أما قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح فقد بلغت نسبته 3.8% من إجمالي عدد المنشآت في قطاع غزة. أما في القدس فقد بلغت نسبة المنشآت المصنفة ضمن قطاع الأسر المعيشية (المؤسسات الصغيرة) 89.7%، ومن ثم قطاع المؤسسات غير المالية (المؤسسات الكبيرة) بنسبة 7.8%، في حين أن قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح شكل ما نسبته 2.5% من إجمالي عدد المنشآت في القدس.

**شكل 20: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع المؤسسي-2004**

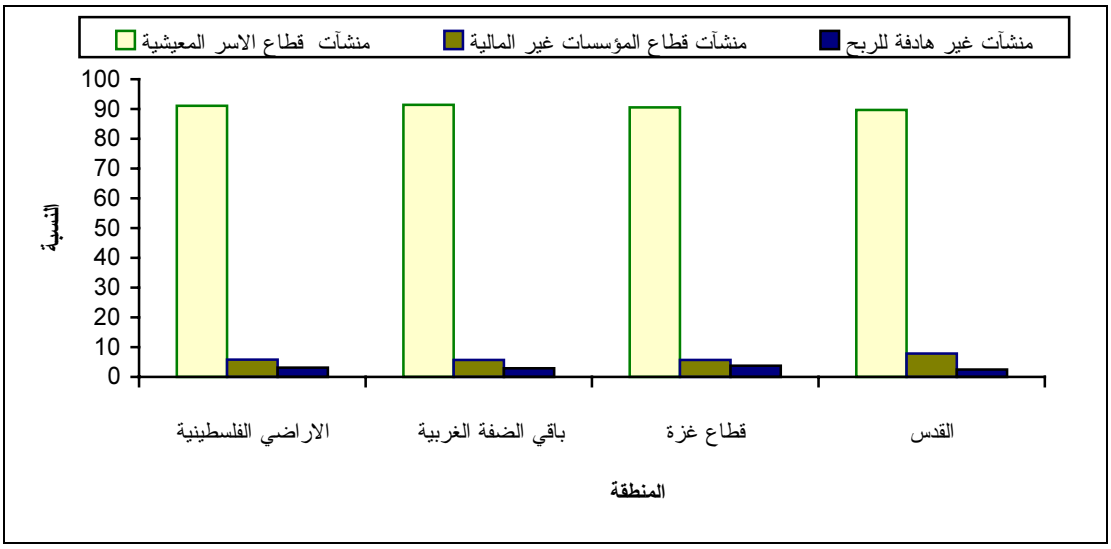


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة).

### 7.4 توزيع المنشآت حسب جنس المدير أو المالك:

يتضح من خلال نتائج التعداد في الأراضي الفلسطينية أن غالبية المنشآت الاقتصادية مملوكة أو يتم إدارتها من قبل ذكور، حيث بلغت نسبة هذه المنشآت 94.3%، في حين بلغت نسبة المنشآت المملوكة أو التي يتم إدارتها من قبل الإناث 5.7%. في باقي الضفة الغربية يتبين من خلال النتائج أن 93.6% مملوكة أو يتم إدارتها من قبل ذكور، مقابل 6.4% من إجمالي المنشآت مملوكة أو يتم إدارتها من قبل إناث، ويلاحظ تركز الإناث في أنشطة الخدمات، حيث بلغت نسبة المنشآت المملوكة أو يتم إدارتها من قبل الإناث 16.9% من إجمالي المنشآت الخدماتية في باقي الضفة الغربية. في قطاع غزة يلاحظ أن 95.6% من المنشآت مملوكة أو يتم إدارتها من قبل ذكور، مقابل 4.4% للإناث، ويتركز نشاط الإناث أيضاً ضمن أنشطة الخدمات وذلك بنسبة 11.8% من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية في قطاع غزة. أما في القدس فقد بلغت نسبة المنشآت المملوكة أو يتم إدارتها من قبل الذكور 95.5%، والإناث بنسبة 4.5%، وكانت النسبة الأعلى لمشاركة الإناث حسب النشاط الاقتصادي ضمن أنشطة الخدمات وذلك بنسبة 11.9% من إجمالي عدد المنشآت الخدماتية في القدس.

**شكل 21: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وجنس المالك/المدير-2004**

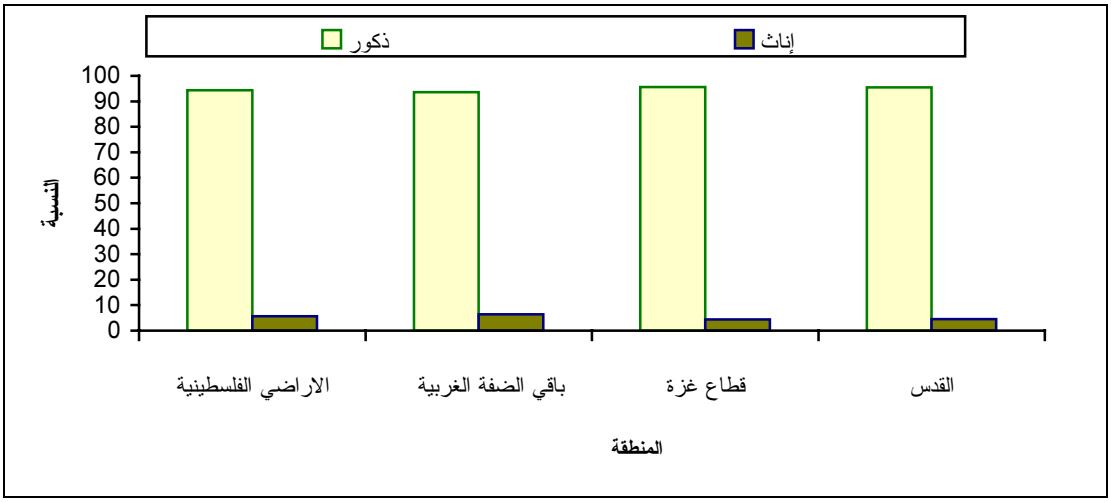


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة).

### 8.4 توزيع المنشآت من حيث الإمساك بالسجلات والقيود المحاسبية:

عند تفحص المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية من جانب الإمساك بالسجلات والقيود المحاسبية يتضح أن 74.8% لا تمسك سجلات محاسبية للمنشآت، مقابل 25.2% تمسك وتعد سجلات محاسبية. في باقي الضفة الغربية تظهر النتائج أن 75.3% من المنشآت العاملة لا تعد سجلات ودفاتر محاسبية لتنظيم حساباتها المالية خلال العام، مقابل 24.7% تعد هذه الحسابات، وعند النظر إلى هذا الجانب حسب الأنشطة الاقتصادية يلاحظ أن نسبة المنشآت التي تعد حسابات وسجلات محاسبية جاءت كالتالي: 30.0% من المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة تعد هذه الحسابات، و 57.9% لانشطة الإنشاءات، و21.5% في أنشطة التجارة الداخلية، و55.1% في أنشطة النقل والاتصالات، 60.6% في أنشطة المالية والتأمين، و26.4% في أنشطة الخدمات. أما في قطاع غزة فيتضح من النتائج أن 79.2% من المنشآت العاملة لا تعد سجلات ودفاتر محاسبية لتنظيم حساباتها المالية خلال العام، مقابل 20.8% تعد هذه الحسابات.

أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية فيلاحظ أن نسبة المنشآت التي تعد حسابات وسجلات محاسبية حسب النشاط الاقتصادي كالتالي: 27.3% في أنشطة الصناعة، 51.2% في أنشطة الإنشاءات، 18.2% في أنشطة التجارة الداخلية، و 38.1% في أنشطة النقل والاتصالات، 41.2% في أنشطة المالية والتأمين، وأخيراً 20.7% في أنشطة الخدمات. في القدس تبين النتائج أن هناك فروق كبيرة مقارنة مع باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة المنشآت التي تعد دفاتر وسجلات محاسبية 87.3% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في القدس، مقابل 12.7% من المنشآت لا تعد هذه السجلات والدفاتر، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية يلاحظ أن نسبة المنشآت التي تعد حسابات وسجلات محاسبية شكلت ما نسبته 84.9% في أنشطة الصناعة، 83.3% في أنشطة الإنشاءات، 89.4% في أنشطة التجارة الداخلية، و 90.7% في أنشطة النقل والاتصالات، 96.4% في أنشطة المالية والتأمين، وأخيراً 82.1% في أنشطة الخدمات.

**شكل 22: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والإمساك بالسجلات المحاسبية-2004**

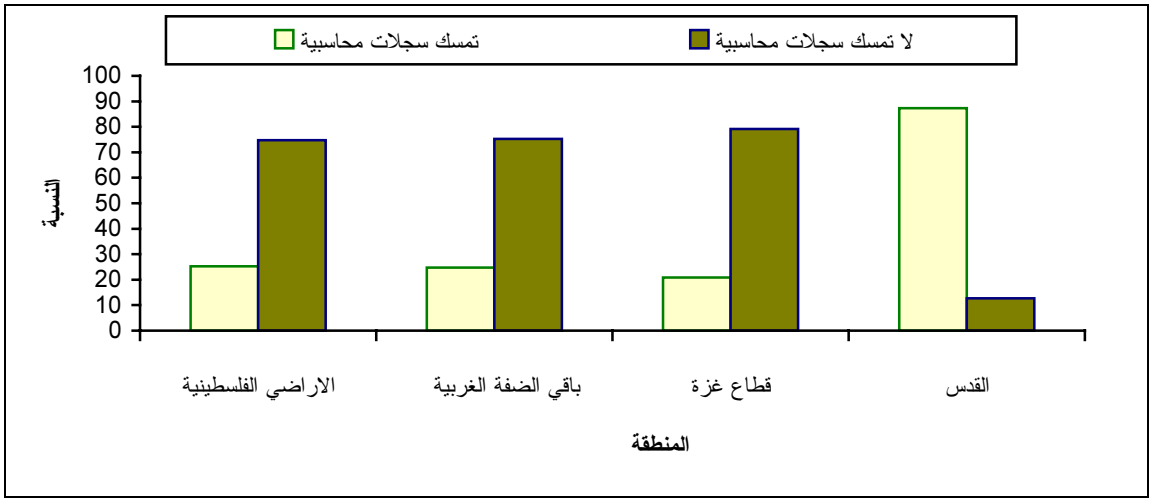


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة)

### 9.4 التغير في أعداد المنشآت على مستوى فئات العمالة:

عند توزيع المنشآت الاقتصادية العاملة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على فئات العمالة وإجراء مقارنة لاعداد المنشآت حسب نتائج تعداد المنشآت 2004 مقارنة مع نتائج تعداد المنشآت 1997، يتضح أن هناك زيادة في عدد المنشآت في جميع الفئات، حيث سجل عدد المنشآت في فئة العمالة الأولى (المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين) ارتفاعاً بنسبة 26.3%، في حين حققت فئة المنشآت التي تشغل من 5 عاملين وحتى 9 عاملين (فئة العمالة الثانية) زيادة بنسبة 21.1% في أعداد المنشآت، بالمقابل يلاحظ أن فئة العمالة الثالثة والتي تشمل المنشآت التي تشغل ما بين 10 عاملين وحتى 19 عامل سجلت ارتفاع 3.9% على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، أما فئة المنشآت الكبيرة والتي تشغل 20 عاملاً فاكثر فقد حققت ارتفاعاً بنسبة 10.4%.

**شكل 23: عدد المنشآت الاقتصادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات حجم العمالة-1997، 2004**

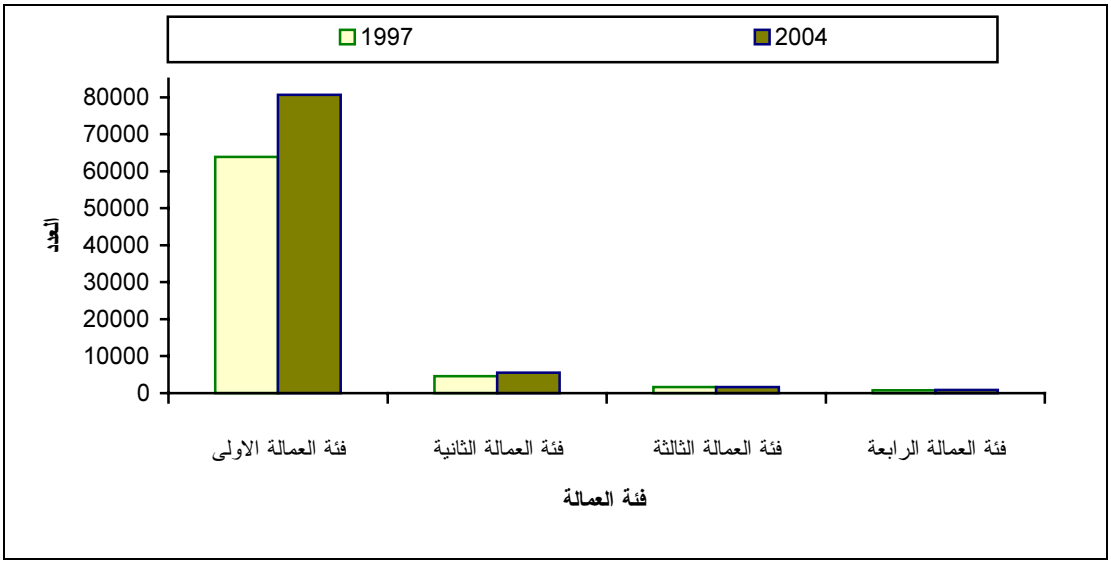


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 1997، 2004 (بيانات غير منشورة).

# واقع العمل

## 1.5 توزيع المشتغلين حسب المنطقة:

تظهـــر نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 أن إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلســـطينية بلـــغ 245,299 مشـــتغل في كافة الأنشطة الاقتصادية، وتوزع المشتغلون بواقع 62.6% في باقي الضفة الغربية، 33.2% في قطاع غزة، و4.2% في القدس. أما من حيث توزيع المشتغلين حسب أنواع التجمعات يتضح من أن 70.1% مـــن المشتغلين يعملون في تجمعات حضرية في باقي الضفة الغربية، مقابل 27.1% يعملون في تجمعات ريفية، و2.8% من إجمالي المشتغلين في باقي الضفة الغريبة يعملون في المخيمات الفلسطينية، وفي قطاع غزة يلاحظ مـــن خلال النتائج أن غالبية المشتغلين يتركزون في التجمعات الحضرية حيث بلغت نسبتهم 78.2%، مقابل تدني أعداد المشـــتغلين فـــي الـــتجمعات الريفية حيث شكلوا ما نسبته 2.4% فقط، في حين كان هناك ارتفاع لاعداد المشغلين في المخـــيمات الفلسطينية حيث بلغت نسبتهم 19.4% من إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع غزة.

**شكل 24: : التوزيع النسبي للمشتغلين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة ونوع التجمع-2004**

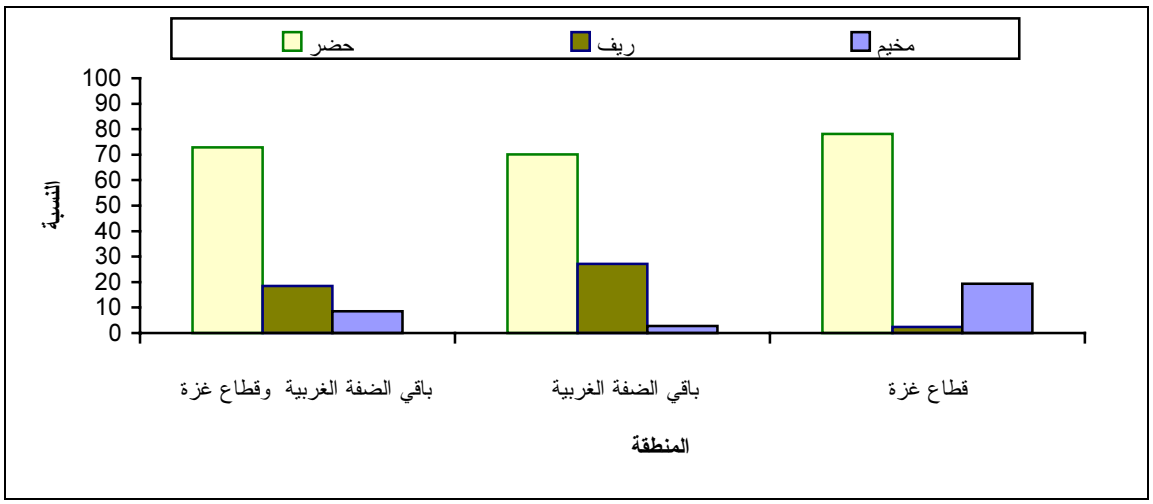


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة)

## 2.5 توزيع المشتغلين حسب المحافظة:

يلاحـــظ من توزيع المشتغلين في المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية حسب المحافظة أن محافظة الخليل جاءت في المرتـــبة الأولى حيث بلغت نسبة المشتغلين فيها 20.6% من إجمالي عدد المشتغلين في الضفة الغربية، وتلتها محافظة نـــابلس بنسبة 17.8% من إجمالي عدد المشتغلين، وتلتها محافظة را م الله والبيرة بنسبة 17.3%، أما نسبة المشتغلين فـــي محافظـــة القدس فقد بلغت 11.5% من إجمالي عدد المشتغلين في الضفة الغربية، وبنسبة 10.1% جاءت محافظة جنيـــن، فـــي حيـــن بلغت نسبة المشتغلين في محافظة بيت لحم 8.7% من إجمالي المشتغلين في الضفة الغربية، تلتها محافظة طولكرم حيث شكلت ما نسبته 6.3% من إجمالي المشتغلين، بالمقابل ساهمت بقية المحافظات بنسب متدنية من

حيث تشغيل الأيدي العاملة في المنشآت وجاءت على التوالي: قلقيلية 3.7%، سلفيت 1.7%، طوباس 1.3%، ومحافظة أريحا والأغوار بنسبة 1.0%.

**شكل 25 التوزيع النسبي للمشتغلين في الضفة الغربية حسب المحافظة /المنطقة-2004**

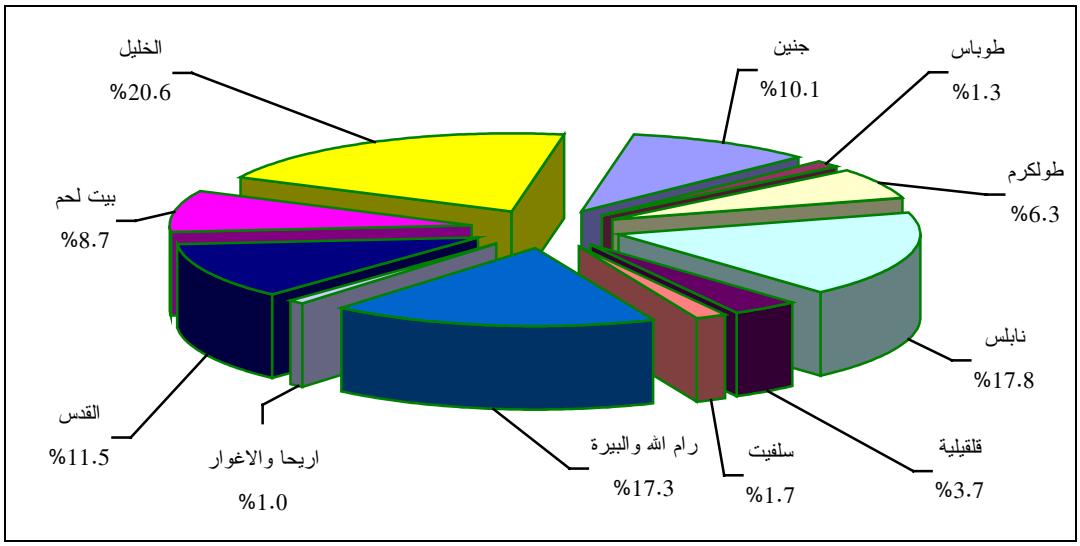


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

فـــي قطـــاع غزة يتضح من خلال النتائج أن 49.8% من المشتغلين يعملون في المنشآت العاملة في محافظة غزة، في حين تشغل المنشآت العاملة في محافظة شمال غزة ما نسبته 16.1% من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع غزة، وتأتى فـــي المرتـــبة الثالـــثة محافظـــة خانيونس لتساهم بنسبة 14.1% في تشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزة، أما مساهمة محافظـــة دير البلح في هذا الجانب فقد بلغت 11.1%، وتأتى محافظة رفح في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة 8.9% من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع غزة.

**شكل 26: التوزيع النسبي للمشتغلين في قطاع غزة حسب المحافظة -2004**

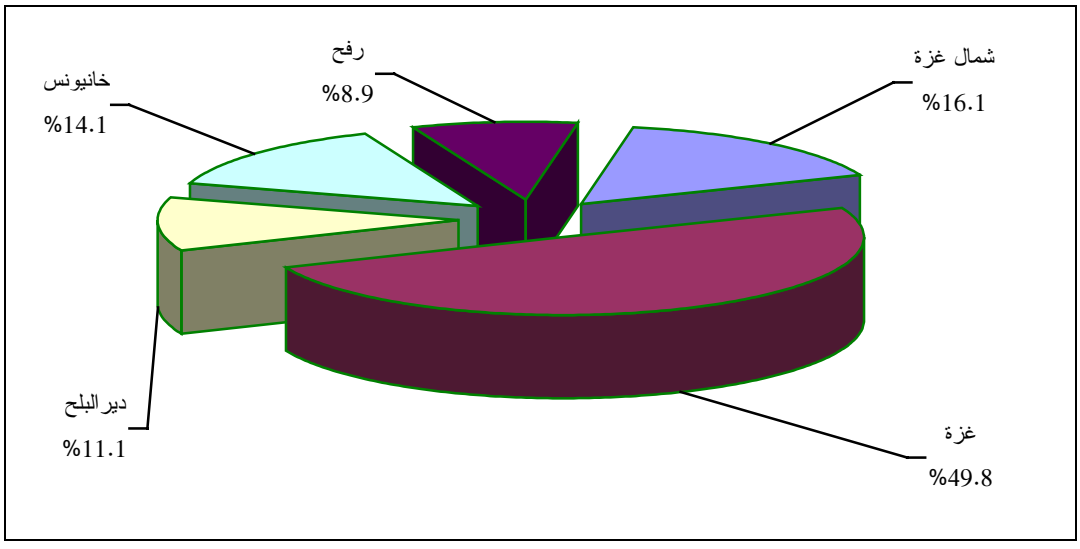


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

### 3.5 توزيع المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية:

#### 1.3.5 تركز المشتغلين في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية:

عند النظر إلى توزيع المشتغلين في المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، يلاحظ أن أنشطة التجارة الداخلية احتلت المركز الأول من حيث التشغيل حيث ساهمت بنسبة 40.5% من إجمالي عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، في حين شكلت أنشطة الصناعة التحويلية ما نسبته 23.1% من إجمالي عدد المشتغلين، وبالمقابل ساهمت أنشطة التعليم، والأنشطة الخدمية المجتمعية الأخرى، وأنشطة الصحة والعمل الاجتماعي بنسب متقاربة في تشغيل الأيدي العاملة ضمن المنشآت العاملة حيث ساهمت بنسبة 6.9%، 6.3%، 6.2% على التوالي، كذلك ساهمت أنشطة الفنادق والمطاعم والحانات، والأنشطة العقارية والايجارية بنفس النسبة في إجمالي المشتغلين في الأراضي الفلسطينية وذلك بنسبة 4.0% لكل منهما، أما نسبة المشغلين في بقية الأنشطة الاقتصادية فقد توزعت كالتالي: 3.1% في أنشطة النقل والاتصالات، و2.1% لكل من أنشطة الإنشاءات وأنشطة المالية والتأمين، 1.1% لانشطة إمدادات المياه الكهرباء، و0.6 لانشطة التعدين واستغلال المحاجر.

**شكل 27: التوزيع النسبي للمشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي-2004**

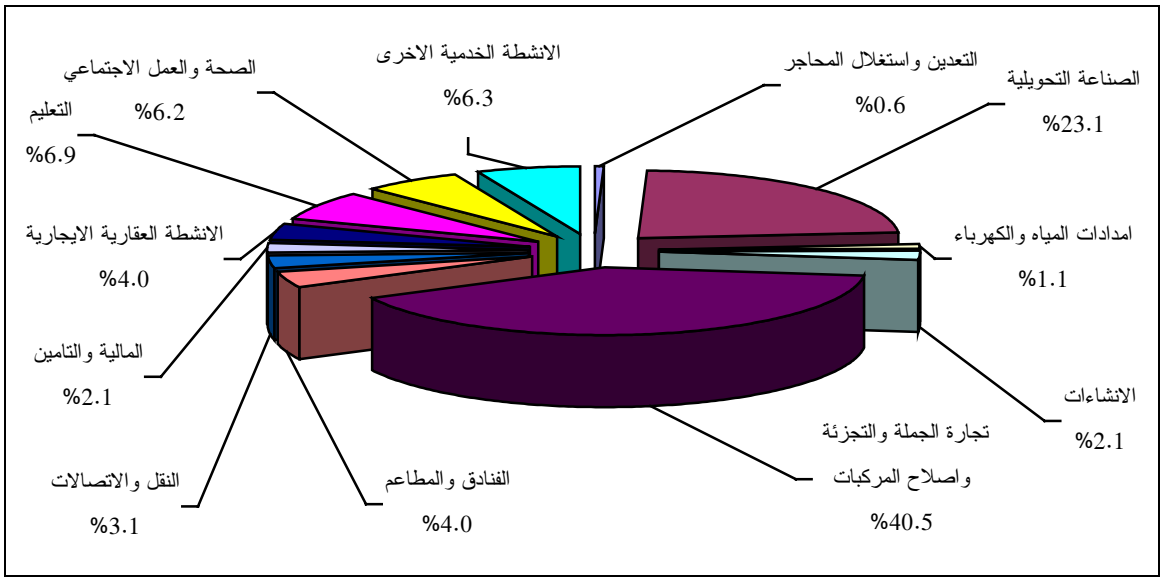


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004

#### 2.3.5 تركز المشتغلين داخل القطاعات الاقتصادية:

- **أنشطة الصناعة:**

يتضح من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية أن أنشطة صناعة الملابس هي المشغل الأكبر للعمالة ضمن الأنشطة الصناعية حيث استوعبت ما نسبته 17.7% من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية، وقد تباينت هذه النسبة بين المناطق حيث شكلت 13.3% في باقي الضفة الغربية، مقابل 27.9% في قطاع غزة، أما في القدس فقد استوعبت هذه الأنشطة نسبة متدنية من المشتغلين وصلت إلى 3.7% من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الصناعي، وجاءت أنشطة قطع وتشكيل وإتمام أحجار البناء في المرتبة الثانية من حيث تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية في القطاع الصناعي حيث ساهمت بنسبة 10.4%، ويلاحظ

تركــز العمالة في هذه الأنشطة في باقي الضفة الغربية والتي استوعبت ما نسبته 14.4% من إجمالي عدد المشتغلين فــي القطــاع الصــناعي في باقي الصفة الغربية، في حين كانت نسبة استيعاب هذه الأنشطة للمشتغلين داخل القطاع الصناعي متدنية في بقية المناطق، حيث شكلت 2.6% في قطاع غزة، و0.3% في القدس، أما أنشطة صناعة الأثاث فقــد شــغلت مــا نسبته 10.0% من إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية، وحسب المــناطق كانت نسبة استيعابها للعمالة متقاربة، حيث بلغت هذه النسبة 9.8% في باقي الضفة الغربية، مقابل 10.4% فــي قطــاع غزة، و7.4% في القدس، وكان لانشطة صنع المنتجات المعدنية الإنشائية حصة جيدة في مجال العمالة والتشــغيل ضمن القطاع الصناعي الفلسطيني حيث استوعبت ما نسبته 9.5% من إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الصــناعية فــي الأراضــي الفلسطينية، وقد شكلت هذه الأنشطة نسبة 9.9% من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الصــناعي فــي باقي الضفة الغربية، في حين بلغت هذه النسبة في قطاع غزة 8.9%، مقابل نسبة متدنية في القدس حيــث شــكلت 3.2%، وكذلــك يلاحظ من النتائج أن أنشطة صنع منتجات المخابز لها دور في مجال تشغيل الأيدي العاملــة الفلســطينية فــي القطاع الصناعي حيث تستوعب بما نسبته 7.7% من إجمالي التشغيل في هذا القطاع على مســتوى الأراضي الفلسطينية، وبنسبة 7.6% في باقي الضفة الغربية، وبنسبة 7.3% في قطاع غزة، في حين كانت قدرتها على الاستيعاب للعمالة في القدس عالية حيث شكلت ما نسبته 17.3% من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الصــناعي، أمــا بقية الأنشطة الصناعية فقد تباينت مساهمتها في العمالة والتشغيل حسب نوع هذه الأنشطة والمناطق الجغرافية التي تمارس فيها.

**شكل 28: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة الصناعة حسب المنطقة -2004**

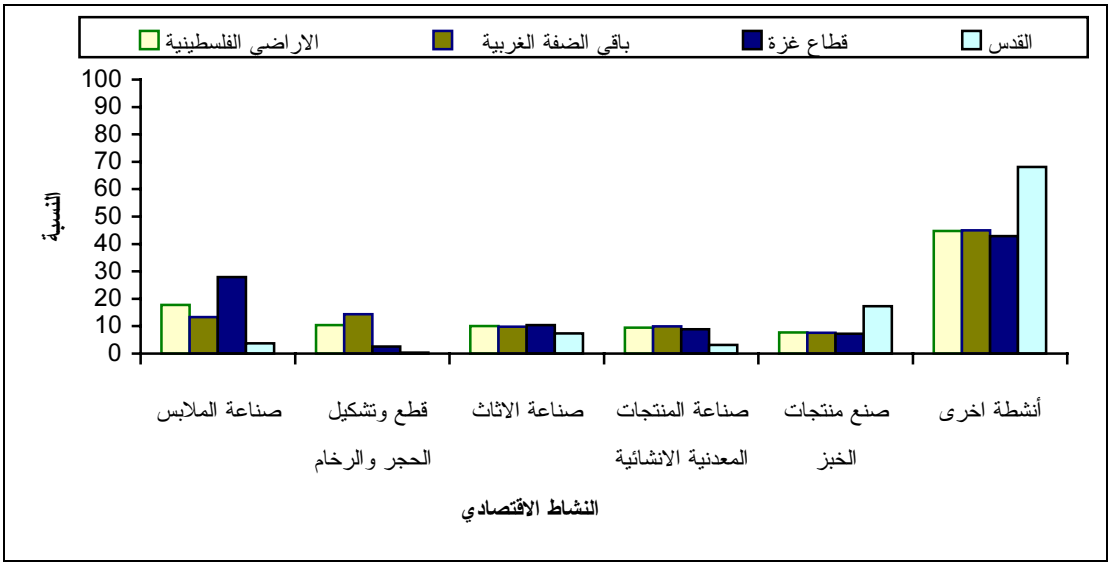


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة الإنشاءات:**

فــي قطــاع الإنشــاءات تظهر النتائج في الأراضي الفلسطينية أن أنشطة بناء المنشآت والهندسة المدنية تشغل معظم العامليــن في هذا القطاع حيث استوعبت ما نسبته 80.4% من إجمالي عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، وقد تباينــت هــذه النسبة ما بين المناطق حيث شكلت 72.4% في باقي الضفة الغربية، و86.6% في قطاع غزة، أما في القــدس فإن هذا القطاع لا ينشط بشكل فعال حيث أن عدد المنشآت وعدد المشتغلين فيه قليل جداً، أما أنشطة التركيب فــي المبانــي فقد كانت المساهم الثاني في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة الإنشاءات حيث ساهمت بنسبة 11.1%،

ويلاحظ تركز العمالة في هذه الأنشطة في باقي الضفة الغربية حيث تشغل ما نسبته 19.4% من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع الإنشاءات في باقي الضفة الغربية، في حين كانت مساهمة هذه الأنشطة في التشغيل داخل أنشطة الإنشاءات متدنية في قطاع غزة، حيث شكلت 4.6% في قطاع غزة، أما أنشطة تشطيب وتجهيز المباني فقد استوعبت ما نسبته 5.8% من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية، وعند النظر من زاوية توزعها حسب المناطق يلاحظ هناك تقارب ما بين المناطق الجغرافية من حيث تشغيل الأيدي العاملة في هذا النشاط، حيث بلغت هذه النسبة 5.5% في باقي الضفة الغربية، مقابل 6.1% في قطاع غزة، في حين ساهمت بقية الأنشطة الاقتصادية العاملة في قطاع الإنشاءات بنسب متدنية ومتفاوتة ما بين هذه الأنشطة حسب المناطق الجغرافية.

**شكل 29: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة الإنشاءات حسب المنطقة -2004**

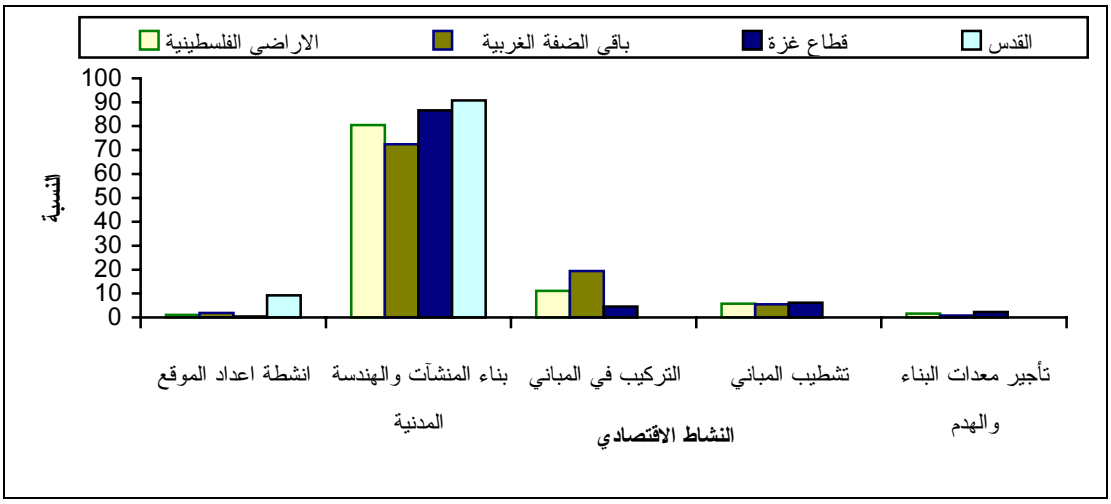


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة التجارة الداخلية:**

يتبين من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية أن أنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة والتي يغلب عليها تجارة الأغذية والمشروبات (محلات البقالة والسوبرماركت) هي المشغل الأكبر للعمالة ضمن أنشطة التجارة الداخلية حيث ساهمت هذه الأنشطة بما نسبته 22.8% من إجمالي عدد المشتغلين في هذه الأنشطة، ويلاحظ أن هناك تقارباً ما بين باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال حيث ساهمت هذه الأنشطة بنسبة 23.9% في باقي الضفة الغربية، و22.4% في قطاع غزة، أما في القدس فقد ساهمت هذه الأنشطة بنسبة أقل مقارنة مع بقية المناطق لتشكل 14.5% من إجمالي عدد المشتغلين، أما أنشطة البيع بالتجزئة للمنسوجات والملابس والأحذية والسلع الجلدية فقد ساهمت بنسبة 12.2% من الأيدي العاملة في أنشطة التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية، وعلى مستوى المناطق فقد بلغت هذه النسبة 12.6% في باقي الضفة الغربية، مقابل 10.9% في قطاع غزة، في حين كان استيعاب هذه الأنشطة للعمالة في القدس ما نسبته 18.0% من إجمالي عدد المشتغلين في أنشطة التجارة الداخلية، كذلك يتضح من النتائج أن أنشطة البيع بالتجزئة للأغذية والمشروبات في المتاجر المتخصصة وأنشطة البيع بالتجزئة الأخرى في المتاجر المتخصصة ساهمت بنسب متقاربة جداً من حيث العمالة والتشغيل في أنشطة التجارة الداخلية، حيث بلغت هذه النسب 10.5%، و10.4% على التوالي على مستوى الأراضي الفلسطينية، أما على مستوى المناطق فقد شكلت هذه الأنشطة 11.3%، و9.9% في باقي الضفة الغربية على التوالي، وبنسبة 8.8%، و10.7% في قطاع غزة على التوالي، أما في القدس فقد بلغت هذه النسب 13.7%، و18.6% على التوالي،

أمـــا النشاط الأخير ضمن أنشطة التجارة الداخلية والذي ساهم بشكل ملحوظ في استيعاب وتشغيل الأيدي العاملة فهو نشـــاط صيانة وإصلاح المركبات حيث ساهم هذا النشاط بنسبة 9.7% من إجمالي عدد المشتغلين في أنشطة التجارة الداخلـــية على مستوى الأراضي الفلسطينية، وبنسبة 9.9% في باقي الضفة الغربية، مقابل 9.5% في قطاع غزة، و 8.2% في القدس.

**جدول 30: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة التجارة الداخلية حسب المنطقة-2004**

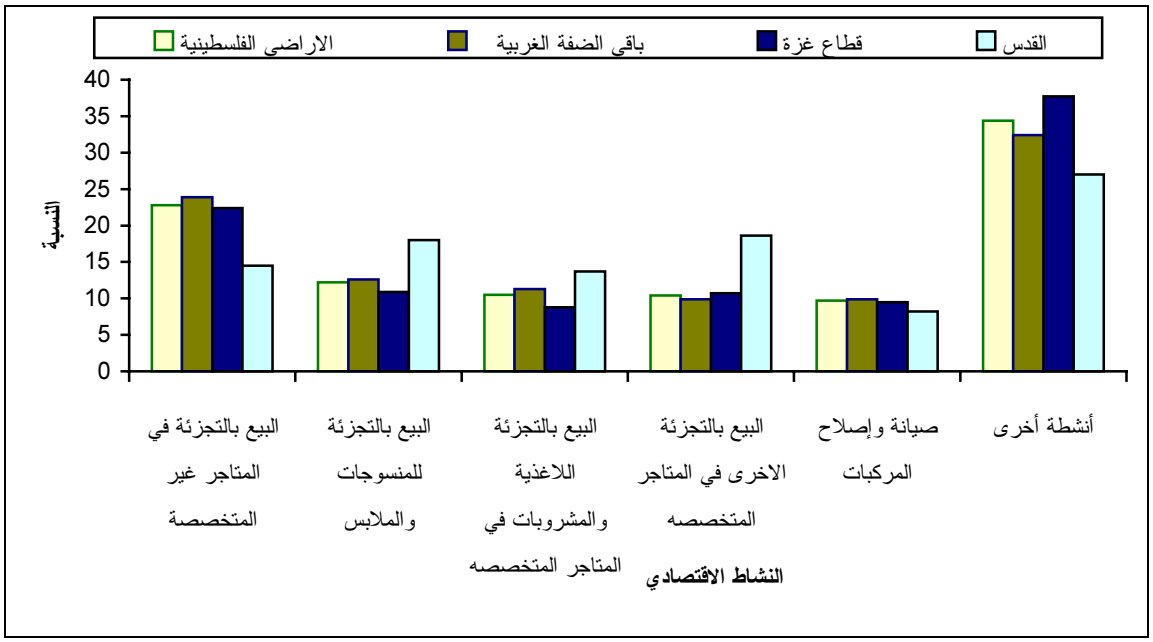


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة النقل والتخزين والاتصالات:**

يلاحظ أن أنشطة الاتصالات تأتى في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في تشغيل الأيدي العاملة ضمن أنشطة النقل والتخزين والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، حيث ساهمت هذه الأنشطة بنسبة 48.8% من إجمالي عدد المشتغلين فـــي قطاع النقل والاتصالات، كذلك يلاحظ أن هذه الأنشطة تنشط بشكل فعال في باقي الضفة الغربية حيث شكلت ما نســـبته 58.1% مـــن إجمالـــي عدد المشتغلين في قطاع النقل والاتصالات، في حين شكلت في قطاع غزة ما نسبته 34.4%، مقـــابل مساهمة متدنية في القدس بلغت 0.5%، أما النشاط التالي ضمن أنشطة النقل والاتصالات فهو نشاط نقـــل الركاب غير المحدد بمواعيد والمتمثل بشركات ومكاتب التاكسي على شكل طلبات (مكاتب المركبات العمومية)، حيـــث ســـاهم هـــذا النشاط بنسبة 28.8% في الأراضي الفلسطينية، وبنسبة 27.7% في باقي الضفة الغربية، مقابل مساهمة اقل في قطاع غزة بلغت 18.3%، وفي القدس فإن هذا النشاط يعتبر المشغل الأكبر للعاملين في هذه الأنشطة حيث ساهم بنسبة 68.1%، أما أنشطة السياحة والسفر فقد استوعبت ما نسبته 10.6% من إجمالي عدد المشتغلين في أنشطة النقل والاتصالات على مستوى الأراضي الفلسطينية، وقد بلغت مساهمة هذه الأنشطة في تشغيل الأيدي العاملة في باقي الضفة الغربية 6.8%، أما في قطاع غزة فقد بلغت مساهمتها 18.3% من إجمالي عدد المشتغلين في أنشطة الـــنقل والاتصالات، وفي القدس يلاحظ أن هذه الأنشطة تنشط بشكل فعال من حيث تشغيل الأيدي العاملة حيث بلغت نســـبة مساهمتها 24.3% من إجمالي عدد المشتغلين في أنشطة النقل والاتصالات في القدس، وقد كان لبقية الأنشطة الاقتصادية العاملة في أنشطة النقل والاتصالات مساهمته متفاوتة ما بين المناطق الجغرافية، (انظر جدول رقم 28).

**شكل 31: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة النقل والاتصالات حسب المنطقة-2004**

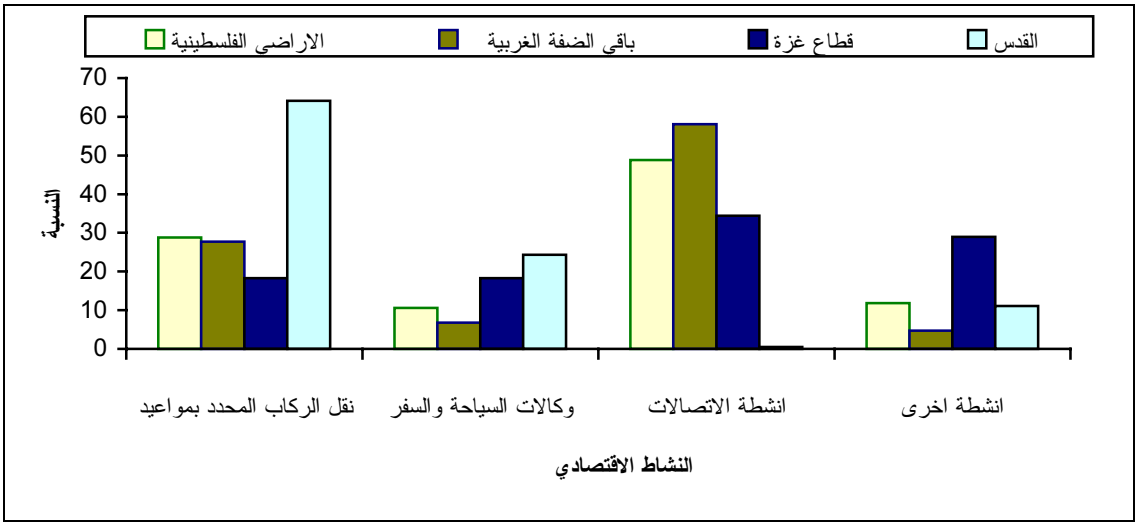


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

- **أنشطة الوساطة المالية والتأمين:**

توضح النتائج أن أنشطة أنواع الوساطة المالية الأخرى ( أنشطة البنوك التجارية) وأنشطة التأمين ضد الوفاة ( شركات التأمين باستثناء التأمين على الحياة) تشغل النسبة العظمى من المشتغلين في أنشطة الوساطة المالية والتأمين على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث ساهمت هذه الأنشطة بنسبة 56.5%، و22.3% على التوالي في استيعاب العمالة، وعلى مستوى المناطق الجغرافية فقد جاءت مساهمة هذه الأنشطة في باقي الضفة الغربية بنسبة 60.0%، و22.1% على التوالي، وكانت في قطاع غزة 48.6%، و20.0% على التوالي، أما في القدس فإن أنشطة الوساطة المالية والتأمين تمارس عملها بشكل قليل ومحدود.

- **أنشطة الخدمات:**

يتضح من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية أن أنشطة المطاعم هي المساهم الأكبر في تشغيل واستيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية ضمن أنشطة الخدمات في الأراضي الفلسطينية حيث تستوعب هذه الأنشطة ما نسبته 13.3% من إجمالي عدد المشتغلين في أنشطة الخدمات، وقد تباينت هذه النسبة بين المناطق الفلسطينية حيث بلغت في باقي الضفة الغربية 14.5%، في حين شكلت في قطاع غزة 11.9%، أما في القدس فقد استوعبت هذه الأنشطة ما نسبته 9.1% من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع الخدمات، وسجلت أنشطة التعليم الابتدائي المرتبة الثانية من حيث التشغيل ضمن أنشطة الخدمات حيث استوعبت هذه الأنشطة ما نسبته 12.0% من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع الخدمات على مستوى الأراضي الفلسطينية، وبنسبة 12.1% لكل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، و10.5% في القدس، و يلاحظ أن أنشطة الممارسة الطبية كان لها دور في تشغيل واستيعاب العمالة في قطاع الخدمات حيث شغلت هذه الأنشطة ما نسبته 9.6% على مستوى الأراضي الفلسطينية، وبنسبة 10.6%، 8.0%، و8.7% في كل من باقي الضفة الغربية، قطاع غزة، والقدس على التوالي، وتلتها أنشطة تصفيف الشعر (صالونات الحلاقة والتجميل) حيث شغلت 7.9% من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع الخدمات على مستوى الأراضي الفلسطينية، وبنفس النسبة ساهمت في تشغيل الأيدي العاملة في قطاع الخدمات على مستوى باقي الضفة الغربية، في حين بلغت هذه النسبة 8.6% في قطاع غزة، و4.1% في القدس، وكان للأنشطة الأخرى العاملة في قطاع الخدمات مساهمة متباينة ومختلفة ما بين المناطق الجغرافية، (انظر جدول رقم 29).

**شكل 32: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في أنشطة الخدمات حسب المنطقة-2004**

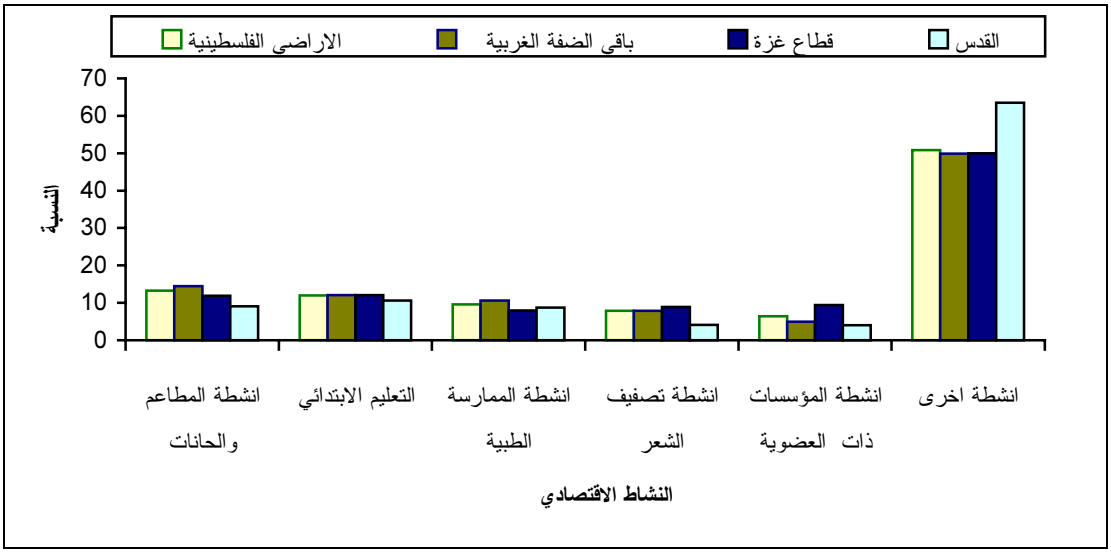


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

### 4.5 توزيع المشتغلين حسب الجنس:

يتضح من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2004 أن معظم المشتغلين في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية هم من الذكور، حيث شكلوا ما نسبته 84.9%من إجمالي عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، بالمقابل بلغت نسبة الإناث 15.1%، وحسب توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية يلاحظ تمركز الإناث في قطاع الخدمات حيث بلغت نسبة الإناث المشتغلات في هذا القطاع 33.4% من عدد المشتغلين في قطاع الخدمات، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا القطاع يتضح أن نسبة الإناث في أنشطة التعليم تفوق نسبة الذكور حيث بلغت هذه النسبة 53.8% للإناث مقابل 46.2% للذكور من العاملين، في حين يلاحظ إن قطاع الإنشاءات يشغل أقل نسبة من الإناث وذلك يعود إلى طبيعة ممارسة هذا النشاط ، حيث بلغت هذه النسبة من العاملين في قطاع الانشات 5.9% للإناث مقابل 94.1% للذكور.

على مستوى المناطق الجغرافية تظهر النتائج أن نسبة الإناث من إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية بلغت 16.7% في باقي الضفة الغربية، و11.2% في قطاع غزة، في حين يلاحظ مشاركة أكبر للإناث في القدس حيث بلغت نسبة العاملين من الإناث 37.8% من إجمالي عدد المشتغلين، وبنسبة 60.6% من إجمالي عدد المشتغلين في أنشطة التعليم في القدس.

**شكل 33: التوزيع النسبي للمشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي-2004**

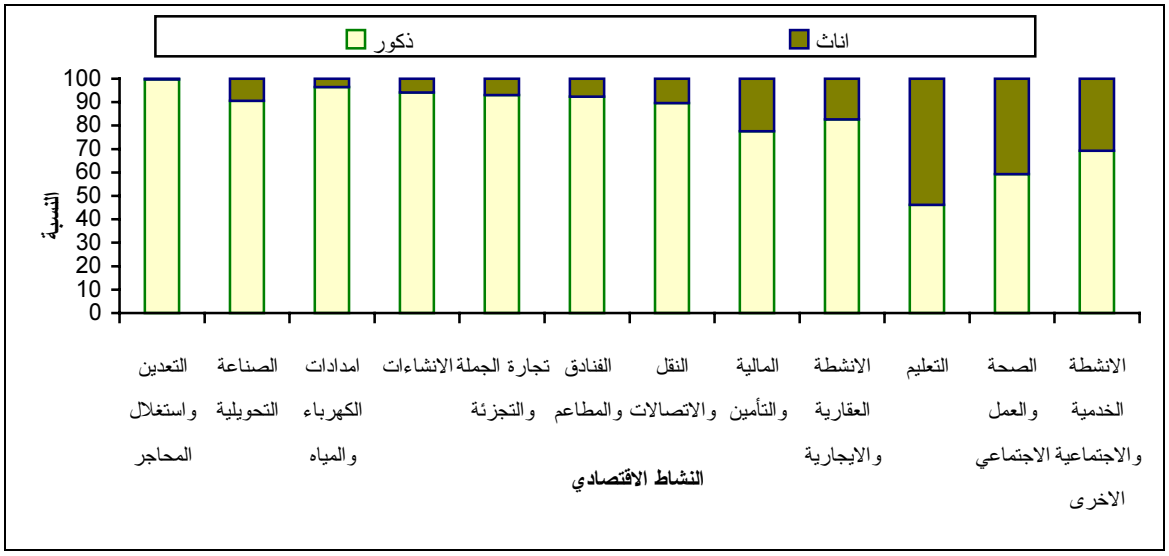


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004

### 5.5 توزيع المشتغلين حسب نوع العمل:

تظهـــر النتائج أن هناك اعتماد في المنشآت الفلسطينية على المشتغلين من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة ( المشتغلون بـــدون أجر)، حيث بلغت نسبتهم 41.3% من إجمالي عدد المشتغلين، في حين شكل المشتغلون مقابل رواتب وأجور ما نسبته 58.7%، ويلاحظ أن قطاع التجارة الداخلية هو القطاع الأكثر اعتماداً على المشتغلين بدون اجر (أصحاب العمل وأفراد الأسرة العاملون بدون أجر) حيث بلغت نسبتهم 63.6% من إجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع على مستوى الأراضـــي الفلسطينية، بالمقابل فان قطاع المالية والتأمين وقطاع النقل والاتصالات هي القطاعات الأكثر اعتماداً على المشتغلين برواتب وأجور حيث بلغت نسبتهم 88.9%، 87.3% على التوالي.

أمـــا على مستوى باقي الضفة الغربية فيلاحظ أن نسبة المشتغلين بدون اجر 44.7% مقابل 55.3% للمشتغلين باجر، بالمقـــابل تظهـــر النتائج في قطاع غزة أن الاعتماد على المشتغلين بدون اجر اقل مما هو عليه في باقي الضفة الغربية حيث يشكلون ما نسبته 37.3% فقط من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع غزة ويشكل العاملون بأجر 62.7%، وبنفس الاتجـــاه تشـــير النـــتائج في القدس حيث شكل المشتغلين بدون اجر نسبة متدنية مقارنة مع بقية المناطق وقد بلغت هذه النسبة 21.6% من إجمالي المشتغلين في المنشآت الاقتصادية، مقابل 78.4% للمشتغلين باجر.

**شكل 34: التوزيع النسبي للمشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب نوع العمل والنشاط الاقتصادي-2004**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004

### 6.5 توزيع المشتغلين حسب فئات العمالة:

عند توزيع المشتغلين حسب فئات العمالة تظهر نتائج التعداد لعام 2004 على مستوى الأراضي الفلسطينية أن 57.0% من المشتغلين يعملون ضمن فئة العمالة الأولى (التي تشغل اقل من 5 عاملين)، وان 65.2% من إجمالي عدد المشتغلين في هذه الفئة هم مشتغلون بدون اجر (من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة)، أما فئة العمالة الثانية (التي تشغل من 5-9 عاملين) فقد شكلت ما نسبته 14.6% من إجمالي عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، منهم 20.4% مشتغلين بدون اجر، في حين شكلت الفئة الثالثة (التي تشغل من 10-19 عامل) ما نسبته 9.3% من إجمالي المشتغلين، منهم 8.4% مشتغلين بدون اجر، أما الفئة الأخيرة والرابعة والتي تشغل اكثر من 20 عامل فقد بلغت نسبتها من إجمالي عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية 19.2%، ونسبة المشتغلين بدون اجر في هذه الفئة بلغ 2.1%، الأمر الذي يشير إلى أن هذه الفئة من المنشآت تتسم بطابع التنظيم وتساهم بشكل أوسع في استيعاب العمالة الفلسطينية وخاصة العمالة المؤهلة، ويتضح من خلال العرض السابق أن أعداد المشتغلين بدون اجر تتناقص كلما زاد حجم التشغيل في المنشآت الاقتصادية. على مستوى المناطق الجغرافية يتضح أن هناك درجة من التشابه ما بين باقي الضفة الغربية وقطاع غزة واختلاف عن ما هو موجود في القدس، ففئة العمالة الأولى شكلت ما نسبته 57.7% في باقي الضفة الغربية و58.5% في قطاع غزة، مقابل 38.1% في القدس، في حين شكلت فئة العمالة الثانية من إجمالي المشتغلين ما نسبته 14.5% في باقي الضفة الغربية، 15.0% في قطاع غزة، 13.1% في القدس، أما الفئة الثالثة فقد مثلت 9.3% في باقي الضفة الغربية و8.9% في قطاع غزة، مقابل 11.9% في القدس، وأخيراً شكلت الفئة الرابعة ما نسبته 18.8%، 17.6%، 036.9% من إجمالي المشتغلين على التوالي.

**شكل 35: التوزيع النسبي للمشتغلين في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المنطقة وفئة العمالة-2004**

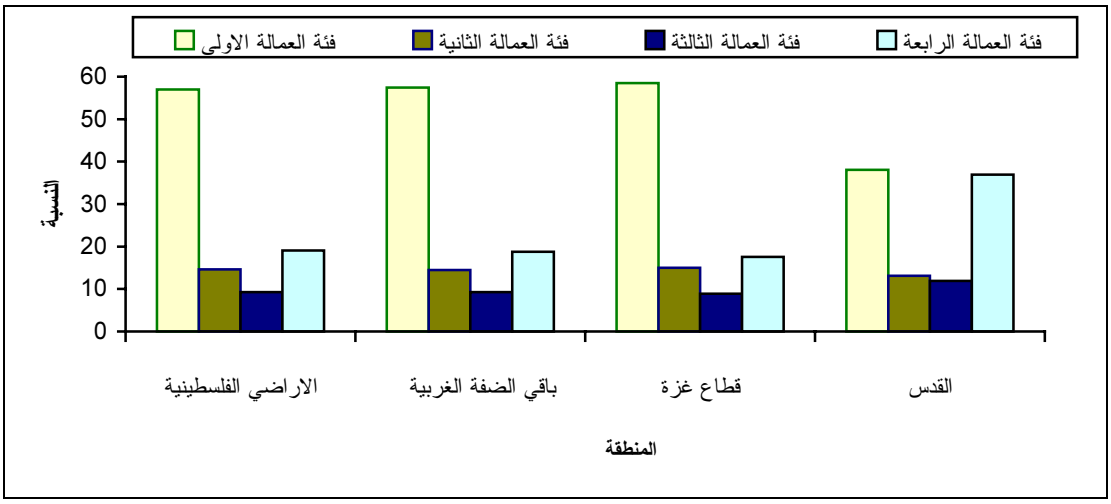


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004.

## 7.5 التغير في عدد المشتغلين:

### 1.7.5 على مستوى المناطق الجغرافية والمحافظات:

تظهر نتائج المقارنة لأعداد المشتغلين في تعداد المنشآت 2004 مقارنة مع تعداد المنشآت 1997 أن هناك ارتفاعاً في أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 29.1% نهاية عام 2004 مقارنة مع عام 1997، وكذلك يلاحظ أن نسبة الارتفاع في قطاع غزة أعلى بكثير مما هي عليه في باقي الضفة الغربية، حيث بلغت هذه النسبة 55.0% في قطاع غزة مقابل ارتفاع عدد المشتغلين بنسبة 18.6% في باقي الضفة الغربية. على مستوى المحافظات يتضح من خلال النتائج في باقي الضفة الغربية وجود ارتفاع في أعداد المشتغلين في جميع المحافظات باستثناء محافظتي أريحا والأغوار وبيت لحم، حيث سجلت أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية خلال عام 2004 مقارنة مع عام 1997 تراجعاً بنسبة 7.1% في محافظة أريحا والأغوار، و1.3% في محافظة بيت لحم، أما بقية المحافظات في باقي الضفة الغربية فقد سجلت ارتفاعاً في أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية، ويلاحظ أن نسب الارتفاع الأعلى تتركز في المحافظات الصغيرة كما هو في أعداد المنشآت، حيث سجلت محافظة طوباس نسبة ارتفاع في أعداد المشتغلين وصلت إلى 107.8%، ومحافظة قلقيلية بنسبة 36.9%، كذلك فان أعداد المشتغلين في محافظة رام الله والبيرة ارتفعت بنسبة 36.4% حسب نتائج تعداد 2004 مقارنة مع نتائج 1997، وتلتها محافظة الخليل والتي سجلت ارتفاع بنسبة 12.5%، وبنسبة قريبة جاءت محافظتي جنين وسلفيت حيث سجلت هذه المحافظات نسبة ارتفاع في أعداد المشتغلين بلغت 28.0%، و27.1%، بالمقابل يلاحظ أن محافظتي طولكرم ونابلس حققت ارتفاعاً في أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية ولكن بنسبة متدنية مقارنة مع بقية المحافظات في باقي الضفة الغربية حيث بلغت نسبة الارتفاع 5.2%، و3.0% على التوالي. أما في قطاع غزة فيتضح من خلال المقارنة لاعداد المشتغلين حسب نتائج تعداد المنشآت 2004 مع تعداد المنشآت 1997 أن هناك ارتفاع في أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية في جميع المحافظات دون استثناء، وبنسب أعلى مما هي عليه في باقي الضفة الغربية، حيث يلاحظ أن أعداد المشتغلين في محافظة دير البلح سجلت ارتفاعاً بنسبة 92.8%، كذلك ارتفعت أعداد المشتغلين في محافظة شمال غزة بنسبة 78.7% في عام 2004 مقارنة مع عام 1997، في حين سجلت محافظة رفح زيادة في أعداد

المشـــتغلين بلغـــت 73.9%، أمـــا محافظتي خانيونس وغزة فقد سجلت ارتفاعاً في أعداد المشتغلين بنسبة 48.1%، و41.9% على التوالي.

### 2.7.5 على مستوى الأنشطة الاقتصادية:

يلاحـــظ عـــند إجـــراء مقارنة لأعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية عام 2004 وعام 1997 على مستوى الأنشطة الاقتصـــادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، أن هناك ارتفاعاً في أعداد المشتغلين في جميع القطاعات الاقتصادية الفلســـطينية باســـتثناء قطـــاع الصناعة حيث تراجع عدد المشتغلون في هذا القطاع بنسبة 7.4% مع نهاية عام 2004 مقارنـــة مـــع عـــام 1997، وكـــان التراجع البارز في أعداد المشتغلين ضمن هذا القطاع في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر حيث تراجع عدد المشتغلين في هذه الأنشطة بنسبة 30.9%، وكذلك فإن أعداد المشتغلين في أنشطة الصناعات التحويلـــية أيضـــا ســـجلت تراجعا بنسبة 8.1%، فيما حققت أنشطة إمدادات المياه والكهرباء زيادة في أعداد المشتغلين بنســـبة 66.0%، أمـــا بقـــية القطاعات الاقتصادية فقد حققت زيادة في أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية بنسب مختلفة وقد سجل قطاع النقل والاتصالات أعلى نسبة زيادة في هذا المجال مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية، حيث بلغـــت نســـبة الزيادة في أعداد المشتغلين في هذا القطاع 114.4% خلال عام 2004 مقارنة مع عام 1997، أما قطاع الخدمات فقد حقق ارتفاع في أعداد المشتغلين بنسبة 52.2%، وقد شكلت أنشطه الخدمة الاجتماعية والشخصيه الأخرى أعلـــى ارتفـــاع في أعداد المشتغلين ضمن أنشطة الخدمات حيث حققت ارتفاع بنسبة 101.7%، وتلتها أنشطة الفنادق والمطـــاعم بنســـبة 56.6%، فـــي حيـــن حققـــت أنشطة التعليم والأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة الصحة والعمل الاجتماعي ارتفاع في أعداد المشتغلين وذلك بنسبة 53.2%، 41.2%، و22.2% على التوالي، أما قطاع التجارة الداخلية فقـــد شهد خلال عام 2004 بالمقارنة مع عام 1997 زيادة ملموسة في أعداد المشتغلين حيث بلغت نسبة الزيادة في هذا القطاع 46.6%، كذلك يلاحظ من المقارنات وجود ارتفاع في أعداد المشتغلين في قطاع الإنشاءات أيضاً حيث وصلت نســـبة الارتفـــاع 30.1%، أخيراً جاء قطاع المالية والتأمين والذي سجل ارتفاع في أعداد المشتغلين بنسبة 21.2% على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

### 3.7.5 على مستوى فئات العمالة:

يتضح عند توزيع أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية العاملة على فئات العمالة وإجراء مقارنة لاعداد المشتغلين ما بين عام 2004 مقارنة مع عام 1997 أن هناك ارتفاع في أعداد المشتغلين في جميع الفئات، حيث سجل عدد المشتغلين في فئة العمالة الأولى (المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين) ارتفاعاً بنسبة 33.9%، في حين حققت فئة المنشآت التي تشغل من 5 عاملين وحتى 9 عاملين (فئة العمالة الثانية) ارتفاعاً بنسبة 20.3% في أعداد المشتغلين، بالمقابل يلاحظ أن فـــئة العمالة الثالثة والتي تشمل المنشآت التي تشغل ما بين 10 عاملين وحتى 19 عامل سجلت ارتفاعاً بلغ 4.5% على مســـتوى باقـــي الضفة الغربية وقطاع غزة، أما فئة المنشآت الكبيرة والتي تشغل 20 عاملاً فاكثر فقد حققت ارتفاع في أعداد المشتغلين بنسبة 37.6% خلال عام 2004 مقارنة مع عام 1997.

**شكل 36: عدد المشتغلين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات العمالة-1997، 2004**

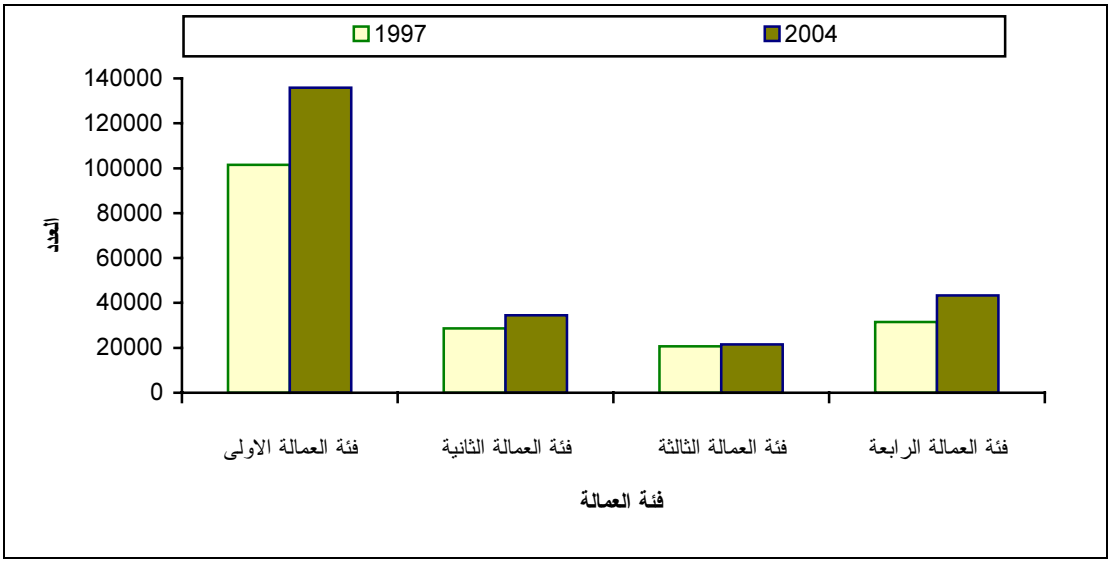


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 1997، 2004 (بيانات غير منشورة).

# واقع رأس المال

## 1.6 رأس المال المستثمر حسب المنطقة الجغرافية:

يتضح من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 أن غالبية رأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية يتركز في باقي الضفة الغربية حيث شكل ما نسبته 71.9% من إجمالي قيمة رأس المال الكلي المستثمر في الأراضي الفلسطينية، في حين بلغت هذه النسبة في قطاع غزة 18.1%، و10.0% في القدس، وعلى مستوى التجمعات الفلسطينية يلاحظ أن 74.6% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية المقيمة في باقي الضفة الغربية يتركز في المناطق الحضرية، مقابل 23.5% في التجمعات الريفية، و1.9% في المخيمات الفلسطينية، أما في قطاع غزة هناك تركز اكثر لرأس المال المستثمر في المناطق الحضرية دون المناطق الأخرى حيث بلغت نسبة الأموال المستثمرة في المنشآت الاقتصادية 89.5% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في قطاع غزة، مقابل 1.7% في التجمعات الريفية و8.8% في المخيمات الفلسطينية.

**شكل 37: : التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر حسب المنطقة ونوع التجمع-2004**

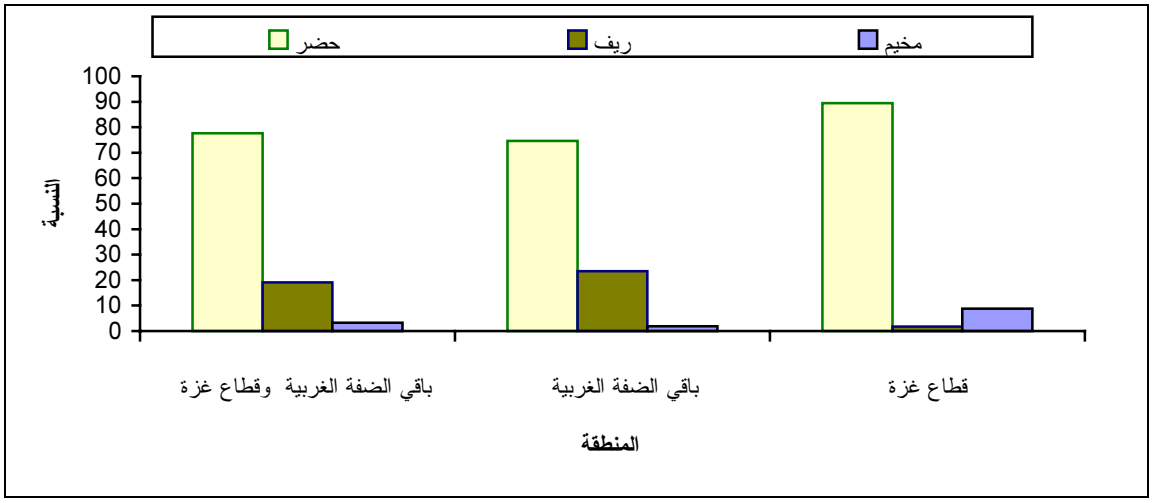


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة)

## 2.6 رأس المال المستثمر حسب المحافظة:

يلاحظ من توزيع قيمة رأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية على محافظات الضفة الغربية أن محافظة رام الله والبيرة استحوذت على النسبة الأكبر من رأس المال المستثمر حيث بلغت هذه النسبة 22.8% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في الضفة الغربية، وتلتها محافظة القدس والتي شكلت ما نسبته 17.9%، وبنسبة 16.0% جاءت محافظة الخليل، أما في محافظة نابلس فقد ساهمت بنسبة 15.3% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في الضفة الغربية، وبنسبة 8.4% ساهمت محافظة جنين، في حين بلغت نسبة رأس المال المستثمر في محافظة بيت لحم 7.3% من إجمالي رأس المال المستثمر في الضفة الغربية، تلتها محافظة طولكرم حيث شكلت ما نسبته 5.2%، بالمقابل يلاحظ أن إجمالي رأس المال المستثمر في بقية المحافظات كان ضعيفا مقارنة مع المحافظات الأخرى حيث شكلت

محافظـــة قلقيلـــية ما نسبته 3.1%، محافظة أريحا والأغوار 1.6%، محافظة سلفيت 1.3%، ومحافظة طوباس بنسبة 1.1% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في الضفة الغربية، (انظر جدول رقم 34).

**شكل 38: التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في الضفة الغربية حسب المحافظة/المنطقة-2004**

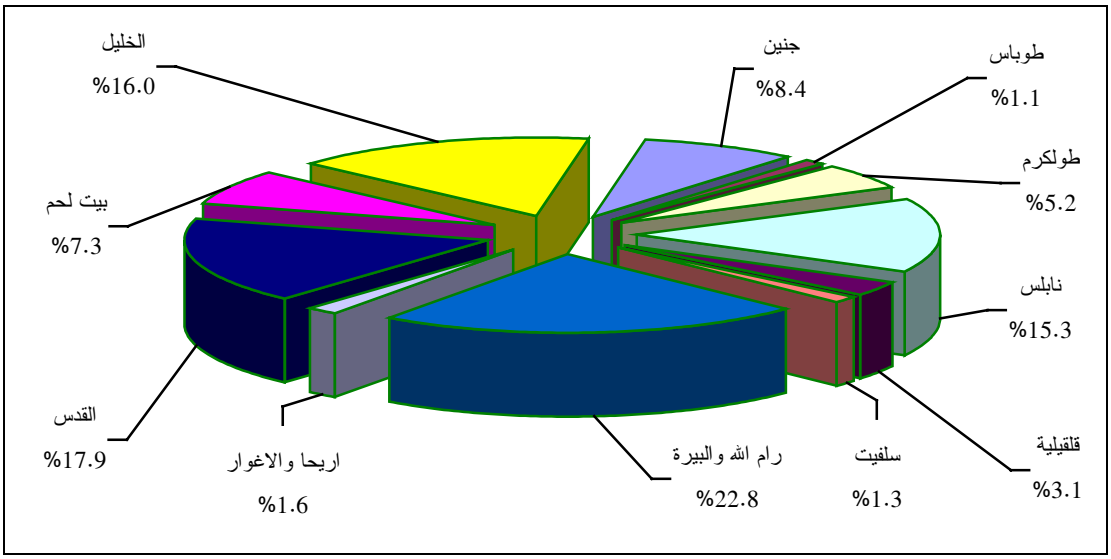


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة).

أمـــا في قطاع غزة فيتضح من خلال النتائج أن النسبة الأعلى من رأس المال المستثمر يتركز في محافظة غزة، حيث شـــكلت هـــذه المحافظة ما نسبته 60.6 % من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في القطاع، أما محافظة خانيونس فقد شكلت ما نسبته 12.7% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر، وتأتى في المرتبة الثالثة محافظة دير البلح لتساهم بنسبة 10.0% من رأس المال المستثمر في قطاع غزة، أما حصة محافظة شمال غزة في هذا الجانب فقد بلغت 9.8%، وتأتى محافظة رفح في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة 9.9% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في قطاع غزة.

**شكل 39: التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في قطاع غزة حسب المحافظة-2004**

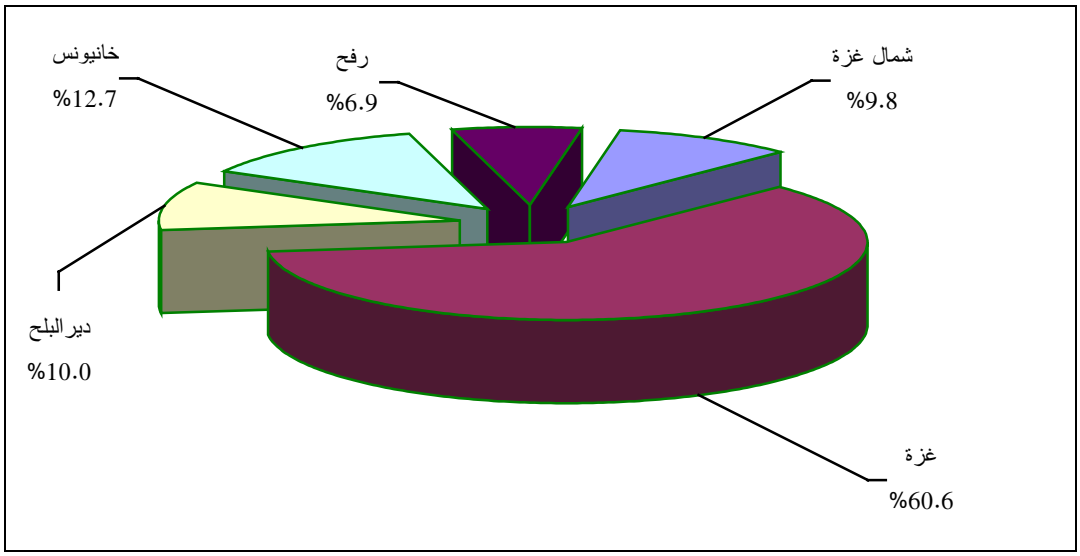


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة).

### 3.6 رأس المال المستثمر حسب النشاط الاقتصادي:

عند النظر إلى القيمة الإجمالية لرأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية على مستوى الأراضي الفلسطينية من حيث توزيعه على الأنشطة الاقتصادية يتضح من خلال النتائج أن أنشطة التجارة الداخلية مستثمر فيه أعلى قيمة من رأس المال حيث شكلت هذه الأنشطة ما نسبته 33.2% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية، أما أنشطة الخدمات فهي القطاع الثاني من ناحية حجم رأس المال الموظف، حيث بلغت نسبة رأس المال المستثمر في هذه الأنشطة 21.2% من إجمالي القيمة في الأراضي الفلسطينية، وبنسبة مشابه تقريبا تأتى أنشطة الصناعة والذي شكل 20.4%، أما أنشطة النقل والاتصالات فقد وظف ما نسبته 14.2% من إجمالي رأس المال المستثمر في الأراضي الفلسطينية، وكذلك أنشطة المالية والتأمين فقد شكل 9.4%، وأخيراً أنشطة الإنشاءات والذي شكل اضعف نسبة توظيف لرأس المال وذلك بنسبة 1.6% من إجمالي رأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية.

**شكل 40: التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي-2004**

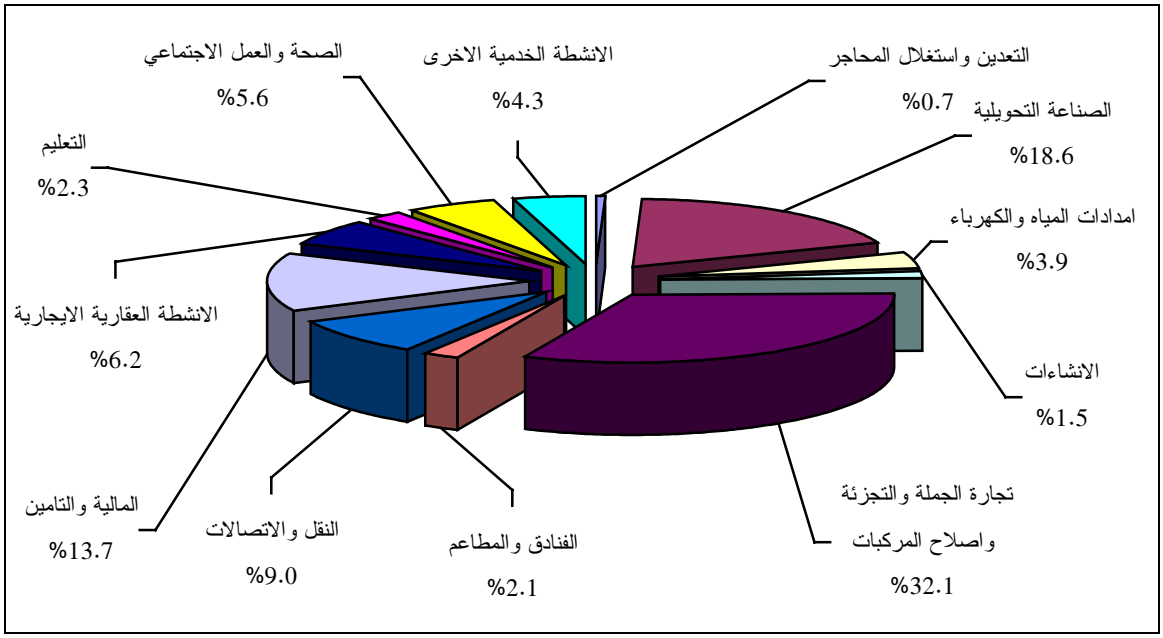


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة).

### 4.6 رأس المال المستثمر حسب فئة العمالة:

يظهر توزيع رأس المال المستثمر على فئات العمالة في الأراضي الفلسطينية أن 37.6% من رأس المال يتركز في فئة المنشآت الصغيرة والتي تشغل اقل من 5 عاملين (فئة العمالة الأولى)، أما فئة العمالة الثانية (التي تشغل من 5-9 عاملين) فقد شكلت ما نسبته 22.5% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في الأراضي الفلسطينية، في حين شكلت الفئة الثالثة (التي تشغل من 10-19 عامل) ما نسبته 16.4% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر، أما الفئة الأخيرة والرابعة والتي تشغل اكثر من 20 عامل فقد بلغت حصتها من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في الأراضي الفلسطينية 23.5%. على مستوى المناطق الجغرافية يتضح من خلال النتائج أن هناك تباين ما بين هذه المناطق، ففئة العمالة الأولى شكلت ما نسبته 40.0% من إجمالي رأس المال المستثمر في باقي الضفة الغربية مقابل 22.1% في قطاع غزة، و48.6% في القدس، في حين شكلت فئة العمالة الثانية من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر ما نسبته

19.5% فـــي باقي الضفة الغربية، و32.3% في قطاع غزة، و26.6% في القدس، أما الفئة الثالثة فقد شكلت مساهمتها 12.3% في رأس المال المستثمر في باقي الضفة الغربية مقابل 30.3% في قطاع غزة، و21.0% في القدس، وأخيراً شكلت الفئة الرابعة ما نسبته 28.2%، 15.3%، 3.8% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر على التوالي.

**شكل 41: التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المنطقة وفئة العمالة-2004**

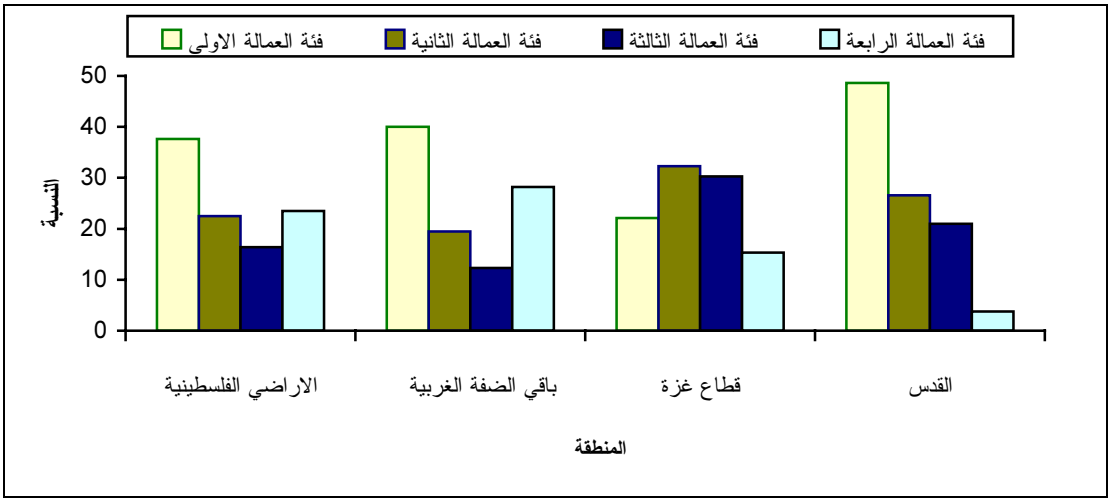


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة)

### 5.6 رأس المال المستثمر حسب ملكية المنشآت:

يتضح من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2004، أن غالبية رأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضـــي الفلسطينية تتركز في القطاع الخاص الوطني، حيث شكل هذا القطاع ما نسبته 86.5%، أما منشآت القطاع الخـــاص الأجنبي فقد وظفت ما نسبته 5.1% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر، ومنشآت القطاع الأهلي ( المنشآت غـــير الهادفـــة للربح) شكلت ما نسبته 7.7%، مقابل مساهمة ضعيفة ومحدودة للشركات الحكومية الأجنبية وذلك بنسبة 0.7%. وعلـــى مستوى المناطق الجغرافية يلاحظ أن 86.7% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في باقي الضفة الغربـــية تـــتركز في القطاع الخاص الوطني، مقابل 4.7% في القطاع الخاص الأجنبي، أما القطاع الأهلي فقد شكل ما نســـبته 8.4% مـــن إجمالي رأس المال المستثمر، وبنسبة 0.2% كان قطاع الشركات الحكومية الأجنبية، أما في قطاع غـــزة يظهـــر أن هـــناك تـــراجع في قيمة إجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الخاص الوطني لحساب القطاعات الأخـــرى، حيث شكل هذا القطاع ما نسبته 79.8% من إجمالي رأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية في قطاع غزة، في حين كانت مساهمة القطاع الخاص الأجنبي بنسبة 9.3% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر، أما القطـــاع الأهلـــي فقد بلغت نسبة مساهمته من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في قطاع غزة 8.3%، وبنسبة 2.6% ساهم قطاع الشركات الحكومية الأجنبية، أما في القدس فتظهر النتائج أن 97.4% من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر تتركز في القطاع الخاص الوطني، و توزعت النسبة المتبقية على بقية القطاعات بنسب ضعيفة ومتفاوتة.

**شكل 42: التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المنطقة والملكية-2004**

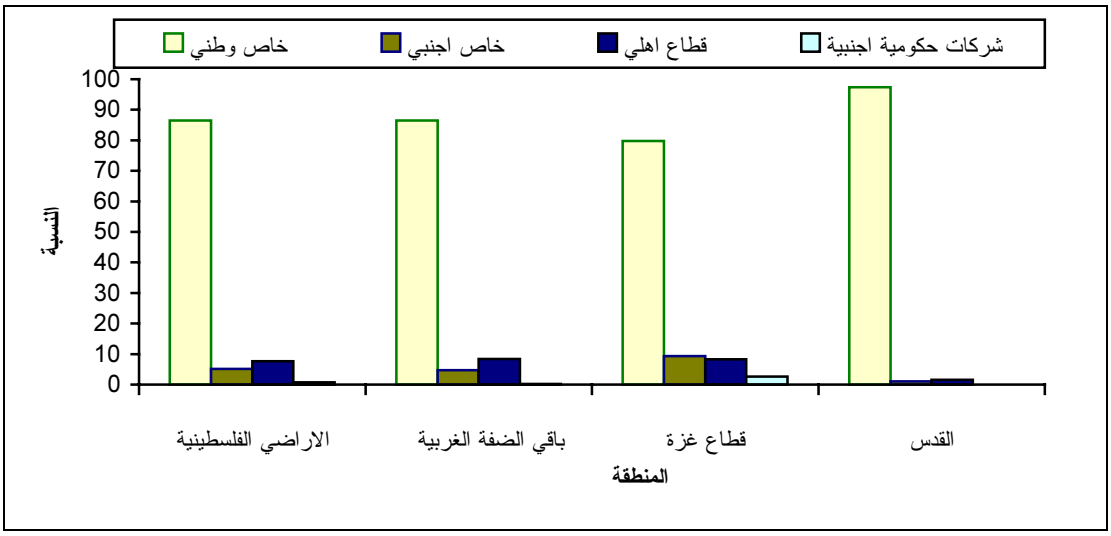


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2004 (بيانات غير منشورة)

الفصل السابع

# الاستنتاجات والتوصيات

## 1.7 الاستنتاجات

مـــن خـــلال دراسة خصائص المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية وذلك من واقع بيانات التعداد العام للمنشآت 2004، والتعرف على أهم الخصائص الاقتصادية، الديمغرافية، والجغرافية لهذه المنشآت، بالإضافة إلى رصد بعض التغيرات مقارنة مع تعداد المنشآت عام 1997، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. يتضـــح مـــن خلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2004 أن القسم الأكبر من المنشآت الاقتصادية يتركز في باقي الضفة الغربية.
2. يستحوذ قطاع التجارة الداخلية على النسبة الأكبر من عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية.
3. يلاحـــظ أن هـــناك علاقة ارتباط إيجابية ما بين عدد السكان وعدد المنشآت الاقتصادية على مستوى المحافظات، ففـــي الضفة الغربية تشكل محافظة الخليل المحافظة الأكبر من حيث عدد السكان وعدد المنشآت، وفي قطاع غزة شكلت محافظة غزة النسبة الأعلى سواءاً من حيث عدد السكان أو عدد المنشآت في قطاع غزة.
4. عـــند الـــنظر إلـــى توزيـــع المنشآت الاقتصادية حسب ملكيتها يتضح تمركز معظم المنشآت في القطاع الخاص الوطنـــي، أمـــا من جانب الكيان القانوني فان معظم المنشآت هي منشآت فردية (مملوكة بالكامل من قبل شخص واحـــد)، بالإضـــافة لكونهـــا منشـــآت مفردة ( ليست مراكز رئيسية أو فروع تتبع لمراكز)، وتتبع لقطاع الأسر المعيشية ( منشآت صغيرة).
5. يستنتج من توزيع المنشآت الاقتصادية خلال عام 2004 أن غالبية المنشآت تندرج ضمن فئة المنشآت الصغيرة، والتي تشمل المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين.
6. يســـتخلص مـــن خـــلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2004 أن الجزء الأكبر من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية تأسست بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (بعد عام 1993) وحتى نهاية عام 2004.
7. عـــند الـــنظر إلى خصائص المنشآت الاقتصادية الفلسطينية من حيث جنس مالكي المنشآت (للمنشآت الفردية) أو مدارءها ( لبقية الكيانات القانونية) يلاحظ أن الذكور تشكل النسبة الأعلى في هذا المجال.
8. يلاحظ تمركز للإناث في أنشطة الخدمات، في حين تعتبر أنشطة الإنشاءات المشغل الأقل للإناث مقارنة مع بقية الأنشطة الاقتصادية.
9. يستنتج من خلال النتائج لعام 2004 أن النسبة الأكبر من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية لا تنظم حساباتها المالية بشكل مهني وذلك من خلال الدفاتر والسجلات المحاسبية.
10. عند توزيع أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية لعام 2004 يتضح أن باقي الضفة الغربية تستحوذ النســـبة الأكـــبر مـــن المشتغلين، أما حسب نوع التجمعات السكانية فان غالبية المشتغلين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون في منشآت تقع ضمن تجمعات حضرية.
11. علـــى مســـتوى المحافظـــات يتضح أن محافظة الخليل شكلت النسبة الأعلى من حيث تشغيل الأيدي العاملة في المنشـــآت الاقتصـــادية فـــي باقي الضفة الغربية، أما في قطاع غزة احتلت محافظة غزة المرتبة الأولى في هذا المجال.

12. يستخلص من خلال النتائج أن قطاع التجارة الداخلية هو المستوعب الأول للعمالة الفلسطينية ضمن المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية.
13. يستنتج من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2004 أن هناك اعتماد في المنشآت الاقتصادية على العمالة من داخل الأسرة (أصحاب العمل وأفراد الأسرة بدون اجر)، ويعتبر قطاع التجارة الداخلية القطاع الأكثر اعتماداً على المشتغلين بدون أجر.
14. عند توزيع المشتغلين حسب فئات العمالة تظهر نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية أن النسبة الأكبر من المشتغلين يعملون ضمن فئة العمالة الأولى (المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين).
15. يتضح من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 أن غالبية التكوين الرأسمالي المستثمر في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية يتركز في باقي الضفة الغربية، وان الجزء الأكبر منه يتركز في التجمعات الحضرية.
16. يستحوذ قطاع التجارة الداخلية على النسبة الأعلى من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى أن معظم رأس المال المستثمر يقع في القطاع الخاص الوطني.
17. عند المقارنة ما بين نتائج تعداد المنشآت 2004 مع نتائج تعداد المنشآت 1997 في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة يستنتج:
    - ارتفاع عدد المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة أعلى من باقي الضفة الغربية.
    - ارتفاع عدد المنشآت في جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء أنشطة الصناعة، بالمقابل سجلت أنشطة الخدمات أعلى نسبة ارتفاع في عدد المنشآت.
    - ضمن فئات العمالة حققت فئة العمالة الأولى (المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين) أعلى ارتفاع في عدد المنشآت الاقتصادية مقارنة مع بقية الفئات، بالمقابل سجلت فئة العمالة الثالثة والتي تشمل المنشآت التي تشغل ما بين 10 عاملين وحتى 19 عامل أدنى ارتفاع في أعداد المنشآت الاقتصادية.
    - ارتفاع في عدد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية خلال عام 2004 مقارنة مع عام 1997، وأن نسبة الارتفاع في قطاع غزة أعلى من باقي الضفة الغربية.
    - ارتفاع في أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية في جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء أنشطة الصناعة، بالمقابل سجلت أنشطة النقل والاتصالات أعلى نسبة ارتفاع في أعداد المشتغلين.
    - حسب فئات العمالة حققت فئة العمالة الرابعة (فئة المنشآت الكبيرة والتي تشغل 20 عامل فاكثر) أعلى ارتفاع في أعداد المشتغلين في المنشآت الاقتصادية مقارنة مع بقية الفئات، بالمقابل سجلت فئة العمالة الثالثة ( التي تشمل المنشآت التي تشغل من 10 – 19 عامل) أدنى ارتفاع في أعداد المشتغلين.

## 2.7 التوصيات:

- **توصيات خاصة:**

1. ضـــرورة جمـــع بيانات دورية وشاملة حول المنشآت الاقتصادية من خلال الالتزام بالتوصيات الدولية في مجال تنفيذ تعداد المنشآت (كل خمس سنوات)، بالإضافة إلى تنفيذ مسوح متخصصة حول المنشآت الاقتصادية.

2. تعزيـــز وتدعيم دور القطاع الخاص لما لهذا القطاع من أهمية في مجال التشغيل العمالة ورأس المال، وذلك من خلال خلق مناخ استثماري مشجع، واتباع سياسيات مالية مساندة لها القطاع.

3. هناك حاجة لإفساح المجال أمام أصحاب المنشآت الاقتصادية لتوسيع منشآتهم من خلال تخفيض الضمانات المالية في مؤسسات الإقراض العاملة في الأراضي الفلسطينية.

- **توصيات عامه:**

1. أهمية وضرورة حث أصحاب المنشآت على تسجيل منشآتهم لدى الدوائر الرسمية المحلية المختصة، والتأكيد على ضرورة سن القوانين والتشريعات الخاصة التي تلزم أصحاب هذه المنشآت على تسجيل منشآتهم والتبليغ عن أية تغييرات تطرأ على منشآتهم.

2. علـــى السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة الإسراع في الشروع في بناء السجل الـــتجاري الفلسطيني كقاعدة بيانات أساسية تمهد الطريق لوضع خطط والبرامج واتخاذ القرارات السليمة للتوجه نحو التنمية الحقيقية.

3. التأكـــيد على أهمية تمركز الوحدات الاقتصادية في تجمعات صناعية محددة، وهذا يستدعي القيام بإنشاء المناطق الصناعية في التجمعات الفلسطينية، وتوفير متطلبات ذلك من البنية التحتية.

4. أهمـــية قيام المؤسسات المالية الفلسطينية بدعم وإسناد المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة نظراً لقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة، بالإضافة إلى قدرتها على استيعاب أعداد متزايدة من العمالة الفلسطينية، والحد من البطالة والفقر.

# الجداول

**جدول 1: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، وعدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة/ المنطقة-2004**

| المحافظة/ المنطقة | نسبة عدد المنشآت | نسبة عدد السكان | عدد السكان إلى عدد المنشآت | نسبة المشتغلين | نسبة رأس المال المستثمر |
|---|---|---|---|---|---|
| الأراضي الفلسطينية | **100.0** | **100.0** | **41.3** | **100.0** | **100.0** |
| الضفة الغربية | **67.6** | **62.9** | **38.5** | **66.8** | **81.9** |
| جنين | 8.7 | 6.8 | 32.5 | 6.8 | 6.9 |
| طوباس | 1.3 | 1.3 | 38.6 | 0.8 | 0.9 |
| طولكرم | 5.1 | 4.5 | 36.9 | 4.2 | 4.3 |
| نابلس | 11.8 | 8.8 | 30.7 | 11.9 | 12.5 |
| قلقيلية | 3.0 | 2.5 | 34.8 | 2.4 | 2.5 |
| سلفيت | 1.6 | 1.7 | 44.0 | 1.1 | 1.0 |
| رام الله والبيرة | 9.0 | 7.5 | 34.6 | 11.5 | 18.7 |
| أريحا والأغوار | 0.7 | 1.1 | 68.1 | 0.7 | 1.3 |
| القدس | 6.3 | 9.9 | 64.9 | 7.7 | 14.7 |
| بيت لحم | 5.4 | 4.7 | 36.0 | 5.8 | 6.0 |
| الخليل | 14.7 | 14.1 | 39.5 | 13.8 | 13.1 |
| قطاع غزة | **32.4** | **37.1** | **47.2** | **33.2** | **18.1** |
| شمال غزة | 5.2 | 7.0 | 56.3 | 5.4 | 1.8 |
| غزة | 14.3 | 13.0 | 37.7 | 16.6 | 11.0 |
| دير البلح | 4.1 | 5.4 | 53.9 | 3.7 | 1.8 |
| خانيونس | 5.6 | 7.2 | 53.4 | 4.7 | 2.3 |
| رفح | 3.3 | 4.4 | 55.6 | 3.0 | 1.2 |

**جدول 2: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، والمشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي-2004**

| النشاط الاقتصادي | نسبة المنشآت | نسبة المشتغلين |
|---|---|---|
| التعدين واستغلال المحاجر | 0.2 | 0.6 |
| الصناعة التحويلية | 14.3 | 23.1 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه | 0.6 | 1.1 |
| الإنشاءات | 0.8 | 2.1 |
| تجاره الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات | 60.2 | 40.5 |
| الفنادق والمطاعم | 4.6 | 4.0 |
| النقل والاتصالات | 1.0 | 3.1 |
| المالية والتأمين | 0.8 | 2.1 |
| الأنشطة العقارية والايجارية | 4.3 | 4.0 |
| التعليم | 2.1 | 6.9 |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 4.0 | 6.2 |
| أنشطة الخدميه الاجتماعية والشخصية الأخرى | 7.1 | 6.3 |
| **المجموع** | **100.0** | **100.0** |

**جدول 3: التوزيع النسبي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية حسب الجنس والمنطقة-2004**

| النشاط الاقتصادي | الأراضي الفلسطينية | | باقي الضفة الغربية | | قطاع غزة | | القدس | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث |
| التعدين واستغلال المحاجر | 99.7 | 0.3 | 99.8 | 0.2 | 100.0 | 0.0 | 100.0 | 0.0 |
| الصناعة التحويلية | 90.6 | 9.4 | 87.8 | 12.2 | 96.4 | 3.6 | 96.5 | 3.5 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه | 96.4 | 3.6 | 94.6 | 5.4 | 98.4 | 1.6 | 95.1 | 4.9 |
| الإنشاءات | 94.1 | 5.9 | 91.6 | 8.4 | 96.1 | 3.9 | 95.3 | 4.7 |
| تجاره الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات | 93.0 | 7.0 | 90.9 | 9.1 | 96.6 | 3.4 | 95.8 | 4.2 |
| الفنادق والمطاعم | 92.3 | 7.7 | 90.7 | 9.3 | 95.1 | 4.9 | 93.8 | 6.2 |
| النقل والاتصالات | 89.6 | 10.4 | 88.9 | 11.1 | 90.5 | 9.5 | 93.6 | 6.4 |
| المالية والتأمين | 77.6 | 22.4 | 77.1 | 22.9 | 79.8 | 20.2 | 68.7 | 31.3 |
| الأنشطة العقارية والايجارية | 82.6 | 17.4 | 78.8 | 21.2 | 88.7 | 11.3 | 73.9 | 26.1 |
| التعليم | 46.2 | 53.8 | 46.3 | 53.7 | 47.4 | 52.6 | 39.4 | 60.6 |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 59.3 | 40.7 | 56.4 | 43.6 | 68.0 | 32.0 | 51.0 | 49.0 |
| أنشطة الخدميه الاجتماعية والشخصية الأخرى | 69.2 | 30.8 | 68.6 | 31.4 | 70.6 | 29.4 | 62.2 | 37.8 |

**جدول 4: التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة-2004**

| النشاط الاقتصادي | المنطقة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | الأراضي الفلسطينية | باقي الضفة الغربية | قطاع غزة | القدس |
| التعدين واستغلال المحاجر | 0.7 | 1.0 | 0.0 | 0.0 |
| الصناعة التحويلية | 19.3 | 21.3 | 16.3 | 9.8 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه | 0.4 | 0.5 | 0.4 | 0.0 |
| الإنشاءات | 1.6 | 1.1 | 4.6 | 0.0 |
| تجاره الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات | 33.2 | 33.5 | 23.2 | 48.7 |
| الفنادق والمطاعم | 2.2 | 2.1 | 0.8 | 4.8 |
| النقل والاتصالات | 9.3 | 8.8 | 1.1 | 28.1 |
| المالية والتأمين | 14.2 | 9.1 | 42.2 | 0.1 |
| الأنشطة العقارية والايجارية | 6.4 | 7.8 | 2.2 | 3.4 |
| التعليم | 2.4 | 3.0 | 1.3 | 0.1 |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 5.8 | 7.5 | 2.3 | 1.2 |
| أنشطة الخدميه الاجتماعية والشخصية الأخرى | 4.5 | 4.3 | 5.6 | 3.8 |
| **المجموع** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |

**جدول 5: عدد المنشآت الاقتصادية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي-1997، 2004**

| النشاط الاقتصادي | عدد المنشآت الاقتصادية 1997 | عدد المنشآت الاقتصادية 2004 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| التعدين واستغلال المحاجر | 362 | 209 | -42.3 |
| الصناعة التحويلية | 14813 | 13008 | -12.2 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه | 886 | 508 | -42.7 |
| الإنشاءات | 526 | 698 | 32.7 |
| تجاره الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات | 39600 | 53425 | 34.9 |
| الفنادق والمطاعم | 2612 | 4010 | 53.5 |
| النقل والاتصالات | 689 | 776 | 12.6 |
| المالية والتأمين | 619 | 697 | 12.6 |
| الأنشطة العقارية والايجارية | 2736 | 3756 | 37.3 |
| التعليم | 1487 | 1907 | 28.2 |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 2996 | 3569 | 19.1 |
| أنشطة الخدميه الاجتماعية والشخصية الأخرى | 3561 | 6243 | 75.3 |

**جدول 6: عدد المنشآت الاقتصادية والمشتغلين حسب المحافظة/المنطقة-1997، 2004**

| المحافظة/المنطقة | 1997 | | 2004 | | نسبة التغير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المنشآت | عدد المشتغلين | عدد المنشآت | عدد المشتغلين | عدد المنشآت | عدد المشتغلين |
| **باقي الضفة الغربية** | **49318** | **129597** | **59151** | **153644** | **19.9** | **18.6** |
| جنين | 6213 | 12973 | 7944 | 16599 | 27.9 | 28.0 |
| طوباس | 633 | 988 | 1224 | 2053 | 93.4 | 107.8 |
| طولكرم | 4305 | 9833 | 4618 | 10343 | 7.3 | 5.2 |
| نابلس | 10071 | 28344 | 10827 | 29197 | 7.5 | 3.0 |
| قلقيلية | 2064 | 4373 | 2740 | 5988 | 32.8 | 36.9 |
| سلفيت | 1202 | 2180 | 1430 | 2771 | 19.0 | 27.1 |
| رام الله والبيرة | 6451 | 20748 | 8190 | 28298 | 27.0 | 36.4 |
| أريحا والأغوار | 666 | 1753 | 629 | 1629 | -5.6 | -7.1 |
| القدس ( J2 )* | 2863 | 7869 | 3194 | 8783 | 11.6 | 11.6 |
| بيت لحم | 4436 | 14405 | 4923 | 14222 | 11.0 | -1.3 |
| الخليل | 10414 | 26131 | 13432 | 33761 | 29.0 | 29.2 |
| **قطاع غزة** | **21569** | **52592** | **29655** | **81543** | **37.5** | **55.0** |
| شمال غزة | 3017 | 7353 | 4727 | 13141 | 56.7 | 78.7 |
| غزة | 10204 | 28639 | 13077 | 40643 | 28.2 | 41.9 |
| دير البلح | 2476 | 4675 | 3760 | 9015 | 51.9 | 92.8 |
| خانيونس | 3592 | 7731 | 5093 | 11450 | 41.8 | 48.1 |
| رفح | 2280 | 4194 | 2998 | 7294 | 31.5 | 73.9 |
| **باقي الضفة الغربية وقطاع غزة** | **70887** | **182189** | **88806** | **235187** | **25.3** | **29.1** |

# Palestinian National Authority
# Palestinian Central Bureau of Statistics

# Characteristics of Establishment in the Palestinian Territory
# (Establishment Census 2004)

**January, 2006**

"Cover price 4 US$"

© January 2006
**All rights reserved**

**Suggested Citation:**

**Palestinian Central Bureau of Statistics,** *Characteristics of Establishments in the Palestinian Territory (Establishment Census 2004).*
Ramallah - Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department/ Division of User Services
**Palestinian Central Bureau of Statistics**
**P.O. Box 1647, Ramallah - Palestine**

Tel: (972/970) 2 240 6340 Fax: (972/970) 2 240 6343
E-Mail: diwan@pcbs.gov.ps Web-site: http://www.pcbs.gov.ps

# Preface

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) has tried since it has been established to produce the official Palestinian statistical number and covers the different fields practiced in the Palestinian society, including (social, economic, demographic, etc), through out presenting comprehensive statistical data which clears out the structural changes and developments which happens in the Palestinian community, it also allows to give us the opportunities to study different changes whether they are from comparisons through out economic surveys series or through out comparisons with other countries.

Establishment censuses is one of the most important data sources which provides data structure which can be used for studying and analyzing different economic sectors and responding with this importance, the PCBS has executed three Establishment Censuses, the first has been conducted in 1994, whereas the second census has been conducted in 1997 and finally, the third one in 2004, these censuses presents complete structure of the data that comprise establishments characteristics.

The PCBS presents this study as another qualitative addition to its work, covering the characteristics of establishments in the Palestinian Territory through the analysis of the results of the Establishment Census 2004, which would lead to the facilitation on the data users and their providing with the data who answer their needs and provides for them their requirements.

This study presents an analytical view of the characteristics of the establishments, also it works as rich reference of the working facilities in all the economic sectors, and we hope at the same time that it serves the needs for policy makers and decision takers, for the sake of Palestinian Economy.

**January, 2006**

**Luay Shabaneh**
**President**

## Acknowledgment

**Financial support for this study is being provided by the Palestinian National Authority (PNA) and the Core Funding Group (CFG) represented by the Representative Office of Norway to the PNA; The Representative Office of the Netherlands to PNA; Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC); UK Department for International Development (DFID); The European Commission (EC); and The World Bank (WB). On this occasion, the PCBS extends special thanks to the Core Funding Group (CFG).**

## Team Work

- **Study Preparation**
  Ibrahim Al-Tarsha
  Rashad Yousef

- **Preliminary Review**
  Sufian Daghra

- **Final Review**
  Mahmod Jaradat

- **Overall Supervision**
  Luay Shabaneh PCBS President

# Summary of main findings

- The results of the Establishment Census 2004 show that total number of operating establishments in the Palestinian Territory was 91,369 establishment, distributed as 64.7% in Remaining West Bank, 32.4% in Gaza Strip, and 2.9% in Jerusalem.

- According to locality type, the results of the Census 2004 indicate that 63.2% of total establishments operating in the Palestinian Territory are located in urban area, and 32.6% in the rural area, and 4.2% in the Palestinian refugee camps.

- Distribution of establishments in the Palestinian Territory by economic activity reveal that 60.2% of these establishments are classified in internal trade activities, and 22.0% in services activities, and 15.2% in industrial activities, while transport, communication and constructions activities, and financial intermediation activities have the lowest percentages with 1.0%, 0.8%, and 0.8% respectively.

- The distribution of establishments in the Palestinian Territory by ownership show that 96.8% of the establishments operate in private national sector, and according to legal status about 82.4% of total establishments are individual establishments, also the results show that 93.6% of total establishments are single establishments, and 90.8% of total establishments employ less than five employees.

- The results show that operating establishments in the Palestinian Territory employ 245,299 employee by the end of 2004, distributed as 62.6% in Remaining West Bank, 33.2% in Gaza Strip, and 4.2% in Jerusalem.

- According to gender, the employed persons were distributed as 84.9% male, and 15.1% female. And by type of work the result indicate that 58.7% are paid employees, 41.3% unpaid employees.

- According to capital investment in the operating establishments, the results of Establishment Census 2004 show that 71.9% in Remaining West Bank, 18.1% in Gaza Strip, and 10.0% in Jerusalem.

- Comparing the Establishment Censuses 2004 with the Census 1997, the results show:
  - The total number of establishments reported an increase by 25.3% in Remaining West Bank and Gaza Strip (19.9% in Remaining West Bank, 37.5% in Gaza Strip).
  - There was a decrease by 14.5% in the total number of establishments in industrial activities, while all other activities witnessed an increase in the number of operating establishments, the highest increase was in the services activities by 45.4%.
  - Micro and small establishments had reported a significant increase, as those who employ less than five (5) employees goes up by 26.3%, and the lowest percentage was for those establishment that employ (10 to 19 employee) by 3.9%.
  - The total number of employed persons in these establishments goes up by 29.1% in Remaining West Bank and Gaza Strip (18.6% in Remaining West Bank, and 55.0% in Gaza Strip).
  - An increase in the total number of employees in the establishments in all economic activities excluding industrial activities, which reported a decrease by 7.4%, and the

highest increase was in transport and communication activities by 114.4%. While the highest increase in the total number of employees was in those establishments employing (more than 19 employees) by 37.6%, and the lowest percentage was in those establishments employing (10 to 19 employee) by 4.5%.